

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Ministry of Higher Education and Scientific Research

Mohamed Boudiaf University of M'sila

Faculty of Economic, Commercial and

Management Science

Department of : Management Sciences



جامعة محمد بوضياف - المسيلة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

## العنوان

# أثر سياسة الدعم الاجتماعي على الميزانية العامة للدولة دراسة حالة الجزائر 2019-2022

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر (أكاديمي) في علوم التسيير

تخصص: تسيير عمومي

إعداد الطالبة: بلعباس سندس

لجنة المناقشة:

رئيسا	الدرجة العلمية: أستاذ التعليم العالي	الاستاذ: تمار توفيق
مقررا و مشرفا	الدرجة العلمية: أستاذ التعليم العالي	الأستاذ: ولهي بوعلام
مناقشا	الدرجة العلمية: أستاذ التعليم العالي	الأستاذ: مهدي نزيه

السنة الجامعية 2022-2023



وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Ministry of Higher Education and Scientific Research

Mohamed Boudiaf University of M'sila

Faculty of Economic, Commercial and  
Management Science

Department of : Management Sciences



جامعة محمد بوضياف - المسيلة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

## العنوان

# أثر سياسة الدعم الاجتماعي على الميزانية العامة للدولة دراسة حالة الجزائر 2019-2022

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر (أكاديمي) في علوم التسيير

تخصص: تسيير عمومي

إعداد الطالبة: بلعباس سندس

لجنة المناقشة:

رئيسا	الدرجة العلمية: أستاذ التعليم العالي	الاستاذ: تمار توفيق
مقررا و مشرفا	الدرجة العلمية: أستاذ التعليم العالي	الأستاذ: ولهي بوعلام
مناقشا	الدرجة العلمية: أستاذ التعليم العالي	الأستاذ: مهدي نزيه

السنة الجامعية 2022-2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## الإهداء

إلى والدي الكريمين الذين رباني وسهرا على رعايتي

إلى كل إخوتي وأخواتي حفظهما الله ورعاهما

إلى جميع أفراد عائلتي وصديقاتي

إلى جميع أساتذتي الأفاضل الذين درست عندهم، حفظكم الله

وجعلكم قدوة للأجيال القادمة

إلى كل زملائي الطلبة

إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد لإنجاز هذا البحث

إلى كل هؤلاء أهدي هذا الجهد

## شكر وتقدير

بعد شكر الله سبحانه وتعالى الذي أنعم علينا بنعمه الظاهرة منها

والباطنة على إتمام هذه المذكرة، فله الحمد والشكر والامتنان

أتقدم بخالص الشكر إلى أستاذي المشرف ولهي بوعلام،

له مني أسمى عبارات الشكر والاحترام والتقدير لقبوله الإشراف

على هذا البحث ولم يبخلني بنصائحه وتوجيهاته

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى اللجنة المشرفة التي قبلت

مناقشة هذه المذكرة

إلى الساهرين على شؤون المكتبة وما قدموه لنا من يد العون

إلى كل الساهرين على قسم التسيير وما قدموه لي من مساعدة

إلى كل هؤلاء أشكركم جميعا وأتمنى لكم التوفيق

والسداد في حياتكم العملية والعلمية

## ملخص

تناولت هذه الدراسة موضوع سياسة الدعم الاجتماعي في الجزائر و أثره على الميزانية العامة للدولة، حيث قامت الدراسة بإلقاء الضوء على تطور كل من النفقات و الإيرادات العامة للدولة و كذا تحليل تطور بنود سياسة الدعم الاجتماعي خلال الفترة 2019-2022، و ذلك بالاعتماد على المنهج التحليلي في تحليل المعطيات و البيانات المتحصل عليها. و في الأخير توصلت الدراسة إلى أن لسياسة الدعم الاجتماعي أثر على الميزانية العامة للدولة و بالرغم من ذلك لم تتخلى الدولة على هذه السياسة.

**الكلمات المفتاحية :** سياسة الدعم الاجتماعي، الميزانية العامة. التحويلات الاجتماعية. نفقات و إيرادات الدولة

## Summary

This study dealt with the issue of social support policy in Algeria and its impact on the state's general budget, as the study shed light on the development of both the state's public expenditures and revenues, as well as analyzing the development of the social support policy items during the period 2019-2022, based on the analytical approach in Data analysis and data obtained. Finally, the study concluded that the social support policy had an impact on the state's general budget, and despite that, the state did not abandon this policy.

**Keywords:** social support policy, general budget. social transfers. State expenditures and revenues

## فهرس المحتويات

البسمة

الإهداء

شكر وتقدير

ملخص

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

أ-ج.....	مقدمة عامة.....
6.....	الفصل الأول: الإطار النظري لسياسة الدعم الاجتماعي.....
7.....	تمهيد.....
8.....	المبحث الأول: ماهية سياسة الدعم الاجتماعي.....
8.....	المطلب الأول: مفهوم سياسة الدعم الاجتماعي.....
10.....	المطلب الثاني: أهداف سياسة الدعم الاجتماعي.....
11.....	المطلب الثالث: الجدل القائم حول سياسة الدعم الاجتماعي.....
13.....	المبحث الثاني: انعكاسات سياسة الدعم الاجتماعي.....
13.....	المطلب الأول: آثار سياسة الدعم الاجتماعي.....
19.....	المطلب الثاني: برامج سياسة الدعم الاجتماعي.....
21.....	المطلب الثالث: أنواع سياسة الدعم الاجتماعي.....
24.....	المبحث الثالث: التوجه نحو إصلاح سياسة الدعم الاجتماعي.....
24.....	المطلب الأول: التوجه نحو إصلاح منظومة الدعم الاجتماعي في الجزائر.....
25.....	المطلب الثاني: هيكل سياسة الدعم الاجتماعي.....
28.....	المطلب الثالث: إصلاح نظام سياسة الدعم الاجتماعي تراجع أم تطور.....

30.....	خاتمة الفصل:
31.....	الفصل الثاني: الإطار النظري للميزانية العامة للدولة
32.....	تمهيد:
33.....	المبحث الأول: ماهية الميزانية العامة للدولة
33.....	المطلب الأول: تعريف الميزانية العامة للدولة
34.....	المطلب الثاني: خصائص الميزانية العامة
36.....	المطلب الثالث: أهمية وأهداف الميزانية العامة
40.....	المطلب الرابع: وظائف الميزانية العامة
41.....	المطلب الخامس: قانون العضوي رقم 15-18
45.....	المبحث الثاني: مبادئ والقواعد الأساسية للميزانية العامة
45.....	المطلب الأول: المبادئ و القواعد الأساسية للميزانية العامة
50.....	المطلب الثاني: المبادئ الحديثة للميزانية العامة
52.....	المطلب الثالث: دورة الميزانية العامة
64.....	المطلب الرابع: تطورات الميزانية العامة وأنواعها
64.....	خلاصة الفصل
65.....	الفصل الثالث: دراسة حالة الميزانية العامة في الجزائر لسنة 2019-2022
66.....	تمهيد ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرفة.
67.....	المبحث الأول: تحليل تطور بنود الميزانية العامة للدولة خلال الفترة 2019-2022
67.....	المطلب الأول : تحليل تطور إيرادات الميزانية العامة للدولة خلال الفترة 2019-2022
69.....	المطلب الثاني: تطور الميزانية العامة للدولة من حيث نفقات التسيير و التجهيز خلال الفترة 2019-2022
70.....	المطلب الثالث : تحليل تطور نفقات التسيير خلال الفترة 2019-2022
73.....	المطلب الرابع : تحليل تطور نفقات التجهيز خلال الفترة 2019-2022
75.....	المبحث الثاني : تحليل تطور بنود الدعم الاجتماعي في الميزانية العامة خلال الفترة 2019-2022
76.....	المطلب الأول : تحليل تطور عناصر الدعم الاجتماعي بالمقارنة مع النفقات العامة خلال الفترة 2019-2022
77.....	المطلب الثاني : تحليل دعم السكن والصحة و الأسر خلال الفترة 2019-2022

المطلب الثالث : تحليل دعم المجاهدين والمعوزين والتقاعد خلال الفترة 2019-2022.....79

المطلب الرابع: تحليل أثر الدعم الاجتماعي من خلال ميزانية المواطن من 2019 إلى 2022.....81

خاتمة الفصل:.....85

الخاتمة العامة.....86

قائمة المصادر والمراجع .....89

الملاحق

## قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
(01-03)	تطور إيرادات الميزانية العامة للدولة خلال الفترة 2019-2022	67
(02-03)	تطور الميزانية العامة للدولة من حيث نفقات التسيير و التجهيز خلال الفترة 2019-2022	69
(03-03)	تحليل تطور نفقات التسيير مقارنة بالنفقات العامة خلال الفترة 2019-2022	70
(04-03)	تحليل تطور نفقات التسيير مقارنة بالإيرادات العامة خلال الفترة 2019-2022	72
(05-03)	تحليل تطور نفقات التجهيز مقارنة بالنفقات العامة خلال الفترة 2019-2022	73
(06-03)	تحليل تطور نفقات التجهيز بالنسبة للإيرادات العامة خلال الفترة 2019-2022	74
(07-03)	تحليل تطور عناصر الدعم الاجتماعي بالمقارنة مع النفقات العامة خلال الفترة 2019-2022	76
(08-03)	تحليل دعم السكن والصحة و الأسر خلال الفترة 2019-2022	77
(09-03)	تحليل دعم المجاهدين والمعوزين والتقاعد خلال الفترة 2019-2022	79
(10-03)	تحليل أثر الدعم الاجتماعي من خلال ميزانية المواطن خلال الفترة 2019-2022	81

## الأشكال

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
68	تطور إيرادات الميزانية العامة للدولة خلال الفترة 2019-2022	(01-03)
70	تطور ميزانية العامة للدولة من حيث نفقات التسيير و التجهيز خلال الفترة 2019-2022	(02-03)
71	تحليل تطور نفقات التسيير مقارنة بالنفقات العامة خلال الفترة 2019-2022	(03-03)
72	تحليل تطور نفقات التسيير مقارنة بالإيرادات العامة خلال الفترة 2019-2022	(04-03)
73	تحليل تطور نفقات التجهيز مقارنة بالنفقات العامة خلال الفترة 2019-2022	(05-03)
75	تحليل تطور نفقات التجهيز مقارنة بالإيرادات العامة خلال الفترة 2019-2022	(06-03)
76	تحليل تطور عناصر الدعم الاجتماعي بالمقارنة مع النفقات العامة خلال الفترة 2019-2022	(07-03)
77	تحليل دعم السكن والصحة و الأسر خلال الفترة 2019-2022	(08-03)
79	تحليل دعم المجاهدين والمعوزين والتقاعد خلال الفترة 2019-2022	(09-03)
81	أثر الدعم الاجتماعي من خلال ميزانية المواطن خلال سنة 2019	(10-03)
82	أثر الدعم الاجتماعي من خلال ميزانية المواطن خلال سنة 2020	(11-03)
83	أثر الدعم الاجتماعي من خلال ميزانية المواطن خلال سنة 2021	(12-03)
84	أثر الدعم الاجتماعي من خلال ميزانية المواطن خلال سنة 2022	(13-03)

# مقدمة عامة

تحتل السياسة المالية مكانة هامة نظرا للدور الذي تؤديه في تحقيق الأهداف التي تسطرها الدولة للنهوض باقتصادها، حيث قامت الجزائر بالتوسع في استخدام أدوات سياستها المالية في إطار ما تسمح به التشريعات المختلفة لوزارة المالية بسياسة نفقاتها و إيراداتها العامة في تحقيق الأهداف الاقتصادية للدولة، حيث اتبعت الدولة في الآونة الأخيرة سياسة تشفوية نظرا للظروف الاقتصادية و التي تمثلت في انهيار أسعار البترول و الأزمة الصحية كورونا. و تعد الميزانية العامة للدولة من الأدوات الأساسية لتطبيق هذه السياسة المالية، و تعكس ميزانية الدولة رغبة السلطات العامة في تلبية الاحتياجات المتزايدة والمتأصلة في الظروف المعيشية للمواطنين وللتنمية الاقتصادية والاجتماعية. لا يزال الإنفاق العام من حيث ميزانية التسيير وميزانية الاستثمار يعتمد بشكل كبير على عائدات النفط، والتي تشكل حتى الآن المصدر الرئيسي لموارد الميزانية.

انتهجت الجزائر منذ بداية الألفية خيارا اقتصاديا يعتمد على طابع اجتماعي للدولة الجزائرية في ظل اقتصاد رأسمالي. و يعتبر هذا الخيار ضروريا لإعادة الثقة إلى الجزائريين بالنظر للظروف التي مرت بها الجزائر خلال التسعينيات. و لذلك عملت الحكومة الجزائرية من خلال قوانين المالية و بشكل مستمر على الحفاظ على هذا الطابع الاجتماعي، من خلال جعل مخصصات الدعم الاجتماعي من أولى الاهتمامات المسطرة في برامج السياسة العامة، للإشارة فإن هاته المخصصات تتجسد بأشكال مختلفة تشمل الإعانات العينية التي تهدف بواسطتها الدولة إلى تخفيض أسعار السلع و الخدمات مما يؤدي في الأخير إلى زيادة الدخل الحقيقي، و إعانات نقدية تكون عبارة عن تدفقات مباشرة موجهة للشرائح المتوفرة على شروط معينة من ما أدى إلى التأثير على مداخل الميزانية العامة للدولة.

#### أولا: إشكالية الدراسة

من ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما أثر سياسة الدعم الاجتماعي على الميزانية العامة للدولة في الجزائر من خلال فترة 2019-2022 ؟

وانطلاقا من الإشكالية السابقة نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما المقصود بسياسة الدعم الاجتماعي وماهي الميزانية العامة ؟

2- ماهي مبادئ الميزانية العامة للدولة ؟

3- ماهي آثار سياسة الدعم الاجتماعي على الميزانية العامة للدولة ؟

#### ثانيا: فرضيات الدراسة

1- الفرضية الرئيسية:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة قمنا بصياغة الفرضية التالية:

يوجد أثر لسياسة الدعم الاجتماعي على الميزانية العامة للدولة

2- الفرضيات الفرعية:

- توجد حاجة لتطبيق نظام سياسة الدعم الاجتماعي على الميزانية العامة للدولة.
- يوجد أثر لإصلاح نظام سياسة الدعم الاجتماعي على الميزانية العامة للدولة في الجزائر.
- يوجد أثر لتطور عناصر سياسة الدعم الاجتماعي على الميزانية العامة.

ثالثا: أسباب اختيار الموضوع:

تعددت الاسباب و الدوافع لاختيار هذا الموضوع وأهمها:

- الرغبة في إثراء معلوماتنا حول هذا المجال.
- محاولة تشخيص واقع سياسة الدعم الاجتماعي على الميزانية العامة للدولة.
- الميول الشخصي لموضوع الدراسة و الرغبة في دراسة، بالإضافة إلى الجدول القائم حول هذا الموضوع وتعرض العديد من الباحثين في علوم الاقتصاد وعلوم تسيير له.

رابعا: أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تسلط الضوء على أحد أهم مواضيع الساعة في الاقتصاد الوطني، و هو أثر سياسة الدعم الاجتماعي على الميزانية العامة للدولة في الجزائر من 2019 إلى 2022 ، باعتبارها تشكل عبئا حقيقيا على مداخل الميزانية.

خامسا: أهداف الدراسة

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- التعرف على سياسة الدعم الاجتماعي في الجزائر ومناقشة و تحليل مدى أثرها على الميزانية العامة للدولة.
- التعرف على أشكال الدعم الاجتماعي في الجزائر و إبراز حجمها بالنسبة للميزانية العامة للجزائر.
- التوصل إلى إظهار العلاقة بين زيادة مخصصات الدعم و زيادة عجز الميزانية العامة للدولة.
- تقديم بعض النتائج و التوصيات الهادفة إلى تحسين كفاءة الدعم بصفة عامة في الجزائر.

### سادسا: حدود الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على حدود الزمانية و المكانية الآتية:

- الحدود الزمانية للدراسة: من 2019 إلى 2022
- الحدود المكانية للدراسة: دراسة حالة الجزائر

### سابعا: المنهج المتبع والأدوات المستخدمة

من خلال ما سبق في هذا البحث استخدمنا المنهج الوصفي في وصف المعطيات المتعلقة بظاهرة موضوع البحث وذلك بالاعتماد في الفصلين الأول و الثاني على مجموعة من الوسائل والأدوات المتمثلة في الكتب و الرسائل الجامعية، المجالات ، مواقع الكترونية.

وذلك للإلمام بأغلب المفاهيم المتعلقة بالدعم الاجتماعي والميزانية العامة، وهذا فيما يتعلق بالإطار النظري، أما الإطار التطبيقي فقد اعتمدنا فيه على المنهج التحليلي وذلك لتحليل المعطيات و البيانات المتحصل عليها.

### ثامنا: الدراسات السابقة

من أهم الدراسات السابقة التي تناولت احدى جوانب الموضوع و هي كالتالي:

- 1- عيود ميلود ، والذي قدم دراسته بعنوان متطلبات تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام لتطوير نظام المحاسبة العمومية وأثره على ترشيد النفقات العمومية( دراسة استطلاعية لآراء عينة من الأكاديميين و المهنيين ) ، جامعة أحمد دراية أدرار الجزائر، 2018-2019، ذلك لنيل شهادة دكتوراه (ل-م-د) في مالية و المحاسبة، وقد هدفت هذه الدراسة لوفوق على واقع النظام المحاسبي الحالي والمعمول، وعرض جميع مشاريع الإصلاحات المحاسبية التي قامت بها الحكومة الجزائرية، ومحاولة الوقوف على أسباب التأخر في التجسيد الفعلي لهذه الإصلاحات و معيقاتها وماهي الآثار الموجودة أو المنتظرة من هذه الإصلاحات.
- 2- باجي حبيبة ، والتي قدمت دراستها بعنوان تنفيذ الميزانية العامة للدولة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2020-2021، وذلك لنيل هادة ماستر أكاديمي، في القانون الإداري، وقد خلصت هذه الدراسة إلى ميزانية العامة تتشكل من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية الذي يمثل المصدر أو الاساس القانوني لها .

3- نصر الدين بن خليفة، والذي قدم دراسته بعنوان أثر سياسة الدعم الاجتماعي على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر خلال فترة 2000-2019)، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء و الاقتصاد التطبيقي 2020-2021 وذلك لنيل شهادة الماستر في الإحصاء و الاقتصاد التطبيقي، و الاستشراف، وقد خلصت هذه الدراسة أن سياسة الدعم الاجتماعي في الجزائر تسبب اختلالا في هيكلية في التوازنات المالية على مستوى المؤسسات الاقتصادية العامة.

4- كافية عيدوني، والتي قدمت دراستها بعنوان أثر الدعم الاجتماعي على الميزانية العامة للدولة في الجزائر (دراسة قياسية لفترة 1993-2018)، جامعة الجزائر 3، الجزائر 20/10/2021، (مجلة المنهل الاقتصادي، مجلد: 04، العدد: 02، أكتوبر 2021، ص225)، جامعة الشهيد حصة لخضر بالوادي، الجزائر. وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن سياسة الدعم الاجتماعي تسبب ضغوطات كبيرة على الميزانية العامة للدولة .

5- بوعقل مصطفى، الذي قدم دراسته بعنوان أثر سياسة الدعم الاجتماعي على عجز الموازنة العامة في الجزائر (دراسة قياسية لفترة 2006-2022) جامعة غليزان الجزائر، 14/06/2022 (مجلة مجامع المعرفة، المجلد 08، عدد: 01 (ج2) لشهر أبريل 2022). وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن مساهمة التغيرات المستقلة الموزعة على دعم السكن، دعم الأسر، دعم الصحة، دعم التقاعد، دعم المجاهدين ودعم المعوزين في تفسير 76% من التغير الحاصل في عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2006-2022، أما هذه الدراسة تختلف عن الدراسات السابقة.

### تاسعا: هيكل الدراسة

للإجابة على إشكالية البحث تم تقسيمه إلى ثلاث فصول، حيث تم التطرق إلى سياسة الدعم الاجتماعي، من خلال الفصل الأول و الذي بدوره قسم إلى ثلاث مباحث، فالمبحث الأول تناول عموميات حول سياسة الدعم الاجتماعي، بينما الثاني تمحور حول انعكاسات سياسة الدعم الاجتماعي، و المبحث الثالث تناول التوجه نحو إصلاح منظومة الدعم الاجتماعي في الجزائر.

أما الفصل الثاني فتمركز حول ماهية الميزانية العامة للدولة، و تم تقديم الميزانية العامة للدولة من خلال المبحث الأول، بينما تضمن المبحث الثاني المبادئ و القواعد الأساسية للميزانية العامة.

و محاولة منا في إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي خصص الفصل الثالث لدراسة حالة الميزانية العامة للدولة في الجزائر من 2019 إلى 2022، قسم هذا الفصل إلى مبحثين، تم التطرق إلى تحليل تطور

بنود الميزانية العامة للدولة كمبحث أول، أما الثاني فقد تناول تحليل تطور بنود الدعم الاجتماعي في الميزانية العامة.

و في الأخير ختمنا هذه الدراسة بخاتمة تضمنت مجموعة من النتائج، بالإضافة إلى بعض الاقتراحات.

# الفصل الأول: الإطار النظري لسياسة الدعم الاجتماعي

## تمهيد

أصبحت سياسة الدعم الاجتماعي بأنواعها تشكل بالنسبة للعديد من الدول سياسة محورية تنتهجها هذه الدول قصد حماية الفقراء وتحقيق العقب على محدودى الدخل بدعم السلع والخدمات الأساسية وتوفيرها بأسعار مناسبة تتلاءم مع القدرة الشرائية ، مما يساعد على الارتقاء بمستوى المعيشي وتحقيق العدالة الاجتماعية حيث اتسعت وتنوعت وسائل و أشكال هذه السياسة والأهداف الموجودة منها باختلاف درجة تطور الاقصادي.

وتبرز أهمية سياسة الدعم الاجتماعي تأخذ أهم أدوات السياسة المالية التي تعتبر عن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، حيث أن تطور للنفقات العامة مرتبط أساسا بتطور تدخل الدولة في الاقصاد.

وعليه سنتناول في هذا الفصل ماهية سياسة الدعم الاجتماعي، و إبراز أهم الأنواع والبرامج وتوضيح الجدل القائم حول سياسة الدعم الاجتماعي والتوجه نحو إصلاح منظومة الدعم الاجتماعي في الجزائر. وعليه لقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

**المبحث الأول: عموميات حول سياسة الدعم الاجتماعي**

**المبحث الثاني: انعكاسات سياسة الدعم الاجتماعي**

**المبحث الثالث: التوجه نحو إصلاح سياسة الدعم الاجتماعي**

## المبحث الأول: عموميات حول سياسة الدعم الاجتماعي

تبذل الحكومات جهوداً كبيرة لحماية فئة محدودى الدخل بدعم السلع والخدمات الأساسية بدرجات متفاوتة بهدف تقديمها إلى المواطنين بأسعار منخفضة تتناسب مع مستوى دخولهم، مما يساعد على الارتقاء بمستوى المعيشة وضمان الاستقرار الاجتماعي للمجتمع، وذلك بتبني سياسة الدعم للعديد من السلع والخدمات ذات الاستهلاك الواسع

### المطلب الأول: ماهية سياسة الدعم الاجتماعي

يحظى موضوع الدعم باهتمام دائم ومتجدد في الدول المتقدمة والسائرة في طريق النمو كونه جزءاً لا يتجزأ من سياسة الحكومة المالية وعنصر هم في حياة الاجتماعية.

#### أولاً: مفهوم سياسة الدعم الاجتماعي

الدعم في اللغة العربية أن يميل الشيء فتدعمه بدعائم، والدعم القوة والمال، ويقال لفلان أي مال كثير، ويقال دعمه أي أعانه وقواه<sup>1</sup>.

أما الدعم من الناحية الاقتصادية فهو من السياسات المهمة التي تستخدم من قبل الأنظمة المختلفة لتحقيق الاستقرار العام والوصول إلى مستوى معيشي لائق لجميع أفراد المجتمع.

ويعرف الدعم الاجتماعي على أنه مساهمة مالية تقدمها الحكومة أو أي هيئة عامة تتحقق منها منفعة لمن يحصل عليها وذلك لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية<sup>2</sup>، وبهذا يمثل إحدى الأدوات التي تستخدمها الدولة للتأثير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع.

ويذهب آخرون إلى تعريف الدعم على أنه كل ما تتحمله الدولة في الموازنة العامة من أعباء نتيجة<sup>3</sup>:

• فروق في الأسعار بين السعر الاقتصادي والسعر الاجتماعي سواء للسلع والخدمات التي رأت الدولة المحافظة على أسعارها في مستوى معقول من أجل المحافظة على دخول الطبقات ذات الدخل الضعيف.

<sup>1</sup> ابن منظور، لسان العرب، المجلد الثاني، دار المعارف، القاهرة، مصر، بدون سنة نشر، ص1384.

<sup>2</sup> هيفاء نجيب مهودر، الدعم الحكومي في الفكر الاقتصادي، مجلة الاقتصادي الخليجي، مركز دراسات البصرة والخليج

العربي، جامعة البصرة، العراق، العدد 23، 2012، ص254

<sup>3</sup> السيد حسن صيام، سياسة دعم الأسعار: دراسة الإعانات الاقتصادية مع تركيز خاص عن التجربة المصرية، أطروحة دكتوراه مقدمة بكلية الحقوق، جامعة القاهرة، مصر، 1983، ص12

- فرق الأسعار الاقتصادية الحقيقية والأسعار المنخفضة بالنسبة لبعض المواد الأولية أو السلع الوسيطة التي تدخل في العملية الإنتاجية سواء في الصناعة أو الزراعة.
- خسائر شركات القطاع العام والمرافق العامة.

وهناك من عرف الدعم عللا أنه "أسلوب تنتهجه الحكومة وتقوم بمقتضاه بتوفير ميزة مالية للأسرة أو للشركة في القطاع الخاص من المجتمع تمكن هذه أو تلك من بيع أو شراء السلع والخدمات إحدى عوامل الإنتاج، بما في ذلك الحصول على الائتمان بهدف تسير -بالزيادة أو التخفيض- شراء أو بيع أو استخدام هذه السلعة أو الخدمة أو ذلك العامل المعين من عوامل الإنتاج بسعر أقل من سعرها لو تم الحصول عليها بدون دعم في السوق الحرة"<sup>1</sup>.

غير أن هذا التعريف له بعض النقاد كون إعادة توزيع الدخل في الدول النامية أمر حيوي له أهمية خاصة، لذلك لا ينبغي استبعاد أسلوب توزيع بعض السلع الغذائية الأساسية بالمجان رغم ضخامة عبء هذا الأسلوب على ميزانية الدولة.

فيما ذهب آخرون في تعريفهم للدعم الاجتماعي على أنه عبارة عن تكلفة الحصول على السلع والخدمات التي تتحملها الدولة نيابة عن المواطنين فوق ما يدفعونه من سعر، أي هو الفرق بين ما يدفعه المواطنين من سعر للحصول على سلع والخدمات المختلفة، وبين كل تكلفة تدبير هذه السلع والخدمات<sup>2</sup>.

غير أن هذا التعريف أغفل جانبا هاما من جوانب الدعم وهو أن تتنازل الدولة عن جزء من مواردها المالية في شكل إعفاءات ضريبية لصالح الطبقات الأقل دخلا في المجتمع بما يؤدي في النهاية إلى تحقيق درجة أو أخرى من العدالة الاجتماعية<sup>3</sup>.

أما وزارة المالية الجزائرية فتعتبر أن الدعم الحكومي يتصرف إلى بعض أشكال الإعانات التي تقدمها الدولة للأفراد كمستهلكين أو منتجين سواء بصورة مباشرة (دعم صريح)، أو غير مباشرة (دعم ضمني) قصد التخفيف من العبء تكاليف المعيشة عن كاهل الفئات الفقيرة والطبقات محدودة الدخل ، بالإضافة إلى تحقيق درجة من العدالة الاجتماعية .

<sup>1</sup> السيد حسن صيام ، مرجع سبق ذكره، ص 11

<sup>2</sup> زينب توفيق السيد عليوة ، تقييم أثر الدعم الحكومي في النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة من 1990 إلى 2014، مجلة بحوث اقتصادية عربية العددان 74-75 ، 2016، ص 10

<sup>3</sup> حنصال أبو بكر، بن أحمد سعدي ، استراتيجية الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر من منظور الفعالية وتحقيق العدالة الاجتماعية الاقتصادية ، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، العدد 2018/07، ص 112

في حين عرفت المنظمة العالمية للتجارة الدعم على أنه مجموعة من تحويلات مالية من الحكومة إلى قطاع اقتصادي معين قصد مساعدته على تحسين من مردوديته أو لشركة وطنية أو خاصة قصد الحفاظ على سعر المنتج أو خدمة عند مستوى منخفض تماشياً مع القدرة الشرائية للمواطن<sup>1</sup>.

من خلال ما سبق يمكن تعريف سياسة الدعم على أنه مجموعة التسهيلات والمساهمات المالية التي تقدمها الحكومة أو تتنازل عنها الأشخاص سواء بشكل مباشر أو من خلال طرف وسيط، وتأخذ تلك المساهمة أشكال عدة منها شكل

تحويل فعلي للأموال، أو في شكل تنازل عن إيرادات مستحقة أو دعم الأسعار والدخول، بغية تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية<sup>2</sup>.

### المطلب الثاني: أهداف سياسة الدعم الاجتماعي

تعمل سياسة الدعم على تحقيق جملة الأهداف الاقتصادية والاجتماعية نذكر منها<sup>3</sup>:

- إعادة توزيع الدخل لصالح الفئات محدودة الدخل: إن توزيع الدخل بين الطبقات المجتمع قد يظهر فروقا واضحة وكبيرة بين الطبقات فنجد طبقة معدمة وطبقة مالكة وغنية قد لا توجد طبقة متوسطة وهذه هي الصورة الغالبة في الدول النامية حيث يقل وجود طبقة متوسطة ومن هنا تقرب بين الطبقات يتم على أساس الحصول على جباية تصاعديّة من الأغنياء ومنح إعانة لمحدودي الدخل وهذه الإعانة تؤدي إلى زيادة دخل الطبقات الفقيرة وتحقيق العدالة الاجتماعية.
- استقرار الأسعار: يهدف الدعم إلى توفير السلع الضرورية بأسعار ملائمة وفي متناول الطبقات محدودة الدخل من المستهلكين وذلك بهدف رفع مستوى المعيشة لهذه الطبقات وتوفير حياة كريمة ولكن يتضح أنه من الرغم من تحقيق الدعم لاستقرار الأسعار إلا أنه يظهر به العديد من المشكلات والتي من أهمها حدوث اضطراب في أسواق السلع وقيام البائعين بإخفاء السلع المدعومة وظهور السوق السوداء وفي النهاية زيادة حدة التضخم، وبذلك فإن الدعم يعمل على معالجة مشكلة ولكنه في الوقت نفسه يظهر العديد من المشاكل كما سبق توضيحه، ولذلك يجب العمل على استخدام الدعم بطريقة مثلى.
- توفير الحد الأدنى من الغذاء : يرى الكثير أن الدعم هو أضمن وسيلة لتوفير الحد الأدنى من الغذاء وخاصة في الأجل القصير وذلك نظرا لأن الفئات محددة الدخل تنفق نسبة كبيرة من دخلها على غذاء

<sup>1</sup>World Trade Report. Explorinng The Links Between Subsidies. Trade And The Wto .2006. P47

<sup>2</sup>World Trade Report. Mème ouvrage. P 47.

<sup>3</sup>محمود أحمد محمود أمين، سياسات الدعم الحكومي في مصر(المشاكل والحلول). المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد 03،

خاصة في الدول النامية وبناء على ذلك فإن دعم السلع الغذائية يعمل على زيادة استهلاك تلك طبقات. وتحسين مستوى التغذية بشكل كبير مما يؤدي إلى رفع المستوى الصحي للمواطنين وزيادة قدرتهم على العمل وزيادة الإنتاجية ورفع مستوى المعيشة.

كما يوجد عدة أهداف أخرى للدعم فمثلا يتم منح دعم المزارعين في بعض الدول بغرض الحفاظ على التربة الزراعية وعدم تعرضها للتآكل

### المطلب الثالث: الجدل القائم حول سياسة الدعم الاجتماعي

على الرغم من الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لسياسات الدعم الاجتماعي بعدها واحدة من السياسات المهمة لتحقيق العدالة الاجتماعية، إلا أنه في الوقت نفسه فإن لهذه السياسات انعكاسات سلبية على الاقتصاد الوطني، وهو ما أجد الصراع بين مؤيد ومعارض لسياسات الدعم، وذلك نتاجا عن التطورات الاقتصادية المتتالية والتي استعدت إعادة النظر في موضوع تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وعليه يمكن توضيح ذلك على النحو الآتي:

#### أولا: الحجج المؤيدة لسياسات الدعم الاجتماعي

إن الهدف من سياسة الدعم الاجتماعي هو تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية للمواطنين لبلوغ مجتمع يعمه الرخاء والرفاهية، لذلك فإن مبررات سياسة الدعم الاجتماعي يمكن إجمالها فيمايلي<sup>1</sup>:

- إن اتساع الفوارق الاقتصادية بين الأفراد في المجتمع الواحد تعد سببا للتدخل الحكومي لتحقيق جزء من العدالة الاجتماعية، والتي لا يتطلب إقامتها تحقيق المساواة الكاملة في الثروات والدخول، وإنما التخفيف من حدة عدم المساواة عن طريق إتباع سياسات الدعم الاجتماعي.
- إن اعتماد سياسات الدعم الاجتماعي يقضي على زيادة القدرة الإنتاجية على مستوى الاقتصاد القومي عن طريق تنمية عوامل الإنتاج من الناحيتين الكمية والنوعية.
- تؤكد الدراسات الاقتصادية أن توجيه الدعم الحكومي لغرض التأثير في الاستهلاك يتم وفق سياسة تنسجم مع المستوى الاقتصادي لكل دولة، إذا نجد أن الدعم في الدول النامية يهدف بتأثيره على الاستهلاك إلى رفع

<sup>1</sup> أحمد حافظ الطائي، سياسات الدعم الحكومي في العراق بين الرفض والقبول، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد الأربعون 2014، ص68

المستوى المعيشي لذوي الدخل المحدود، أما في الدول المتقدمة فإن تأثيره على الاستهلاك يختلف بحسب إذا كانت الدولة قد وصلت إلى حالة الاستخدام الكامل أم لم تصل إليها بعد.

- إن لنفقات الدعم الحكومي انعكاسات اجتماعية إيجابية، إذا أنها توجه نحو تحسين الصحة وظروف السكن ورفع مستوى رفاة الأفراد، مما يؤدي إلى رفع إنتاجية العمال، ومن ثم زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وقد توجه نفقات الدعم نحو زيادة حجم السكان والمحافظة على صحتهم وهذا يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي أيضا، فضلا عن دعم السلع الغذائية والخدمات المقدمة للأفراد، وتزداد أهمية هذا النوع من الدعم في الدول التي تعاني من نقص حجم السكان.

### ثانيا: الحجج الراضة لسياسات الدعم الاجتماعي:

يقدم معارضو تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي مجموعة من الحجج التي تدعم وجهة نظرهم لذلك فإن الحجج الراضة لسياسات الدعم الاجتماعي يمكن إجمالها فيما يلي:

- ضخامة حجم الغلاف المالي المخصص لهذه السياسات والتي انقلبت كاهل الموازنة العامة للدولة، وهذا يقتضي البحث عن موارد مالية إضافية سواء من خلال فرض ضرائب جديدة أو رفع من نسب الضرائب المفروضة، كما قد يؤدي ذلك إلى الاستدانة من الخارج.
- إن زيادة حجم الدعم يؤدي بمرور الوقت إلى نتائج سلبية على الاقتصاد إذ أنه يساهم في زيادة معدلات البطالة ويخفض من إنتاجية العمل ويجعل أسواق العمل أكثر جمودا ويمنع الابتكار والابداع فيها، فضلا عن أنه يحد من توجه الاستثمارات نحو القطاع الخاص ولاسيما الاستثمارات طويلة الأمد كما أنه يؤدي إلى استمرار الضغط على الحكومة للحصول على إعانات أو قروض أو منح أو تسهيلات جمركية للقيام بمشاريع لا تعود بفائدة اقتصادية للمجتمع بصورة عامة بقدر ما تعود بفائدة تخدم المنتج المستفيد من الدعم بصورة خاصة<sup>1</sup>.
- إن الإخفاقات التي يتعرض لها السوق سببها تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، لذا نرى فشل وعجز الدولة في القيام بدورها في الكثير من المجالات لتوفير الاحتياجات الأساسية ومن أهم مظاهر هذا الفشل نجد<sup>2</sup>:  
✓ عجز الدولة عن مواجهة حالات قصور السوق نتيجة البيروقراطية والفساد بكل صوره وأشكاله ووجود خلل في الهياكل المؤسسية وضعف وهشاشة مؤسسات الدولة.

<sup>1</sup> أحمد حافظ الطائي، مرجع سبق ذكره، ص 69.

<sup>2</sup> معيزي، قويدر، تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق، مجلة الاقتصاد العدد الثامن، ماي 2013، ص 142.

- ✓ اضمحلال قوة الدولة لصالح فاعلين وتنظيمات جديدة من مستثمرين ورجال أعمال يتعاملون مع فاعلين في الخارج كالحكومات والمنظمات الحكومية.....والمستثمرين ورجال الأعمال.
- ✓ الضغط الممارس من طرف جماعات المصالح على أصحاب القرارات سواء كانا في السلطة التشريعية أو في السلطة التنفيذية لإصدار قرارات وقوانين تخدم مصالحهم.

تشير الوقائع الاقتصادية إلى أن زيادة الدعم الاجتماعي لا يؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إذ إنه فترة الكساد (1929-1932) ضاعفت الولايات المتحدة الأمريكية الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي من (11) إلى أكثر من (22) ومع ذلك فإن معدلات البطالة استمرت بمعدل (20) حتى بداية الحرب العالمية الثانية<sup>1</sup>.

كذلك شهد الواقع الاقتصادي جملة من التطورات دعمت موافق الرافضين لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي منها<sup>2</sup>:

- تفكك وتردي أوضاع الدول الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية مما جعل فكرة التنفير من الاقتصاد المخطط تلقى رواجاً وقبولاً كفكرة وكتطبيق عملي.
- برامج المشروطة التي قدمتها المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتصحيح الأوضاع السيئة التي شهدتها اقتصاديات الدول النامية.

## المبحث الثاني: انعكاسات سياسة الدعم الاجتماعي

تختلف آثار سياسة الدعم الاجتماعي باختلاف الأهداف المرجوة من الدعم.

### المطلب الأول: آثار سياسة الدعم الاجتماعي

خلفت سياسة الدعم الاجتماعي آثاراً عديدة، يمكن تقسيمها إلى آثار إيجابية، وأخرى سلبية كما هو موضح في العناصر الآتية<sup>3</sup>:

#### أولاً: الآثار الإيجابية لسياسة الدعم الاجتماعي

<sup>1</sup> أحمد حافظ الطائي، مرجع سبق ذكره، ص 69

<sup>2</sup> معيزي قويدر، مرجع سبق ذكره، ص 142

<sup>3</sup> نصر الدين بن خليفة، أثر سياسة الدعم الاجتماعي على النمو الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2019)، ص 89-90.

هناك أثر ايجابي لسياسة الدعم الاجتماعي على النمو الاقتصادي في الجزائر، وهذا راجع إلى أن برامج الدعم تمس تقريبا جميع طبقات المجتمع، وخاصة تلك فئة المستهدفة التي هي بحاجة الدعم لتحسين مستوياتها المعيشية ورفع مستوى رفاهيتهم، ويمكن أبراز أهم الآثار الإيجابية لسياسات الدعم الاجتماعي فيما يلي:

### 1- آثار سياسة الدعم على الإنتاج:

من المعروف أن الدعم الحكومي قد يكون نفقات استثمارية أو نفقات استهلاكية، ففي حالة النفقات الاستثمارية فإن الدعم يؤدي إلى زيادة تراكم رأس المال من خلال تكوين رؤوس أموال جديدة وبالتالي تؤدي إلى زيادة مقدرة الإنتاجية وخاصة في المدى الطويل وبدورها تحدث آثار مباشرة في الدخل القومي، أما فيما يخص النفقات الاستهلاكية فإن زيادة المقدرة الإنتاجية بطريقة غير مباشرة وذلك عن طريق زيادة القدرة الشرائية للمواطن مما يزيد في حجم الاستهلاك مما يؤدي إلى رفع معدلات الانتاج لتلبية حجم الطلب ومنه تعظيم الأرباح.

### 2- آثار الدعم على الاستهلاك القومي

إذا كانت لسياسة الدعم آثار مباشرة على الإنتاج القومي، فإن لها آثار الاستهلاك القومي تتراوح بين أثر مباشر ينتج عن زيادة الأولوية في الطلب على أموال الاستهلاك المترتبة على الدعم، والتي لا تتم نتيجة لزيادة الإنتاج أي لا تتم خلال دورة الدخل، أثر غير مباشر يشمل في الزيادة هذا الطلب التي تحدث خلال زيادة في الإنتاج أي خلال دورة الدخل والتي تعرف بأثر المضاعف.

من أشكال الدعم التي تؤثر مباشرة في الاستهلاك القومي توزيع بعض السلع الاستهلاكية كالمواد الغذائية والطبية(قفة رمضان مثلا) على بعض الفئات الاجتماعية، وكذلك الدعم النقدي الذي توزعه الدولة لبعض الفئات محدودي الدخل ودعم البطالين، وكذلك الدعم الذي يخصص لمنتجي بعض السلع بهدف تخفيض أسعارها مما يؤدي إلى زيادة الطلب على هذه السلع وزيادة استهلاكها. إن هذا الدعم يهدف في نهاية المطاف إلى رفع المستوى المعيشي للطبقات ذات الدخل المحدود.

### 3- تخفيف آثار تقلبات أسعار المواد الغذائية:

تساهم سياسة الدعم في المحافظة على استقرار الاسعار وتخفيف آثار تقلبات الأسعار، حيث تتدخل الحكومة لتحديد أسعار بعض السلع بدلا من تركها لقوى العرض والطلب، ويكون هذا التدخل في السلع الضرورية لغرض

حماية المستهلكين بفرض حد أقصى لثمن السلعة لكي تكون في متناول محدودي الدخل كما هو الحال في السلع التموينية.

#### 4- آثار سياسة الدعم على الضرائب

إن التخفيض الضريبي يمثل أحد أشكال سياسة الدعم يترتب عنه انخفاض ما يتحمله المنتج أو البائع من التكاليف مما يزيد من حجم الطلب، من ثم زيادة تكاليف الإنتاج، ومن ثم زيادة أسعار السلع والخدمات.

#### 5- آثار الدعم الذي يمنح للتصدير

الإعانات الاقتصادية التي تمنح لدعم الصادرات يترتب عنها تشجيع الصادرات وزيادتها مما يحسن من وضعية ميزان المدفوعات وإنعاش النشاط الاقتصادي والرفع من معدلات النمو الاقتصادي.

#### 6- سياسة الدعم تساهم في تحقيق جزء العدالة الاجتماعية

تساهم سياسة الدعم في تحقيق جزء من العدالة الاجتماعية يتمكن الأسر الفقيرة من اقتناء السلع والخدمات بأسعار منخفضة مما يرفع من مستوى رفاهتهم، إلا أن الخبرة الدولية تؤكد أنه لتحقيق مزيد من العدالة الاجتماعية يستلزم أن تكون سياسة الدعم المطبقة من طرف الحكومات تصاعدية لصالح الفقراء بمعنى أن يحصل أفقر 40% من الأسر في الدولة على معدل يتراوح ما بين 50 إلى 80 من القيمة الكلية للدعم<sup>1</sup>.

#### 7- دعم الصناعات الوطنية

تساهم سياسة الدعم في تحفيز الشركات على توفير السلع والخدمات للمستهلكين بأسعار مناسبة أو مقننة مما يسمح لها بزيادة مبيعاتها وتحقيق أقصى الأرباح.

#### ثانياً: الآثار السلبية لسياسة الدعم الاجتماعي

يترتب عن سياسة الدعم الاجتماعي بشكلها الحالي جملة من آثار السلبية أهمها:

1- تكلفة المالية على الميزانية العامة : للدعم عواقب اقتصادية مهمة، تكون التكلفة المالية أبرزها، حيث تخصص الحكومة ما يقارب من ربع ميزانيتها لتغطية مخصصات الدعم الاجتماعي، وفي بعض السنوات

<sup>1</sup> حنصال أبوبكر، بن أحمد سعدية، مرجع سبق ذكره، ص 114-124

يوفق هذا المعدل بكثير كما هو حال في سنة 2011 أين بلغت 34.8% من ميزانية الدولة<sup>1</sup>. كما أن سياسة الدعم المعمم بصيغته الشمولية تخلق عدة مخاطر مالية، نظرا لكونها تقدم لكل مواطن دون قيود من الاستهلاك، ونتيجة لذلك لا يوجد حد أقصى لتكلفة الدعم، وهو ينعكس على ارتفاع مخصصات الدعم فمثلا أي ارتفاع في أسعار الطاقة في السوق الدولية يزيد من تكلفة الدعم الضمني للطاقة، كما يزيد من تكلفة دعم المواد الغذائية. إن الآثار المترتبة على أنماط الاستهلاك هذه هي أن الأسر الأكثر ثراء تستحوذ على معظم فوائد سياسة الدعم. تتوافق هذه النتيجة التراجعية مع الطبيعة الشاملة لمعظم أشكال الدعم التي لا تفرض أي قيود الدخل.

**2- الإفراط في الاستهلاك المحلي:** تؤدي سياسة الدعم بشكلها الحالي إلى الإفراط في الاستهلاك والتبذير نتيجة لعدم تحمل المستهلك أو المنتج للأسعار الحقيقية للمنتجات، حيث يدفع الدعم المتاح لجميع المواطنين بغض النظر عن مستوى الدخل وبدون تحديد للكميات الممكن شراؤها. ومثال ذلك رمي ملايين قطع الخبز في القمامة.

**3- الضغوط على ميزان المدفوعات:** إن سياسة الدعم المنتهجة في البلاد من الأسباب الرئيسية المباشرة لتفاقم العجز في ميزان المدفوعات بسبب ارتفاع حجم الواردات، كما أدى انخفاض حجم الصادرات إلى خسائر كبيرة في عائدات النفط والغاز للحكومة، ويرجع ذلك إلى اعتماد الجزائر بشكل كبير على محروقات في التصدير (والتي تمثل 97% من صادرات البلاد) وضعف الصادرات خارج المحروقات.

**4- إحدات اختلالات هيكلية في التوازنات المالية على مستوى المؤسسات الاقتصادية العمومية:** تعاني العديد من المؤسسات الاقتصادية العمومية المصنعة للمنتجات المقننة أسعارها من عجز في ميزانياتها السنوية نتيجة لتقديمها هذه المنتجات بأسعار اجتماعية لا تغطي التكلفة الحقيقية لها من جهة وعدم كفاية الدعم التي تحصل عليه هذه المؤسسات من الدولة من جهة أخرى وتذكر على سبيل المثال لا الحصر مؤسسات: سونلغاز، الجزائرية للمياه....

**5- انتشار الفساد:** تؤدي سياسة الدعم الاجتماعي إلى بروز ظاهرة الفساد في ظل عدم فعالية الرقابة في البلاد، التهرب الضريبي، وتحويل مخصصات الدعم إلى منتجات أخرى غير مدعومة لتحقيق أقصى ربح ممكن، وهو ما يبرز في الكثير من الأحيان من خلال الأزمات (أزمة الحليب، السميد، الزيت....) والتي ترجع أساسا إلى الخلل الموجود في قطاعي الإنتاج والتوزيع.

<sup>1</sup>Rapport de présentation du projet de la loi de finances pour 2016. P 52

6- **عدم فعالية السياسة في تحقيق العدالة الاجتماعية:** رغم تحقيق سياسة الدعم جزء من العدالة الاجتماعية إلا أنها لم تكن فعالة بشكل كبير كون الغلاف المالي المخصص لهذه السياسة لا يصل إلى مستحقيه في الغالب، 20% من الأسر الأكثر غني في الجزائر تستهلك ستة أضعاف ما تستهلكه الـ 20% من الأسر الأفقر من حيث استهلاك الوقود، وبالمثل، تستهلك الأسر الأغنى بـ 61% من الكهرباء المدعومة، و 58% أكثر من المياه المدعومة، و 18% من المنتجات الغذائية المدعومة أكثر من الأسر الفقيرة<sup>1</sup>.

7- **سياسة الدعم تؤدي إلى تشوهات اقتصادية وبيئية:** يعزز دعم الطاقة بشكل مصنع الصناعات كثيفة رأس المال، مما يخلق تحيزا ضد العمالة في بلد يعاني من بطالة كبيرة بين شباب. علاوة على ذلك، فإن الفروق الكبيرة في الأسعار مع البلدان المجاورة تخلق حوافز للتهريب. قدرت السلطات أنه في عام 2012، تم تهريب 1.5 مليار لتر من لبنزين ووقود الديزل، أي ما يعادل ربع الإنتاج المحلي، إلى البلدان المجاورة حيث ترتفع أسعارها من ثلاثة إلى خمسة أضعاف. كما يقلل دعم الطاقة من الحافز للاستثمار في كفاءة الطاقة والنقل العام والطاقة المتجددة.

من خلال إحداث زيادة في استهلاك الطاقة، فإنها تؤدي إلى تفاقم التلوث المحلي، والازدحام المروري، والاحتباس الحراري، كما يؤدي الإعانات إلى استهلاك وتشوهات في القطاعات الأخرى كذلك، على سبيل المثال، تعد واردات الحليب المجفف والقمح من أعلى الواردات في العالم على أساس نصيب الفرد، مما يعكس مستويات عالية غير عادية من الاستهلاك المحلي وإزاحة المنتجين المحليين الذين لا يستطيعون المنافسة بالسعر المدعوم، في قطاع الإسكان، أدى الدور المهيمن للحكومة إلى نتيجة غير مقصودة تتمثل في تأخير تعميق القطاع المالي من خلال تثبيط تطوير آليات السوق لتمويل الإسكان.

### ثالثا: الآثار المالية والاقتصادية لسياسة الدعم الاجتماعي

خلفت سياسة الدعم الاجتماعي على مدى عقود، آثارا عميقة على الاقتصاد الوطني وتوازنات الخزينة العمومية المالية، كما خلقت على هامش أدوار الدولة الاجتماعية اختلالات وانحرافات متعددة الأوجه اقتصادية ومالية وحتى اجتماعية وسياسية، وهو ما سنحاول حصره في ما يأتي<sup>2</sup>:

<sup>1</sup>IMF country report no 16/128, ALgeria selected issues , p30

<sup>2</sup>حامي حسان ، أستاذ محاضر في كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية في جامعة محمد لمين دباغين، سطيف 2، نقلا عن الموقع ([www.Arab-rerom.Net/ar/publication](http://www.Arab-rerom.Net/ar/publication)) تم الاطلاع على ساعة: 21.00، يوم 1مارس 2023.

- 1- الضغط المتزايد والمتراكم على ميزانية الدولة بفعل تزايد الحاجات وتقلبات والأسعار في الأسواق العالمية للمواد الأساسية ذات الاستهلاك الواسع، والذي خلق بدوره أثرا سلبيا على ميزان المدفوعات، وظهر مؤخرا في الأسواق العالمية، وفي عجز الخزينة العمومية عن تغطية الفوارق في الأسعار، الأمر الذي تعامل معه الخطاب الرسمي بمنطق افتعال الأزمات تحت مسمى المضاربة والاحتكار
- 2- نتج عن التحويلات الاجتماعية في دعم الأسر والسلع واسعة الاستهلاك فوارق واسعة في أسعار هذه السلع والمواد المستوردة، مقارنة بأسعارها في الدول المجاورة، ما نتج عنه تمدد لظاهرة التهريب عبر الحدود، وحتى في حالات أخرى تصدير منتجات مصنعة بمواد مدعومة، وهو ما مثل نزيفا مزمنًا للاقتصاد الوطني.
- 3- تاريخيا لا يمكن الحديث عن برجوازية محلية الجزائرية، وهذا بالنظر إلى حالة التفكيك التي عرفتتها كل أشكال النشاط الاقتصادي أثناء الفترة الاستعمارية، كذلك الاحتكار المدن لكل أشكال الإنتاج والتسويق والتوريد بعد الاستقلال في مقابل ذلك ظهرت أوليغارشية مالية أقرب إلى وصف الكومبرادورية، كنتيجة لهذا الشكل من الإنفاق العمومي للدولة في إطار أدوارها الاجتماعية، والذي اعتاشت على موارده المتعددة (الصفقات العمومية، القروض البنكية، الاستيراد) هذه الفئة، وهذا بالنظر إلى قربها من نواة السلطة خصوصا في السنوات العشرين الماضية. إضافة إلى موارد الدعم ممنهجة في عملية في تقاسم ريع الدولة.
- 4- أما في ما يتعلق بالجانب المالي، فإن ميزانية الدولة تتحمل عبئا متراكما بالنظر إلى مصروفات الدعم الذي لا حدود مالية له، فهو يرتبط بأسعار المواد الغذائية المدعومة، وكذلك بالمواد الطاقوية في الأسواق العالمية والتي بارتفاعها ترتفع كلفة الدعم من ميزانية الدولة، كما أن الدعم الاجتماعي يتوزع على جميع الفئات الدخل، سواء المنخفض أو مرتفع، بالرغم من أن فلسفة الدعم الاجتماعي يفترض بها أن تذهب إلى أصحاب الدخل المحدودة، وهذا ما يعزز مبدأ اللامساواة، فحسب تقرير للبنك الدولي حول نظام الدعم الاجتماعي، وتحديدًا في ما يتعلق بدعم المحروقات، فإن الفئات ذات المداخل المرتفعة تستهلك من المواد الطاقوية ستة أضعاف ما الذي تستهلك أصحاب الدخل المحدود، وهو المنوال نفسه الذي تستهلك به تلك الفئات المرتفعة دخل الكهرباء بنسبة 61/ من الدعم المخصص لهذه الخدمة والمياه بنسبة 8% والمواد الغذائية بنسبة 18%.

## المطلب الثاني: برامج سياسة الدعم الاجتماعي

يقدم الدعم الاجتماعي إما بشكل مباشر كتحويلات نقدية أو عينية إلى الأفراد أو قطاعات معينة باستخدام مجموعة من برامج الدعم الاجتماعي يمكن التعرف عليها كما يلي<sup>1</sup>:

### أولاً: برامج الدعم الاجتماعي العيني

يقصد ببرامج الدعم الاجتماعي العيني توفير السلع والخدمات للفقراء والفئات الأكثر تعرضاً للفقر بأسعار منخفضة<sup>2</sup>. وتضم هذه البرامج ثلاثة أنواع رئيسية وهي:

#### 1- النوع الأول: برامج دعم الغذاء

ويتم تقسيمها إلى أربع أنواع رئيسية هي:

- **البطاقات التموينية:** يتم من خلالها توزيع حصص محددة من السلع بأسعار تقل عن الأسعار السائدة وبجودة تساوي أو تقترب من جودة السلع المناظرة لها في السوق بحيث يتناسب حجم السلع المعطاة مع عدد أفراد الأسرة ويعيب على هذا النظام أنه قد يحدث تشوهات في الأسعار مما يؤدي إلى ظهور السوق السوداء في حال عدم وجود رقابة فعالة على الأسواق لمنع التسرب.
- **كوبونات الغذاء:** ويتم في هذه الحلة توزيع كوبونات ذات قيمة نقدية محددة على فئات المستهدفة بما يمكنها من الحصول على سلع معينة بأسعار السوق
- **دعم عام لأسعار الغذاء:** يضمن من خلاله توفير السلع بكميات كبيرة عند أسعار أقل من أسعار السوق لكافة المستهلكين مثل رغيف الخبز المدعم في مصر أو دعم سلع أقل جودة إلى الفقراء فقط بهدف تقليل التسرب في الدعم الاجتماعي.
- **برامج التغذية المكملة:** تستهدف فئات معينة مثل تلاميذ المدارس والأطفال، الرضع، والأمهات في فترة الحمل والوجبات المدرسية وألبان الأطفال وغيرها.

<sup>1</sup> زينب توفيق السيد عليوة، تقييم أثر الدعم الحكومي في النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 1990 إلى 2014، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 74-75، ربيع - صيف 2016، ص 12

<sup>2</sup> عبد العزيز قاسم محارب، الدعم: صورته، وأنواعه، وآثاره، مجلة المال والتجارة، العدد 577، ص 22

## 2- النوع الثاني: برامج دعم الطاقة

ويتمثل النوع الثاني من برامج الدعم الاجتماعي العيني في برامج دعم المواد الطاقوية (الوقود بمختلف أنواعه منها المازوت والبنزين، الغاز الطبيعي بصنفيه سواء الموجه لغرض الاستهلاك العائلي أو المخصص لتوليد الطاقة الكهربائية)، حيث يتمثل دعم المواد الطاقوية في تعويض الفرق بين الأسعار المقننة والمحددة من طرف السلطات العمومية للمنتجات البترولية والغاز الطبيعي للسوق الوطني وأسعارها عند التصدير<sup>1</sup>.

## 3- النوع الثالث: برامج دعم السكان

ويتمثل هذه البرامج من المساعدات المالية المقدمة من طرف الحكومة لفئات الدخل الضعيف والمتوسط قصد تمكينهم من الحصول على سكن لائق<sup>2</sup>، وتنقسم هذه البرامج إلى نوعين: نوع متعلق بالموازنة العامة للدولة، وهو أما يكون دعما مباشرا للمساكن التي توفرها الحكومة أو دعما لصيانة المساكن التي تقيمها الدولة، و فبعض الدول يتم منح دعم مباشر الإسكان موظفي الحكومة، أما النوع الثاني: فهو متعلق بالموازنة العامة للدولة ويأخذ عدة أشكال مثل تخفيض الفائدة على قروض الإسكان وتخفيض الانجازات<sup>3</sup>.

## ثانيا: برامج الدعم الحكومي النقدي

يتضمن هذه البرامج تقديم مساعدات مالية إلى فئات معينة من المجتمع وتأخذ العديد من الأشكال منها<sup>4</sup>:

- 1- المساعدات الاجتماعية النقدية العامة: ويكون الغرض منها ضمان مستوى دخل الأفراد بحيث لا يقع تحت خط الفقر. ويتم منحه عادة المعاقين وكبار السن من غير القادرين على العمل وأيضا للأفراد والأسر على حسب مستوى دخولهم أو قدرتهم على الكسب.
- 2- مساعدات العائلية الخاصة (غير المشروطة): ويتم ربط هذه المساعدات بعدد الأطفال في الأسرة، وذلك بهدف الحفاظ على حد أدنى من الدخل لكل أسرة مع الحفاظ على قدرة الأسرة على رعاية أبنائها باستمرار وتمكينهم من الالتحاق بالتعليم النظامي.

<sup>1</sup>Imf country report N 16/128. {ALGRIA SELECTED ISSUES}. MAY 2016, p28.

<sup>2</sup>مميث سلمى، عيدودي فاطمة الزهراء، أثر الصدمات النفطية على الدعم الحكومي لقطاع السكن في الجزائر (1986-2017)، مجلة الإصلاح الاقتصادي والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 13، العدد 26، 2018، ص 04

<sup>3</sup>عبد العزيز قاسم محارب، مرجع سبق ذكره، ص 23

<sup>4</sup>مها محمود أبو زيد، نظام الدعم النقدي المشروط وعدالة توزيع الدخل، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد 56، العدد الثالث، يوليو 2019، ص 158

**3- التحويلات النقدية المشروطة:** حيث تقوم الحكومة بمنح مساعدات نقدية للأسر الفقيرة مع ربط هذه المساعدات بشروط معينة مثل: التحاق جميع أطفال تلك الأسر بالمدارس، أو قيام أفراد الأسرة بزيارات منتظمة للمراكز الصحية الوقائية مما يساعد في التقليل من التسرب من التعليم وتحسين الأوضاع الصحية وكذا تحسين الأوضاع النسبية لدخول الأسر المستهدفة.

### ثالثا: برامج توليد الدخل

وتتضمن برامج توليد الدخل مجموعة من برامج الفرعية نذكر منها<sup>1</sup>:

**1- برامج العمل العام:** ويتم فيها توفير فرص عمل للفقراء القادرين على العمل في أعمال البنية الأساسية باستخدام أساليب كثيفة للعمل ويتم دفع الأجور لهؤلاء الفقراء عينيا أو نقديا عند مستوى أقل من مستوى الأجور السائدة.

**2- برامج القروض الصغيرة:** ويتم خلالها تقديم عروض صغيرة للفقراء بأسعار فائدة أقل من أسعار السوق بحيث تستخدم هذه القروض في شراء أصول تساهم في توليد الدخل أو في مواجهة الأزمات الطارئة.

**3- برامج دعم الأسعار والضرائب:** وتقدم هذه البرامج من الدعم إما صورة دعم مباشر للأسعار أو تخفيض في ضرائب المبيعات، أو من خلال دعم غير مباشر مثل أسعار خدمات النقل، أو من خلال سعر صرف أقل من السعر الحقيقي.

بالإضافة إلى سبق فإنه توجد برامج أخرى لدعم الخدمات مثل برامج التنازل عن الرسوم في مقابل الخدمات الاجتماعية، وتعني تقديم الخدمات للفقراء بدون مقابل، مثل، خدمات الصحة التعليم.

### المطلب الثالث: أنواع الدعم الاجتماعي

يقسم الدعم الاجتماعي إلى أنواع عديدة حسب الزاوية أو وجهة النظر التي تنظر إليه أو الفلسفة الاقتصادية التي تفسره ومن أهم هذه التصنيفات نذكر:

#### أولا: من حيث أثره على الموازنة العامة

ينقسم الدعم من حيث أثره على الموازنة العامة للدولة إلى نوعين هما: الدعم المباشر والدعم غير المباشر كما يلي

<sup>1</sup> زينب توفيق السيد عليوة، مرجع سبق ذكره، ص 13-14.

## 1- الدعم المباشر:

و يسمى أيضا الدعم المعلن أو الصريح، ويقصد به مجموع المبالغ التي يتم تسجيلها للدعم في الموازنة العامة للدولة مباشرة سواء تم إعطاء هذه المبالغ نقدا أو عينا، وتمثل هذه المبالغ أحد بنود النفقات العامة، وهذا النوع من الدعم يكون ظاهرا وصريحا في الموازنة العامة للدولة ويمكن قياسه بسهولة وتتبعه من سنة لأخرى ودراسة أسباب زيادته ووسائل ترشيده وإمكانية إحلال سلع أخرى جديدة محل السلع المدعمة فعلا<sup>1</sup>.

## 2- الدعم الغير مباشر:

ويمثل هذا النوع إيرادات ضائعة لا تظهر بشكل صريح في الموازنة العامة للدولة لكنها تساهم في زيادة عجز بها، وبالتالي لا يسهل قياسه أو تتبعه من سنة لأخرى، ويضم الدعم غير مباشر العديد من الأنواع من أهمها الدعم الضمني والدعم المستمر ودعم الإعفاءات الضريبية ودعم الصرف والدعم الجمركي<sup>2</sup>.

## ثانيا: من حيث صور إعطائه للمستفيدين

ينقسم الدعم الاجتماعي من حيث صور إعطائه للمستفيدين إلى دعم عيني وآخر نقدي كما يلي<sup>3</sup>:

**1- الدعم العيني:** هو عبارة عن تدخل الدولة لتخفيض أسعار سلع معينة (غالبا ما تكون السلع والخدمات الأساسية) مما يؤدي في نهاية إلى زيادة الدخل الحقيقي للمستفيدين، وهنا نجد أن مقدار الاستفادة من الدعم العيني يتناسب طرديا مع الكمية التي يستهلكها المستفيدون من السلع والخدمات المعانة وهذا النوع من الدعم لا يتيح للمستفيدين حرية الاختيار.

**2- الدعم النقدي:** هو عبارة عن إعطاء دخول نقدية للمستفيدين من أجل أكثر قدرة على شراء السلع والخدمات المختلفة مثل إعانات الضمان الاجتماعي وإعانات الشيخوخة وإعانات البطالة وغيرها.

وهذا النوع من الدعم قد يتيح للمستفيدين حرية الاختيار ويصل لمستحقه دون وسطاء مما يقضي على خطر تسرب الدعم لغير مستحقه.

<sup>1</sup> محمود أحمد أمين ، مرجع سبق ذكره ، ص04

<sup>2</sup> حنصال أبو بكر ، بن أحمد سعدية ، مرجع سبق ذكره ، ص114

<sup>3</sup> محمود أحمد أمين ، مرجع سبق ذكره، ص04

ثالثاً: من حيث المعيار الأصولي (المعيار السيادي)

إن سيادة الدولة وسلطتها تمثل المعيار الأساسي في تصنيف هذه الأنواع من الدعم. ويمكن من خلال هذا المعيار التمييز بين الأنواع الآتية: الدعم بالمنتج أو العطاء، والدعم بالتخلي عن الاقتضاء.

**1- الدعم بالمنتج أو العطاء:** يقصد به ذلك الدعم الذي يتخذ صورة تيار من تيارات الإنفاق العام أو الناقل الذي تقوم به الدولة دون مقابل معين تحصل عليه من المستفيد. ومن ثم فإن هذه النفقات لا يترتب عليها أي استهلاك لسلع أو خدمات وإنما يترتب عليها انتقال للقوى الشرائية لملتقي الدعم من الأفراد والمشروعات. ويأخذ بهذا المفهوم أربعة صور هي<sup>1</sup>:

- **إعانات الاستغلال:** وهي الإعانات التي يقصد بها الإبقاء على ثمن بعض المنتجات من السلع والخدمات بأقل من ثمن التكلفة، بهدف استقرار الأسعار وتقادي مشكلة التضخم.
- **إعانات تحقيق التوازن:** وتسمى أيضاً إعانات سد العجز وهي الإعانات التي تعطى بهدف تغطية بعض العجز أو كله الذي قد يعترض وجود سير أحد المشروعات ذات فائدة العامة للخطر، ومثال ذلك: الدعم الذي يقدم لمرافق النقل العام.
- **إعانات الإنشاء:** وهي الإعانات التي تقدم للمشروعات بهدف تغطية نفقات الإنشاء أو تجديد وسائل الإنتاج، ويتم هذا النوع من الدعم في صور تقديم رأس المال مجاناً أو إقراضه بشروط ميسرة، سواء في شكل تخفيض الفائدة أو قروض طويلة الأجل.
- **إعانات التجارة الخارجية:** وهي ما تقدمه الدولة من دعم للتجارة الخارجية "صادرات وواردات".

**2- الدعم بالتخلي عن الاقتضاء:** هذا النوع تقوم فكرته الأساسية عن تنازل الدولة عن اقتضاء (تحصيل) بعض ما ينبغي اقتضاه كونها ذات سيادة وسلطة في المجتمع، ومن ذلك يتضح أن هذا النوع من الدعم يتصل بجانب الإيرادات العامة وليس بجانب الإنفاق العام، ويأخذ صوراً عديدة من الإعفاءات الضريبية من أجل تحقيق أغراض اقتصادية واجتماعية يستفيد منها الأفراد بصفتهم مستهلكين وأيضاً بصفتهم منتجين<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> السيد حسن صيام ، مرجع سبق ذكره ، ص 14-18

<sup>2</sup> أحمد عرفة أحمد يوسف، الدعم الاقتصادي حقيقته وأنواعه ، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر ، 2015 ، 95-96

## المبحث الثالث: التوجه نحو إصلاح سياسة الدعم الاجتماعي

### المطلب الأول: التوجه نحو إصلاح منظومة الدعم الاجتماعي في الجزائر

تفتقر سياسة الدعم الاجتماعي في الجزائر إلى الفعالية في تحقيق العدالة الاجتماعية، فضلا على أنها باتت تستهلك أموالا طائلة أثقلت كاهل الميزانية في ظل اعتمادها على مصدر وحيد التمويل وهو مداخيل الجباية البترولية، وأقرت الحكومة من خلال قانون مالية سنة 2016 زيادة في أسعار الوقود، فتحت به مجال الحديث عن إمكانية توجيهها إلى إصلاح تدريجي لمنظومة الدعم ككل.

يقر صندوق النقد الدولي بوجود مقومات اقترنت بنماذج الإصلاح الناجح، لكنها لا تعني عن ضرورة تبني الدولة لاستراتيجيات تتوافق مع أوضاعها الداخلية، وتتمثل هذه المقومات في:

- الإعداد الجيد والتخطيط الدقيق لسرعة الإصلاح ومجال تغطيته بمساعدة فنية من الأطراف الدولية
- الالتزام القوي من الحكومة بالإصلاح، من خلال التواصل وإقامة التحالفات لبناء توافق في الآراء الداعمة للإصلاح.
- تعزيز أو استحداث شبكات فعالة للأمان الاجتماعي، لتخفيف أثر الإصلاح على محدودي الدخل.
- توافر أوضاع اقتصادية مواتية، ولاسيما معدلات نمو اقتصادي مرتفع نسبيا.
- وجود حكومة متعددة الأحزاب تقوم ببناء توافق الآراء بشأن الإصلاح بين مختلف الأحزاب.

في سياق ذلك، تقدم مبادرة سيناريوهين لإصلاح سياسة دعم الأسعار في الجزائر تحت شعار "الإعانات أدوهم دراهم"، وتدعو إلى تبني الإصلاح في أقرب وقت لتفادي حدوث أزمة في الميزانية تؤدي بالحكومة إلى اتخاذ قرارات غير مدروسة في الإصلاح من شأنها أن تضر أكثر بالفئة المحتاجة، مع مصاحبة الإصلاح الأسعار بإصلاح سياسة الضرائب، ويتمثل في سيناريوهين في:

#### 1- الأهداف التدريجي:

يستهدف هذا السيناريو بحلول سنة 2020، 40% من الأسر ذات الدخل المنخفض التي يتم تحديدها على أساس تصريحي، مما قد تتضمن بعض الفئات غير المستحقة يتم التخلص منها تدريجيا من خلال إعداد قاعدة بيانات لإقصائهم فيما بعد، على ألا تتجاوز ميزانية البرنامج في النهاية 3% من ناتج المحلي الإجمالي. وتبلغ قيمة المبالغ المحولة شهريا 9000 دج لكل أسرة عدد أفرادها 4 أشخاص، و 12000 دج لكل أسرة عدد أفرادها من 5 إلى 8 أشخاص، و 15000 دج لكل أسرة عدد أفرادها أكثر من 9 أشخاص.

## 2- الدخل الشامل:

يتضمن منح دخل تكميلي للأفراد (وليس العائلات) باستثناء الأغنياء، مما يسمح بتغطية حوالي 90% من السكان في أجل أقصاه ثلاث سنوات، وتبلغ قيمة الدخل الشامل 2400 دج للأفراد الذين يتجاوز سنهم 15 سنة فما فوق، و1200 دج لكل طفل ما دون 15 سنة، ليكون حجم البرنامج حوالي 5.5% من الناتج المحلي الإجمالي.

إن تبني أي إصلاح يتطلب ضبط ميكانزمات قوية يستند عليها للوصول إلى الأهداف المرجوة دون المساس بالفئات الهشة، مع مراعاة الجوانب السياسية والاقتصادية فيها<sup>1</sup>.

## المطلب الثاني: هيكل سياسة الدعم الاجتماعي

إن سياسة الدعم الاجتماعي في الجزائر تبرز الدولة الاجتماعي التي تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للسكان كما تعتبر التحويلات الاجتماعية أداة لتدخل الدولة من خلال ميزانيتها وتخصص ميزانية الدولة جزءا كبيرا من نفقاتها للتحويلات الاجتماعية فهي جزء من سياسة مالية محددة جيدا. يهدف هذا التدخل أساسا إلى تحسين البيئة المعيشية للمواطنين والحفاظ على سلطتهم في الشراء.

ويتجلى تدخل الدولة على المستوى الاجتماعي، من خلال وظيفة إعادة توزيع الدخل بين فئات المجتمع المختلفة من العمال إلى العاطلين عن العمل من الأصحاء إلى المرضى، وتتم عمليات إعادة التوزيع هذه من خلال التحويلات الاجتماعية في إطار سياسة المالية محددة جيدا وتماشيا مع التزام الدولة بدورها الاجتماعي. تسعى الجزائر إلى توفير عدد من السلع والخدمات الأساسية على غرار التعليم، الصحة والسكن بأسعار مخفضة يستفيد منها جميع فئات المجتمع وهو ما يطلق عليه بالدعم الصريح أو تحويلات الاجتماعية. كما تتحمل خزينتها جانبا كبيرا من بعض تكاليف المواد الأساسية كالمنتجات البترولية والكهرباء وهو ما يطلق عليه بالدعم الضمني<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>قदार مريم، عيدودي فاطمة الزهرة، دراسة تحليلية للتحويلات الاجتماعية في الجزائر خلال فترة (2018-2000)، التحليل إلى المركبات الأساسية (APC)، ص 973.

<sup>2</sup>كافية عيدوني، أثر الدعم الاجتماعي على الميزانية العامة للدولة في الجزائر، مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية جامعة الجزائر 03- الجزائر، ص 228-229.

## أولاً: الدعم الصريح

تعتبر التحويلات الاجتماعية إحدى أهم بنود نفقات التسيير أين يتم تسجيلها بصورة واضحة وصريحة في الميزانية العامة للدولة. حيث تستخدمها الدولة لأغراض اجتماعية وتكون لها تكلفة مالية مباشرة. متمثلة في مخصصات دعم الإسكان، دعم أسعار المواد الغذائية، دعم أسعار الكهرباء والغاز والماء وكذلك دعم فئة المعوزين والمعوقين وأصحاب الدخل الضعيف وكذا تعميم مجانية التعليم وهذا ما سنراه فيما يلي:

**1- الدعم الموجه للسكن:** يكون عمل الدولة موجه أساساً نحو الوصول إلى السكن الاجتماعي وغيرها من أشكاله هذا نظراً لأهمية هذا القطاع، حيث اعتمدت الجزائر اجتماعية واسعة من خلال دعم مختلف صيغته، حيث كرست له الدولة موارد مالية كبيرة للتعامل مع أزمة السكن وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين مع محاولة الاستهداف بشكل أفضل من خلال تسهيل وصول السكن للفئات المحرومة بمختلف الصيغ في مجال سياسة الإسكان.

**2- دعم العائلات:** ينعكس دعم الأسر في الجهود المبذولة لتحسين الظروف المعيشية متمثل أساساً في التعويضات العامة دعم تربية. دعم أسعار المواد الأساسية "الخبز، الزيت والسكر". إضافة إلى دعم الحصول على الكهرباء والغاز والماء

**3- دعم المعاشات:** تعتبر منظومة التقاعد إحدى آليات الضمان الاجتماعي التي تهدف إلى التكفل بالمتقاعدين، يعد دعم المعاشات التقاعدية جزءاً من مكافحة الفقر وتحسين وحماية القدرة الشرائية لهذه الفئة، حيث قامت الجزائر سنة 2006 بإنشاء الصندوق الوطني لاحتياجات التقاعد. هدفه دعم وتكوين احتياطات للمساهمة في استمرارية ديمومة نظام التقاعد.

**4- دعم الصحة:** إن دعم الصحة نوعياً وكمياً من أولويات الحكومة الجزائرية من خلال العمل باستمرار على تحسين تنظيم الخدمات الصحية وتطوير الوقاية تنص المادة 66 من دستور عام 2016 على أن لجميع المواطنين الحق في الحماية صحتهم. وبموجب هذه المادة من الواضح تماماً أهمية الصحة كعنصر من عناصر الضمان الاجتماعي. ويعد مبدأ العلاج من أهم المكاسب<sup>32</sup>.

**5- دعم المجاهدين:** تتمتع الجزائر بنظام فريد في مجال التكفل بالمجاهد وذوي الحقوق، من خلال إعطاء أهمية في تحسين الوضعية الاجتماعية، الصحة والنفسية لفئاتهم إضافة إلى الحفاظ على الذاكرة الوطنية، ويتجلى ذلك من خلال:

- دعم التغطية الاجتماعية للمجاهدين وذوي الحقوق في موصلة عمليات التكفل الطبي وتحسين الخدمات والامتيازات المقدمة لهم
  - إنجاز مراكز الراحة وقاعات العلاج لفائدة المجاهدين واقتناء تجهيزات لمعطوبي الحرب.
  - التكفل بنفقات خدمات النقل البري البحري الجوي.
- 6- دعم المعوزين، المعاقين وأصحاب المداخل الضعيفة: تعطي الجزائر بعدا اجتماعيا لبعض الفئات المجتمع من خلال تجنيد بعض آليات التضامن الاجتماعي لفائدة الأشخاص المعوقين أو المسنين، وتقديم إعانات مباشرة أو غير مباشرة لفائدتهم<sup>1</sup>.

### ثانيا: الدعم الضمني

يعتبر الدعم الضمني من ناحية عن الفرق بين متوسط تكلفة الوحدة ومتوسط سعر بيع المنتجات، من ناحية ثانية عن تنازل الدولة عن بعض الضرائب والرسوم الناتجة عن المعاملات الداخلية ومعاملات خارجية، وبالتالي يصعب قياسه أو تتبعه من سنة إلى أخرى.

من خلال التعريف نستنتج أن الدعم الضمني هو دعم سد العجز أو دعم تحقيق التوازن لصالح بعض المؤسسات نتيجة قيام الدولة بتحديد أسعار بعض السلع والخدمات الأساسية عند مستوى اقل من تكلفتها الاقتصادية مع إلزام تلك المؤسسات المقدمة له بالسعر المقنن، ويأخذ الدعم الضمني في الجزائر عدة أشكال تتمثل في :

- دعم الضمني ذو طابع جبائي. دعم ضمني ذو طابع عقاري
- دعم ضمني للتدخلات المالية للخزينة العمومية
- دعم ضمني للمنتجات الطاقوية" الكهرباء، الغاز، دعم الوقود"
- دعم التوازن المالي لمؤسسة سونلغاز<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> كافية عيدوني، مرجع سبق ذكره، ص229

<sup>2</sup> حنصال أبوبكر، بن أحمد سعدية، "استراتيجية الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر من منظور الفعالية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية"، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، العدد7، ص114

### المطلب الثالث: إصلاح نظام سياسة الدعم الاجتماعي تراجع أم تطور

في العموم، يمكن أن نجمل الوضعيات التي تلجأ فيها الدول إلى حتمية إصلاح نظام الدعم الاجتماعي أو التخلي عنه إلى وضعيتين<sup>1</sup>:

**الوضعية الأولى:** ترتبط بالشروط التصحيحية المفروضة من طرف المؤسسات المالية الدولية (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي...) أو تحت ضغط المانحين الدوليين في سياق إصلاحات اقتصادية ومالية ماكرواقتصادية وشاملة وتستوجب ذلك بنظر إلى حالة المتردية لاقتصاد بلد ما واضطراره إلى الاستدانة الخارجية.

**الوضعية الثانية:** ترتبط بخيارات داخلية تكون محل نقاش بين السلطة والفاعلين المحليين في الحقل الاقتصادي، خاصا كان أو عاما، كذلك الشركاء الاجتماعيين (نقابات عمالية، جمعيات، خبراء...) بالنظر إلى وضع اقتصادي مقلق أو أزمات محدقة. وهو الأمر الذي يرتبط بتوفر شروط الممارسة الديمقراطية والمؤسسات التمثيلية وحرية الإعلام الحقيقية، والأهم بتوفر ظروف ملائمة من الشفافية والقدرة على الولوج إلى معلومة من أجل تحليل عقلاني وموضوعي للمعطيات الحقيقية للاقتصاد الوطني.

بالإسقاط على حالة الجزائرية راهنا، لا يمكن القول إن وضعية الاقتصاد الوطني وصلت إلى درجة الاستدانة الخارجية حتى تستجيب لأي ضغوط من المؤسسات المالية الدولية. كما أن الشروط الموضوعية لطرح نقاش حقيقي حول مسألة إصلاح أو تخالي عن الدعم الاجتماعي لا تزال غير متوفرة، إنها وضعية غامضة بالنظر أيضا إلى تناقص واختلاف التصريحات الرسمية حول المسألة، وتحديدًا ذلك التقييم السلبي من طرف الوزير المالية لطريقة تسيير مخصصات الدعم الاجتماعي خلال السنوات الماضية.

إنها حالة من التردد واللايقين في سياق سجال بين المنطق الاقتصادي والقرار السياسي الذي لا يرد أن يتنازل عن أهم أدواته الزبائنية التي بنى عليها شرعيته كوريث للدولة الراعية لمواطنيها. ففي غياب الحلول الاقتصادية الحقيقية والقيام بتصحيحات هيكلية وتشريعية عميقة حتى هذه الحلول، على ثانويتها وهامشيتها بالنظر إلى تعقد المسألة، إلا أنها صعبة التحقيق بالنظر إلى عدم قدرة أجهزة الدولة على حصر هذه الفئات بشكل دقيق إلا أنها لا تحوز المعطيات الصحيحة (البيانات، التوزيع الجغرافي، طبيعة الحالة الاجتماعية) إضافة إلى ضعف البنية الرقمية المنوطة بتسيير هذه المعطيات، وهي حلول فشلت في عدد من دول قريبة من الحالة الجزائرية التي

<sup>1</sup> حامي حسان ، أستاذ محاضر في كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية في جامعة محمد لمين دباغين، سطيف 2، نقلا عن الموقع ([www.Arab-rerom.Net/ar/publication](http://www.Arab-rerom.Net/ar/publication)) تم الاطلاع على ساعة: 21.00، يوم 1 مارس 2023.

أخذت بهذا الخيار، إضافة إلى ذلك يبقى الاقتصاد غير الرسمي والذي يعادل 50/ من الناتج المحلي الخام عام 2015، أحد أهم المعوقات في تحديد وضبط نسب البطالة بشكل دقيق، كذلك من ليس لهم ضمان اجتماعي وحجم أجورهم إضافة إلى حصص الضرائب غير المحصلة منهم.

إن مسألة إصلاح الدعم الاجتماعي تتعدى الحلول التقنية و الشكلية فالدعم في سياقه العام يتعدى تلك الأشكال المباشرة والمرتبطة بدعم الأسر والتعليم والصحة والسكن وحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة، إلى أشكال غير مباشرة تتمثل في دعم الشركات الوطنية والقروض وتخفيض الضرائب على بعض السلع المستوردة، وهي أشكال قد تكون كلفتها أكبر على الخزينة العمومية من الدعم ستأتي بآثار عميقة على قطاعات اقتصادية مختلفة، خصوصا على مستوى الشركات الوطنية و الاستيراد والبنوك وسوق المحروقات في هذا الصدد فإن الدولة قد باشرت بالفعل بنوع من التخلي عن الدعم الاجتماعي المباشر بداية من عام 2010 بعد الرفع التدريجي لأسعار الوقود تجاوزا لصدمة الأسعار لدى المستهلكين حتي وصلت نسبة زيادة إلى 122% سنة 2021، إضافة إلى تراجع من العديد من المشاريع والصيغ السكنية الضخمة منذ 2013.

إن إزاء حالة من التخلي الجزئي غير المعلن عن سياسة الدعم الاجتماعي، من دون بدائل اقتصادية ناجعة في المقابل، خصوصا بعد تراجع أسعار النفط مع بداية العام 2014، وتراجع قيمة الدينار أمام الدولار الأمريكي من 100.69 دينار للدولار سنة 2015 إلى 139 دينار للدولار سنة 2021 مع انتقال معامل تحويل القوة الشرائية كم 34.52 دولارا سنة 2014 إلى 39.40 دولارا سنة 2021 (حسب أرقام البنك الدولي). ساهم كل ذلك في ارتفاع التضخم المالي بمعدل 4.25% بين سنتي 2015 و 2020 لقد ساهمت هذه التحولات الاقتصادية والمالية في تآكل متراكم للقدرة الشرائية الجزائرية، مع ارتفاع الأسعار وثبات الأجور منذ 2008، وهو وضع يدعونا إلى الجزم بأن سياسة الدعم المباشر لا يمكنها سد تلك الفجوات المتزايدة بين الحاجات الاجتماعية المحلية والتغيرات الحاصلة في الأسواق العالمية وحتى المحلية، وهو ما نتلمس آثار اليوم من أزمات ندرة للسلع الأساسية والأدوية وارتفاع الأسعار خصوصا في خضم الأزمة الوبائية العالمية.

لا يبدو في المدى المنظور أن الدولة قادرة على التخلي التام عن سياسة الدعم الاجتماعي على الأقل في شكله المباشر، لما ذلك من تبعات اجتماعية خطيرة خصوصا بعد تلك التحولات السياسية التي عرفتتها البلاد بعد حراك فيفري 2019. كما أن التوجه إلى استراتيجية إصلاح شاملة تحتاج إلى وقت كثير وأدوات علمية تقييمية وبنية لوجستية وتشريعية بعيدة عن الشعبية وأكثر شفافية ومكاشفة بيد أن كل هذه الحيرة وعدم الوضوح لن تتجلى إلا بالتحول عن المنطق الريعي والبيروقراطي المتكلس في تسيير الشأن الاقتصادي إلى منطق السوق والمنافسة بخطط واضحة ومرسمة بالأرقام والأجال الزمنية وبعيدا عن الاستنسابية الشعبوية.

## خاتمة الفصل

بعد تطرقنا إلى هذا الفصل من خلاله دراسة مفاهيم النظرية للدعم الاجتماعي حيث يمكن القول أن سياسة الدعم الاجتماعي تعتبر من أهم السياسات المعتمدة في الجزائر على حد سواء و باختلاف الأساليب أو الخطط المتبعة بحسب طبيعة النظام الاقتصادي و الاجتماعي السائد في منظومة الجزائر، إذ أنها تساهم في التخفيف من المستويات الدخل وإعادة توزيعه لصالح الفئات محدودي الدخل، رغم الفعالية النسبية لهذه السياسة إلا أن الجدل مازال مستمرا حول تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية باعتباره من أهم القضايا التي تطرح دائما من زوايا مختلفة.

الفصل الثاني: الإطار النظري

للميزانية العامة للدولة

### تمهيد:

إن الميزانية العامة هي أداة مهمة حيث أنها تعبر عن نشاطها المالي الذي يسير وفق برنامج محدد بصورة دقيقة يشمل الإيرادات والنفقات ، بحيث تكتب هتين الأخيرين (ايرادات ونفقات الدولة) في وثيقة تسمى الميزانية العامة حيث يمكن اعتبار الوثيقة المحور الركيزة الاساسية تدور حول حوله أعمال ونشاط الدولة في جميع الميادين.

مع زيادة الحاجات العامة للمجتمع بدأ الاهتمام أكثر بالميزانية العامة و التي أصبحت الوسيلة الأساسية التي يقوم عليها تدخل الدولة في جميع المجالات، فهي تترجم سياسة الحكومة وكافة الأنشطة العمومية.

ولذا قمنا بتقسيم الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: عموميات حول الميزانية العامة للدولة

المبحث الثاني: مبادئ الميزانية العامة (حديثة و تقليدية)

### المبحث الأول: ماهية الميزانية العامة للدولة

#### المطلب الأول: تعريف الميزانية العامة للدولة

تعددت التعاريف الخاصة بالميزانية سواء أكان ذلك في الفقه المالي أو التشريعات المالية وسوف نستعرض بعضا من هذه التعريفات، ويمكن القول بأن الميزانية العامة:

- "هي التعبير المالي لبرنامج العمل المعتمد الذي تعتره الحكومة تنفيذه في السنة القادمة تحقيقا لأهداف المجتمع"<sup>1</sup>.
- "هي وثيقة تضم توقعات للإيرادات العامة والنفقات العامة لمدة زمنية مقبلة عادة ما تكون سنة، وتكون بإجازة من قبل السلطة التشريعية، بغرض تحديد أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية"<sup>2</sup>.
- "هي خطة مالية تقترحها السلطة التنفيذية، تبين الإيرادات المقدره والتخصيصات المعتمدة للإنفاق على الحاجات العامة للمواطنين المقرر تنفيذها حسب أولوياتها لسنة مالية معينة، تقرها السلطة التشريعية، لتحقيق الأهداف العامة للدولة، ويلحق بها موازنة التمويل"<sup>3</sup>.
- "هي تقدير مفصل ومعتمد لنفقات الحكومية وإيراداتها لمدة سنة مالية مقبلة، ويصدر سنويا قانون يربطها، وذلك بعد اعتماد السلطة التشريعية"<sup>4</sup>.

بناءً على ما سبق يُمكن تعريف الميزانية العامة للدولة بأنها وثيقة قانونية تشمل الإيرادات والنفقات العامة؛ لتحقيق الأهداف العامة للدولة.

<sup>1</sup> حامد عبد المجيد دراز، سميرة إبراهيم أيوب، مبادئ المالية العامة، القسم الأول، الدار الجامعية 2002، ص:53.

<sup>2</sup> محمد ساحل، المالية العامة، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2017، ص:224.

<sup>3</sup> توفيق عبد الجليل، المحاسبة الحكومية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة، القاهرة، 2009، ص:29.

<sup>4</sup> حمدي أحمد العناني، اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق، دراسة اتجاهات الإصلاح المالي والاقتصادي، الدار المصرية اللبنانية، 2003، ص:109.

## الفصل الثاني: الإطار النظري للميزانية العامة للدولة

### المطلب الثاني: خصائص الميزانية العامة للدولة

أولاً: الميزانية العامة وثيقة رسمية وتشريعية

#### 1- الميزانية العامة وثيقة رسمية

تعتبر الميزانية العامة وثيقة رسمية لأنها تصدر عن جهة رسمية هي الحكومة، وهي بذلك تمثل اعترافاً علنياً ومحدداً من الحكومة لمجتمعنا أو غيره يتضمن مستقبل النشاط المالي للحكومة.

#### 2- الميزانية العامة وثيقة تشريعية

لا تتضمن جميع خواص القانون بل هي سند، أو وثيقة، أو وصك، أو برنامج، أنها عمل إداري بحت، والحقيقة أن الموازنة (الميزانية) تتألف من قانون الميزانية وبه تقدير لمجموع الإيرادات والنفقات السنوية، من الجداول إجمالية وتفصيلية ملحقه به، وفيها تفصيل الإيرادات المقدر، والاعتمادات المرصودة للنفقات<sup>1</sup>.

#### ثانياً: الميزانية العامة خطة مالية

الميزانية العامة للدولة هي خطة مالية ذات أهداف اقتصادية وسياسية ومالية واجتماعية في إطار ما ترسمه لها الخطة الاقتصادية في حدود، مع أن إظهار هذا الدور يعد أمراً ضرورياً في ظل الأخذ بنظام التخطيط الاقتصادي الذي بدأ يعم كثيراً من دول العالم حيث أن هذا النظام يتطلب ضماناً لتنفيذ الخطة، وأن تخطيط لهذه الأهداف أساساً عند إعداد مشروع تقديرات الميزانية العامة للدولة استناداً إلى أن هذه الميزانية أصبحت المصدر الرئيسي في تمويل المشروعات الواردة في الخطة كما تعد بمثابة عملية التخطيط قصير الأجل مدته سنة، عموماً هي الغالب سنة تترجم خطة التنمية وأهدافها إلى برامج سنوية<sup>2</sup>.

#### ثالثاً: الميزانية العامة تقدير الإيرادات ونفقات الدولة عن فترة قادمة

تتضمن الميزانية العامة للدولة، توقعات الأرقام مبالغ النفقات العامة والإيرادات العامة لمدة لاحقة غالباً ما تكون سنة، يتطلب هذا الطابع التقديري للميزانية للعامة أقصى درجات الدقة والموضوعية إذ تتوقف أهمية الميزانية العامة على دقة معايير التوقع والتقدير، ونجاحها في تقليل هامش الخطأ، وتقليص الفجوة بين التقدير والواقع، ولا يمكن لمثل هذا التقدير للميزانية العامة أن يتم بمنأى عن متغيرات النشاط الاقتصادي الكلي.

<sup>1</sup> العمارة جمال، أساسيات الموازنة العامة للدولة، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص: 44

<sup>2</sup> عبد الباسط جاسم الزبيدي، مرجع سابق، ص: 149

## الفصل الثاني: الإطار النظري للميزانية العامة للدولة

فتقوم أجهزة الدولة المختلفة، بتقدير حجم النفقات العامة والإيرادات العامة، اللازمة من أجل تنفيذ السياسات المالية العامة بحيث تأتي هذه التوقعات بصورة مفضلة وموزعة بين الإيرادات العامة المختلفة، ومقسمة حسب أنواعها المتعددة، وبما يتفق مع أبعاد السياسة المالية للدولة.

ولا تقيد تقديرات الإيرادات والنفقات العامة من حيث الناحية الحسابية فقط، بل تقيد أيضا في التعرف على حجم كل من الإيرادات والنفقات العامة، ونسبة كل منهما إلى مجموع الإيرادات العامة أو إلى النفقات العامة، ومقارنة تغيرات كل منهما مع الفترات السابقة، مما يفصح عن سياسة الدولة في الإنتاج، ومدى تدخل الدولة في التوزيع، وهل تعمل الدولة من خلال السياسة المالية، على الحفاظ على التوزيع الأولي للدخل أم على العدل والمساواة، أم تعمل على زيادة التباين والاختلاف والتفاوت وبذلك فإن الميزانية العامة للدولة تنطوي على عملية مستمرة، ذات طابع اقتصادي ومالي، تتضمن إذا تيارات متدفقة من النشاطات الاقتصادية يعتبر فيها الحاضر امتداد للماضي، ويعد فيها المستقبل استمرار للحاضر، أي أن تقديرات الميزانية العامة، تبرز منجزات السياسة المالية للدولة، التي تحققت خلال سنوات سابقة، وأهداف هذه السياسة خلال السنوات قادمة<sup>1</sup>.

### رابعاً: الميزانية العامة برنامج لتحقيق أهداف المجتمع

وفي هذا النص تحديد قاطع لأهداف البرنامج ومعياري يتم على أساسه تقييم السياسات المقترحة وتفضيل البدائل، فالميزانية كوسيلة لتنفيذ السياسات والبرامج قد تتحرف بها الحكومة لتحقيق مآربها، فتصبح برنامجاً الإرضاء طبقة معينة دون الأخرى أو قطاع دون الآخر أو تصبح برنامجاً دعائياً يعده الحزب الحاكم ليخوض به إحدى المعارك الانتخابية، ولكي لا تتحول الميزانية إلى أي من الاتجاهات، فلا بد من تحديد واضح الأهداف التي يعد البرنامج من أجلها والتي تسعى إلى تحقيقها، فالميزانية كسياسة اقتصادية متكاملة تتأثر بمتغيرات الاقتصاد القومي والعالمية وتؤثر آثاراً في تحقيق أهداف المجتمع، ويصبح هذا التحديد لهدف البرنامج معياراً يتحتم على السلطة التنفيذية أن تضع تحقيقه نصب عينها في تحضير وإعداد وتنفيذ الميزانية، ومعياري يلزم سلة التشريعية بالرجوع إليه في مناقشتها للسياسات والبرامج والتحقق بكافة الطرق من توافره وإتباعه وتنفيذه في كل المراحل<sup>2</sup>.

### خامساً: الميزانية العامة خطة سنوية

تعتبر الميزانية العامة جزء من التخطيط المالي قصير الأجل لعمل الحكومة لمدة زمنية مقبلة تسمى السنة المالية، وقد تتطابق مع بداية نهاية السنة الهجرية أو الميلادية، كما قد تبدأ تنتهي بتاريخ آخر خلال السنة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص: 272

<sup>2</sup> حامد عبد المجيد دراز، سميرة إبراهيم أيوب، مرجع السابق، ص: 59

<sup>3</sup> لعمارة جمال، أساسيات الموازنة العامة للدولة، مرجع سابق، ص: 44

## الفصل الثاني: الإطار النظري للميزانية العامة للدولة

### سادسا: الميزانية العامة وثيقة محاسبية

تخضع الميزانية العامة للشكليات التي يعرفها نظام المحاسبة العمومية ذات طابع إداري (غير الربحي) والتي تعتمد في مسك محاسبتها على تقسيم الميزانية إلى قسم خاص بالإيرادات الآخر خاص بالنفقات وكل جانب مقسم إلى فصول، كل فصل إلى أبواب وكل باب إلى مواد ثم بنود.

### سابعا: الميزانية كقاعدة لمراقبة الأداء

كما تم تعرف الميزانية سابقا فهي تعبر عن برنامج أو خطة عمل للمؤسسة لفترة زمنية محددة وبتالي تعتبر كأداة لمراقبة الأداء من خلال قياس حجم ونسبة ما تم تحقيقه من البرامج المسطرة والمقارنة بين ما كان مقررا وما تم تحقيقه فعلا<sup>1</sup>.

### ثامنا: للميزانية صفة إيلاء الأولوية للنفقات على الإيرادات

هذه الصفة في الحقيقة مرتبطة بالصفة التقديرية للموازنة (الميزانية) ويرى الباحثون أن إعطاء الأولوية للنفقات على الإيرادات هو أحد التدابير المتخذة، في ظل الفكر المالي التقليدي، ويرون أن تبرير ذلك ناجم عن ضالة دور الدولة، وقيامها بالنفقات الضرورية المحدودة واللازمة لسير المرافق العامة، والتي لا يمكن الاستغناء عنها لتحقيق الصالح العام من جانب، بينما تتسع الدولة في الحصول على الإيرادات اللازمة لتغطية هذه النفقات من جانب آخر، فالدولة عكس الأفراد تحدد إيراداتها تبعا لنفقاتها، لا العكس، بالإضافة إلى أن اعتماد النفقات العامة في البدء يمكن السلطة من إجراء تقدير واضح للإيرادات في ضوء الاحتياجات، مع تحديدها والاختيار بينها والرقابة عليها.

ولكن اتساع دور الدولة، وتدخلها في الحياة الاقتصادية أدى إلى تغير هذه القاعدة، فقد تزايدت النفقات العامة بشكل كبير، وتنوعت ولم تتصف بالجمود الذي خلعه انحصارها في ضمان سير بعض المرافق الضرورية<sup>2</sup>.

### المطلب الثالث: أهمية وأهداف ودور الميزانية العامة للدولة

#### أولا: أهمية الميزانية العامة للدولة

تظهر أهمية الميزانية العامة في مختلف النواحي: سياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، المالية، القانونية وهذا ما سيتم تناوله من خلال ما يلي:

<sup>1</sup> أرضا خلاصي، شذرات المالية العامة للدولة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2016، ص: (122-123)

<sup>2</sup> فوزي عطوي، المالية العامة، النظم الضريبية وموازنة الدولة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان، 2003، ص: (324-325)

## الفصل الثاني: الإطار النظري للميزانية العامة للدولة

### 1- من الناحية السياسية

يشكل إعداد الميزانية واعتمادها مجالاً حساساً من ناحية السياسية، حيث تعتبر وسيلة ضغط يستعملها البرلمان للتأثير على عمل الحكومة سواء من حيث تعديلها أو حتى رفضها حتى تضطر الحكومة لاتباع نهج سياسي معين تحقيقاً لبعض الأهداف السياسية والاجتماعية.

### 2- من الناحية الاقتصادية

تعكس الميزانية العامة في الدول كثيرة الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مجتمعات هذه الدول، فهي إدارة تساعد في أداة وتوجيه الاقتصاد القومي حيث لم تعد الميزانية أرقاماً وكميات كما كانت في المفهوم التقليدي، بل لها تأثير في كل من حجم الإنتاج القومي وفي مستوى النشاط الاقتصادي بكافة فروع وقطاعاته.

فالميزانية العامة تؤثر وتتأثر بهذه القطاعات الاقتصادية. فغالبا ما تستخدم الدولة الميزانية العامة ومحتوياتها (النفقات والإيرادات) الإشباع الحاجات العامة التي تهدف الاقتصاد إلى تحقيقها.

فالعلاقة وثيقة بين النشاط المالي للدولة (الميزانية) والأوضاع الاقتصادية بكل ظواهرها من تضخم وانكماش وانتعاش...، بحيث يصبح من المعتذر فصل الميزانية العامة عن الخطة الاقتصادية، وخاصة بعد أن أصبحت الموازنة أداة مهمة من أدوات تحقيق أهداف الخطة الاقتصادية<sup>1</sup>.

### 3- من الناحية الاجتماعية

الميزانية العامة وسيلة للتأثير في الحياة الاجتماعية وتوجيهها، ويظهر ذلك من خلال سياسة إعادة توزيع الدخل التي تنفذها الحكومة بواسطتها، فالميزانية وجه اجتماعي وهي كالمصفاة التي يمكن أن تساهم في إقامة العدالة الاجتماعية ولكن لا يمكن الاعتماد على الميزانية العامة وحدها في تحقيق ذلك<sup>2</sup>.

### 4- من الناحية المالية

تظهر أرقام الميزانية العامة بجلاء حقيقة المركز المالي للدولة، فالميزانية العامة تفصل تعدد جميع المصادر التي تصدر الإيرادات العامة خلال السنة المالية كما أنها توضح في الوقت ذاته النفقات العامة التي يجب على الدولة إنفاقها، من خلال المقارنة لهذه النفقات بتلك الإيرادات يمكن معرفة ما إذا كانت الميزانية عامة في حالة

<sup>1</sup> محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلا، مرجع سبق ذكره، ص: (88-98)

<sup>2</sup> محمد الساحل، مرجع سبق ذكره، ص: 233.

## الفصل الثاني: الإطار النظري للميزانية العامة للدولة

توازن أو اختلال (عجز أو فائض) فضلا عن ذلك فإنها توضح ماهية النفقات وأوجه صرفها وماهية الإيرادات ومصادر الحصول عليها، فهي إذا الأداة الرئيسية للتخطيط المالي إذا تحرك عملية التمويل والإنفاق وتؤدي دورا قياديا في نظام الدولة المالي<sup>1</sup>.

### 5- من الناحية القانونية

يصدر بالميزانية قانون يعرف بقانون ربط الميزانية (قانون المالية) وهذا القانون يعد عملا تشريعا من حيث الشكل، إلا انه يعد من الناحية الموضوعية حسب الرأي الراجح عملا إراديا، لأنه لا يتضمن عادة القواعد عامة مجردة بل هو تنظيم تعده السلطة التنفيذية للإيرادات العامة والنفقات العامة في حدود القوانين السارية.

ويترتب على ذلك أنه لا يجوز أن يتضمن مشروع الميزانية أو نفقات لا تستند إلى قانون قائم، كذلك لا يجوز أن تنتهز الحكومة فرصة عرض مشروع الميزانية وتندرج معه نصوصا تشريعية مالية تتضمن قواعد عامة مجردة كفرض ضرائب<sup>2</sup>.

ثانيا: أهداف الميزانية العامة الميزانية العامة تسعى لتحقيق عدة أهداف يمكن حصرها في نقاط التالية:

- 1- الأهداف التخطيطية: يمكن حصر الأهداف التخطيطية في عناصر التالية:
  - حصر الموارد ومصادر التمويل الأخر.
  - التنسيق بين وحدات الجهاز الحكومي.
  - حصر احتياجات إنفاق وحدات الجهاز الحكومي خلال فترة القادمة.
  - التنسيق بين الميزانية كبرنامج سنوي وبين خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
  - وضع البرنامج الزمني للتنفيذ.
- 2- الأهداف الرقابية: تهدف الميزانية العامة إلى المساعدة في تحقيق رقابة أكثر فعالية على عمليات التنفيذ، وذلك من خلال:
  - قياس الأداء الفعلي للبرامج والأنشطة الحكومية.
  - متابعة البرامج والأنشطة الحكومية.
  - التحقق من أن الالتزام بكافة القوانين والتعليمات والقواعد الحكومية المالية منها والإدارية.
  - المساعدة في تخفيض وضبط وترشيد الإنفاق الحكومي.

<sup>1</sup> عبد الباسط علي الزبيدي، مرجع سابق، ص: 153

<sup>2</sup> بلال صلاح الأنصاري، مبادئ واقتصاديات المالية العامة، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2017،

## الفصل الثاني: الإطار النظري للميزانية العامة للدولة

3- الأهداف السلوكية: الميزانية العامة تأثير على سلوك واتجاهات العاملين بالجهاز الحكومي للدولة، وذلك من خلال:

- التشجيع على نشر روح المبادرة والابتكار .
- افتتاح المجال للعاملين للمشاركة في إعداد الميزانية، ووضع أهداف ومعايير مقبولة من جانبهم وغير مفروضة عليهم من سلطات أعلى<sup>1</sup>.

### ثالثاً: دور الميزانية العامة للدولة

أحدثت التغيرات والتطورات الاقتصادية والاجتماعية التي طرأت على مختلف الدول تعديلات جذرية وعميقة في فكرة الموازنة والدور الذي تقوم به في مالية الدولة وفيما يتعلق بهذا الدور فإننا نجد مفهومين نجد مفهومين الأول منظماً ذاع لفته معينة في فكرة النظرية التقليدية، والثاني انتشر مع الواقع المتطور وهو المفهوم الحديث الذي تأخذه به المالية العامة الحديثة.

يمكن القول إن الميزانية العامة هي نظام توزيع الدم في أجزاء الجسم، على اعتبار أن الدم هو الأموال، والجسم هو الدولة أو كذلك تعتبر الميزانية العامة أداة الرقابة (planning) ، وأداة التخطيط (management)، وأداة تسيير (control)

تدل على مدى صحة، وقدرة، و أولويات، و مشاكل أي أمة من الأمم و تتمحور على النحو التالي<sup>2</sup>:

### أهداف الميزانية (Budget Objectives):

**الهدف المالي (Fiscal Objective):** ويتمثل في تحديد حجم الإنفاق وحجم الإيرادات، وعجز أو فائض الميزانية.

**هدف التخصيص (Alocative Objective):** ويعني تخصيص الموارد وفق وظائف الدولة المختلفة والمتغيرة، كالإنفاق على الدفاع، والتربية، والصحة وغيرها.

**الهدف السياسي (Political Objective):** والذي يتمثل في الأولويات العامة للمجتمع

<sup>1</sup> نور محمد لمين، دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية والريفية كبديل اقتصادي خارج قطاع المحروقات، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، دفعة (2011-2012)، ص43

<sup>2</sup> خالد عيسى العدوان، محمد كنوش الشرعة، الأبعاد السياسية للموازنة العامة للدولة، مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 41، العدد 03، 2014، كلية الآداب، جامعة اليرموك، الأردن، ص:787

## الفصل الثاني: الإطار النظري للميزانية العامة للدولة

وعلى مستوى الأغراض المقبولة للميزانية فطبقاً لرأي شيك SHICK فهي: الضبط(الرقابة)، والإدارة والتخطيط، فيشير الضبط إلى الاهتمام التشريعي بالرقابة المحكمة على النفقات التنفيذية، وأن أحد أنواع الضبط هو التخصيص طبقاً لموضوع الإنفاق، ومن ثم تستخدم المراجعة المالية للتأكد من كيفية إنفاق المال على الأشياء التي تمت الموافقة عليها، أما وجهة نظر الإدارة فتركز على أداء الأنشطة الجارية، وبالتالي يصبح المديرون مسؤولون عن كفاءة أنشطتهم من خلال أساليب قياس أداء العمل المختلفة. في حين يركز التخطيط اهتمام على البرامج، وعلى العلاقة بين الإيرادات والنفقات من أجل تحقيق الأهداف التي وضعت على أساسها الموازنة<sup>1</sup>.

### المطلب الرابع: وظائف الميزانية العامة

تمثل الميزانية العامة باعتبارها وثيقة معتمدة من السلطة التشريعية تقوض من الأخيرة للحكومة بتحصيل الإيرادات وإنفاق المصروفات لتحقيق أهداف محددة، ونظراً لأن أهداف الميزانية تحدد مصادر التمويل العام وأوجه استخدامها فإنها أيضاً تلعب دوراً رئيسياً في النشاط الحكومي وهكذا يمكن القول إن عملية الميزانية العامة تنطوي على أربع وظائف هي: الوظيفة الاقتصادية، الوظيفة السياسية، الوظيفة القانونية والوظيفة الإدارية<sup>2</sup>.

#### أولاً: الوظيفة الاقتصادية

كما سلف الذكر فإن الميزانية العامة هي الخطة المالية السنوية لبرنامج عمل الحكومة، وتعتبر الميزانية لكونها أحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية وسيلة يمكن من خلالها أن تتطلع الحكومة إلى تحقيق أهدافها الاقتصادية الرئيسية من خلال المحاور التالية:

- توفر الميزانية العامة نظام مالي يمكن من خلاله توجيه الإنفاق الكلي بما يتوافق مع القيود الاقتصادية الكلية.
- تساعد الميزانية العامة في تخصيص الموارد بما يتوافق مع أولويات السياسة الحكومية؛
- تسهم الميزانية العامة في تحقيق الاستخدام الأمثل والكفاء للموارد ومن ثم تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية؛

#### ثانياً: الوظيفة السياسية

تتضمن عملية الميزانية لنواب الشعب وممثليه وتدقيق واعتماد عمليات تحصيل الضرائب وإبرام القروض العامة ومتابعة توجيه الحكومة الاعتمادات المالية العامة. وبطبيعة الحال يتحقق ذلك من خلال الفصل الرسمي للسلطة التشريعية، ثم يتم التنفيذ لرقابة وتقييم السلطة التشريعية للتثبيت من التزام الحكومة بما تم إقراره.

<sup>1</sup>خالد عيسي العدوان، محمد كنوش الشرعة، مرجع السابق ص: 787

<sup>2</sup>عاطف وليم أندروس، الاقتصاد المالي العام في ظل التحويلات الاقتصادية المعاصرة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2010، ص: (530-532)

## الفصل الثاني: الإطار النظري للميزانية العامة للدولة

### ثالثا: الوظيفة القانونية

إن إصدار الميزانية بموجب قانون من السلطة التشريعية يحدد من سلطات الحكومة، إذا أن يجعل الحكومة لا تحصل ضرائب إذا لم يتم إقرارها من السلطة التشريعية من يلزم لمراجعة الميزانية لضمان التزام السلطة التنفيذية باعتمادات السلطة التشريعية، وتتم المسائلة القانونية لمن يتجاوز ما تقرره السلطة التشريعية.

### رابعا: الوظيفة الإدارية

ترسم الميزانية العامة السياسة الحكومية للمؤسسات العامة من خلال إعلام الأخيرة بحجم الأموال المتعين عليها إنفاقها للأغراض المختلفة، ومن خلال ذلك يتم توجيه تنفيذ السياسات وفي بعض الأنظمة إعداد الميزانية، قد يتم دعم الوظيفة الإدارية من خلال تضمين أهداف أداء خدمات معينة في إطار وثيقة الميزانية.

وتوجد علاقة اعتماد متبادلة بين الوظائف الأربعة السابقة إذ من غير المحتمل أن تنفذ الحكومة سياسات اقتصادية ناجحة (الوظيفة الاقتصادية)، كما تم إقرارها من السلطة التشريعية (الوظيفة السياسية) إذ لم تصل أهداف الميزانية بشكل فعال للمؤسسات العامة (الوظيفة الإدارية) ولم تحقق الالتزام بالسياسات المعتمدة (الوظيفة القانونية)<sup>1</sup>.

## المطلب الخامس: قانون العضوي 18-15<sup>2</sup>

جاء القانون العضوي رقم 18-15 المتعلق بقوانين المالية المؤرخ في 02 سبتمبر 2018 و الذي عدل القانون السابق رقم 84-17 بالكثير من الأشياء الجديدة نذكر أهمها في النقاط التالية:

1- الاعتماد على ميزانية قائمة على الأهداف و النتائج بحيث يجب أن يساهم قانون المالية في تجسيد السياسات العمومية و التي يكون تنفيذها مؤسسا على مبدأ التسيير القائم حول النتائج انطلاقا من أهداف واضحة و محددة و وفقا لغايات المصلحة العامة و هو ما اكدته المادة رقم 06 من القانون العضوي 18-15: "يقر قانون المالية للسنة و يرخص لكل سنة مدنية مجموع موارد الدولة و أعبائها الموجهة لإنجاز برامج الدولة طبقا للأهداف المحددة و النتائج المنتظرة التي تكون موضوع التقييم".

2- الاعتماد في اعداد قانون المالية و الميزانية على الاطار الميزانياتي المتوسط المدى (المحدد بثلاث سنوات) بحيث يحدد الاطار الميزانياتي للسنة و السنتين المواليين:

- تقديرات النفقات و الإيرادات

<sup>1</sup>عاطف وليم أندروس، مرجع السابق، ص: (530-532)

<sup>2</sup>حراق مصباح، اقتصاديات المالية العامة: مع الاسقاط على حالة الجزائر بالإشارة إلى القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية، النشر الجامعي الجديد، الجزائر، 2021، ص 25-32

## الفصل الثاني: الإطار النظري للميزانية العامة للدولة

### • رصيد الميزانية

### • مديونية الدولة احتمالياً أي عند الاقتضاء

3- اعطاء الأولوية في اعداد الميزانية للتوازن الاقتصادي على حساب التوازن الحسابي، أي تبني نظرة المدرسة الحديثة التي تعارض مبدأ تقديس التوازن، و منه القبول بمبدأ العجز المقصود أو المؤقت و هو ما أشارت إليه المادة رقم 03 من القانون العضوي 15-18: " يحدد قانون المالية بالنسبة لسنة مالية طبيعة و مبلغ و تخصيص موارد و أعباء الدولة، و كذا التوازن الميزاني و المالية و الناتج عنه مع مراعاة التوازن الإقتصادي "

4- تبني محاسبة مزدوجة بالنسبة لحسابات الدولة، الأولى تكون محاسبة ميزانية تنقسم إلى محاسبة الالتزامات و محاسبة إيرادات و نفقات قائمة على مبدأ محاسبة الصندوق، و الثانية تكون محاسبة عامة لجميع عملياتها قائمة على مبدأ معاينة الحقوق و الواجبات و هو ما نصت على المادة رقم 65 من القانون العضوي 15-18 في الفقرة الأولى: " تمسك الدولة محاسبة ميزانية تنقسم إلى محاسبة الالتزامات و محاسبة إيرادات و نفقات الميزانية قائمة على مبدأ محاسبة الصندوق، كما تمسك الدولة محاسبة عامة لجميع عملياتها قائمة على مبدأ معاينة الحقوق و الواجبات "

5- التأسيس لموازنة عمومية قائمة على مبادئ نظامية تتميز بالصدق و الوفاء من خلال اقرار تقرير يتعلق بالتصديق على حسابات الدولة يقدم من طرف مجلس المحاسبة هدفه مراقبة تنفيذ ميزانية الدولة، كما أن حسابات الدولة يجب أن تكون منظمة و صادقة تعكس بصفة مخصصة ممتلكاتها و وضعيتها المالية و هو ما اشارت اليه المادة رقم 65 من القانون العضوي 15-18 في الفقرة الأخيرة: " يجب أن تكون حسابات الدولة منتظمة و صادقة و تعكس بصفة مخصصة ممتلكاتها و وضعيتها المالية "

6- تحبيذ و تفضيل سياسة الأمان المالي بحيث يفضل تغطية نفقات التسيير بواسطة الموارد العادية، و هو ما أكدته المادة رقم 03 الفقرة الأخيرة: " تعمل الدولة في اطار تسيير المالية العمومية على تفضيل تغطية نفقات تسييرها بواسطة الموارد العادية و تحدد نسبة التغطية عن طريق قانون المالية "

7- جعل قانون المالية مترجم في ثلاث قوانين هي قانون المالية السنوي، قانون المالية التصحيحي، قانون تسوية الميزانية، و هو ما أشارت اليه المادة رقم 04 بقولها: " يكتسي طابع قانون المالية، قانون المالية للسنة، قوانين المالية التصحيحية، القانون المتضمن تسوية الميزانية "

8- يودع مشروع قانون المالية للسنة لدى مكتب المجلس الشعبي الوطني في تاريخ 07 اكتوبر كحد أقصى من كل سنة، في حالة تعذر المصادقة على قانون المالية السنوي بحلول أول جانفي:

- يستمر في تحصيل الإيرادات وفقاً لقانون المالية السابق.
- يستمر في صرف نفقات التسيير في حدود (12/1) شهرياً خلال مدة أقصاها 03 أشهر.
- يستمر في صرف نفقات الاستثمار في حدود (4/1) أي ربع نفقات الاستثمار السنة المالية السابقة.
- يستمر في تنفيذ حسابات الخاصة بالخزينة وفقاً للسنة المالية السابقة.

## الفصل الثاني: الإطار النظري للميزانية العامة للدولة

9- القانون المتضمن تسوية الميزانية هو الوثيقة التي بمقتضاها تنفيذ قانون المالية و قوانين المالية التصحيحية، و هو يتضمن:

• الفائض أو العجز بين ايرادات و نفقات الميزانية العامة للدولة.

• الأرباح و الخسائر المسجلة في تنفيذ عمليات الحسابات الخاصة بالخرينة.

10- يتم ايداع مشروع قانون ضبط الميزانية لدى مكتب المجلس الشعبي الوطني قبل 01 أوت من كل سنة و يكون متعلقا بتسوية و ضبط السنة المالية ن-1 ( يتم تطبيق ن-1 ابتداء من سنة 2026) في الوقت الحالي يتم اعتماد ن-3 في قانون تسوية الميزانية و نتجه إلى اعتماد ن-2.

11- التوسع في الحسابات الخاصة بالخرينة اذ اتسعت إلى ستة 06 حسابات تشمل ماييلي:

• الحسابات الجارية

• حسابات التخصيص الخاص

• حسابات القروض و التسبيقات

• حسابات التسوية مع الحكومات الأجنبية

• حسابات المساهمة و الالتزام

• حسابات العمليات النقدية

12- في القانون العضوي 18-15 تم تبني معيار الطبيعة الاقتصادية في تقسيم النفقات اذ تم تقسيمها إلى سبعة أنواع نذكرها في ماييلي:

• نفقات المستخدمين

• نفقات تسيير المصالح

• نفقات الاستثمار

• نفقات التحويل

• أعباء الدين العمومي

• نفقات العمليات المالية

• النفقات غير المتوقعة

13- السماح بإمكانية التمويل الكلي او الجزئي لعمليات الاستثمار العمومي في اطار الشراكة مع شخص معنوي سواء كان خاضع للقانون العام أو الخاص و هو ما أشارت اليه المادة 37 من القانون العضوي رقم 18-15: " يمكن للدولة اللجوء لتمويل كلي او جزئي لعمليات الاستثمار العمومي، في اطار تعاقدية او شراكة مع شخص معنوي خاضع إما للقانون العام أو الخاص".

14- اعطاء تصور جديد لموارد الميزانية الدولة نصت عليه المادة رقم 15 من القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية قائم على ماييلي:

• الإيرادات المتحصل عليها من الاخضاعات مهما كانت طبيعتها و كذا حاصل الغرامات.

## الفصل الثاني: الإطار النظري للميزانية العامة للدولة

- مداخيل أملاك الدولة
  - مداخيل المساهمات المالية للدولة و كذا أصولها الأخرى.
  - المبالغ المدفوعة مقابل الخدمات المقدمة من قبل الدولة.
  - مختلف حواصل الميزانية
  - الحواصل الاستثنائية المتنوعة.
  - الفوائد و الحواصل المتحصل عليها من القروض و التسبيقات و توظيف لأموال الدولة.
- 15- ارفاق مشروع قانون تسوية الميزانية بتقريرين لمجلس المحاسبة يتضمن على الخصوص:
- نتائج تنفيذ قانون المالية للسنة المالية المعنية.
  - تقرير يتضمن المصادقة على حسابات الدولة طبقا للمبادئ النظامية الصدق و الوفاء ( sincérité et fidélité).

و هو ما نصت عليه المادة رقم 88 من القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية.

16- اقرار ثلاث آليات رقابية على تنفيذ ميزانية الدولة تشمل الرقابة الادارية و القضائية و البرلمانية و هي امتداد للنظام الرقابي السابق المتمثل في رقابة البرلمان و رقابة المفتشية للمالية و رقابة مجلس المحاسبة و هو ما نصت عليه المادة رقم 85 من القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية "تخضع عمليات تنفيذ ميزانية الدولة الى الرقابة الادارية و القضائية و البرلمانية حسب الشروط التي يحددها الدستور و الأحكام التشريعية و التنظيمية الخاصة".

17- اعطاء أهمية أكبر للنفقات الجبائية (les dépenses fiscales) من خلال تناولها في المادة رقم 73 من القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية في الفقرة الأخيرة، اذ لزم هذا القانون ضرورة توضيح تقديرات النفقات الجبائية في مشروع قانون المالية و يتم ذلك في الجزء الرابع و بالضبط في الجدول "ح" المتضمن تقديرات النفقات الجبائية، و هو ما يستلزم الالمام التام بالكلفة المالية للنفقات الجبائية مع ضرورة اعطائها تقييما و رقابة مالية ملائمة و دقيقة نظرا لانعكاساتها الكبيرة على الميزانية.

18- تناول القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية بنية جديدة لقوانين المالية تختلف عن السائدة الآن بحيث نصت المادة رقم 73 من هذا القانون على أن مشروع قانون المالية للسنة يجب أن يشمل أربعة أجزاء متباينة و مختلفة يحتوي على مايلي:

- يحتوي الجزء الأول:
- 1- الأحكام المتعلقة بالترخيص السنوي لتحصيل الموارد العمومية وتخصيصها.
- 2- مبلغ الموارد المتعلقة من طرف الدولة التي من شأنها أن تسمح بتغطية العمليات الميزانية و المالية للدولة.
- يحتوي الجزء الثاني:

## الفصل الثاني: الإطار النظري للميزانية العامة للدولة

- 1- بالنسبة للميزانية العامة حسب كل وزارة و مؤسسة عمومية مبلغ رخص الالتزام و اعتمادات الدفع.
  - 2- مبلغ اعتمادات الدفع، و عند الاقتضاء رخص الالتزام لكل حساب من حسابات التخصيص الخاص.
  - 3- سقف المكشوف المطبق على الحسابات التجارية.
- يحتوي الجزء الثالث:
    - 1- رخصة منح ضمانات الدولة و تحديد نظامها
    - 2- رخصة التكفل بديون الغير و تحديد نظامها
    - 3- الأحكام المتعلقة بوعاء و نسب و كفاءات تحصيل الاخضاعات مهما كانت طبيعتها، و يجب الا تؤثر هذه الأحكام على التوازن الميزانياتي المعرف في المادة رقم 03 من هذا القانون.
    - 4- كل حكم يتعلق بالمحاسبة العمومية و تنفيذ و رقابة الايرادات و النفقات العمومية.
  - يحتوي الجزء الرابع الجداول التالية:
    - 1- الجدول (أ) يتعلق بالايرادات مقسمة ايراد بايراد
    - 2- الجدول (ب) يتعلق بالاعتمادات المفتوحة للسنة و الموزعة حسب كل وزارة أو مؤسسة عمومية، و حسب البرامج و حسب التخصيص، و يبين رخص الالتزام و اعتمادات الدفع المفتوحة.
    - 3- الجدول (ج) يبين قائمة الحسابات الخاصة للخزينة و محتواها حسب كل صنف.
    - 4- الجدول (د) يبين التوازنات الميزانياتية و المالية و الاقتصادية.
    - 5- الجدول (هـ) يبين قائمة الضرائب و الاخضاعات الأخرى و حواصلها المخصصة للدولة و الجماعات الاقليمية و كذا تلك المخصصة بطريقة غير مباشرة لهذه الأخير عن طريق الهيئات المشار إليها في المادة رقم 13 من هذا القانون.
    - 6- الجدول (و) و يتعلق بالرسوم شبه جبائية.
    - 7- الجدول (ز) يتعلق بالاقتطاعات الاجبارية غير الجبائية الموجهة لتمويل هيئات الضمان الاجتماعي.
    - 8- الجدول (ح) يبين تقديرات النفقات الجبائية.

## المبحث الثاني: المبادئ و القواعد الأساسية للميزانية العامة

### المطلب الأول: المبادئ و القواعد الأساسية للميزانية العامة

تخضع الميزانية العامة لمجموعة من القواعد والمبادئ العامة، من شأنها تدعيم الرقابة في تسير الأموال العمومية، وتتمثل في المبادئ الأساسية التالية:

## الفصل الثاني: الإطار النظري للميزانية العامة للدولة

### أولاً: مبدأ السنوية

وتعني الحياة المالية للدولة (أي مدة سنة) وهي تمكن البرلمان من مراقبة الحكومة في إطار احترام قاعدة السنوية.

ويلاحظ أن فترة التنفيذ المالي للميزانية بفرنسا تبدأ مع بداية العام الميلادي (أول جانفي) ونفس الأمر في ألمانيا وإيطاليا ولوكسمبورج..... إلخ

و في الجزائر تنص المادة من القانون رقم 84-17 المتعلق بقوانين المالية على ما يلي:

يقر ويرخص قانون المالية للسنة، بالنسبة لكل سنة مدنية، مجمل موارد الدولة وأعبائها وكذا الوسائل الأخرى المخصصة لتسير المرافق العمومية كما يقر ويرخص علاوة على ذلك المصاريف المخصصة للتجهيزات العمومية وكذلك النفقات بالرأسمال "وهو مبدأ الساري أيضا على ميزانيات الإدارة المحلية<sup>1</sup>.

ومبدأ سنوية الميزانية ليس مطلقا، حيث ترد عليه بعض الاستثناءات، مثل: نظام الميزانية الاثني عشرية في حالة عدم التمكن من المصادقة على الميزانية قبل بداية السنة المالية، إذا تترخص الإدارة العامة بفتح اعتمادات شهرية مؤقتة على حساب الميزانية المقبلة.

كما يعتبر استثناء من مبدأ السنوية الميزانيات المخصصة للبرامج والمخططات الاقتصادية والاجتماعية التي يستغرق تنفيذها في الميدان عدة سنوات<sup>2</sup>.

### ثانياً: مبدأ الوحدة

نادى بهذا المبدأ الفقيه "ساي" حيث قال: لأنه من الضروري حصر الميزانية ضمن بنود تسمح من خلالها التعرف على أهم ملامح الميزانية، ومبدأ وحدة الميزانية يعني وضع بنود الإيرادات والنفقات في خطة واحدة بهذا يمكن تفسيره على أساس:

- زاوية مادية: وتعني أن جميع العمليات المالية للدولة تجمع ضمن مشروع يخضع لرقابة البرلمان
- زاوية تشكيلية: خضوع جميع العمليات المالية لقانون واحد هو قانون المالية ومن هنا تظهر أهمية مبدأ الوحدة من حيث الرقابة البرلمانية.

<sup>1</sup> محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلا، مرجع سابق، ص: 90.

<sup>2</sup> نفس مرجع، ص: 91.

## الفصل الثاني: الإطار النظري للميزانية العامة للدولة

و احترام مبدأ الوحدة من الزاوية المادية يعني عدم القدرة على إخفاء العجز بطريقة بتقديم الميزانية المتوازنة في الشكل العادي ثم تقدم موازنة أو مجموعة موازنات تكملية غير متوازنة تماما.

من ناحية أخرى يمنع مبدأ الوحدة ظهور العمليات المالية المطابة للنفقات النهائية ضمن حسابات خارج الشكل الميزانية الأساسية.

واحترام مبدأ الوحدة من الزاوية الشكلية يسمح للبرلمان بإعطاء الرأي وقاعدة العامة أن يتم تسجيل النفقات في ميزانيات خاصة متوازنة وتمويلها بطرق خاصة كفرض الضرائب الإضافية أو لإحداث تغييرات نقدية من الاستثناءات الواردة على قاعدة وحدة الميزانية، يمكن الإشارة إلى وجود ميزانيات أخرى إلى جانب الميزانية العامة، وهي: الميزانيات غير عادية، الميزانيات الملحقة، الميزانيات المستقلة، الحسابات الخاصة على الخزينة.

وفي الجزائر فإن لهيئات الإدارة المحلية مثلا (البلديات، الولايات) ميزانياتها نظرا لتمتعها بالشخصية المعنوية، كما أن المادة 44 من القانون رقم 84-17 تسمح بإنشاء ميزانيات ملحقة حينما نصت على ما يلي<sup>1</sup>: "يجوز أن تكون موضوع ميزانيات ملحقة، العمليات المالية لمصالح الدولة التي لم يضاف عليها القانون الشخصية الاعتبارية والتي نشاطها أساسا إلى إنتاج بعض الموارد أو إلغاء ميزانيات ملحقة بموجب قوانين مالية<sup>2</sup>".

### ثالثا: مبدأ التخصص

هذا المبدأ تعني أن الاعتمادات مخصصة عضويا بصورة وظيفية، يعني كل اعتماد يوافق موضوعا محددًا وهذا هو معنى التخصص، ويفصل الذي يجمع النفقات حسب طبيعتها وغرض استعماله<sup>3</sup>.

عندما يوافق على مشروع قانون المالية، يمكن للوزير أن يستعمل اعتمادات الميزانية فقانون المالية لسنة 1984 وضع قاعدة تتبع في هذا المجال، وتتمثل في قاعدة التخصص بالفصول وهذا ما ورد في نص مادة 20 فقرة 02 التي تنص على أن "تخصص هذه الاعتمادات وتوزع حسب الحالات على الفصول أو القطاعات التي تتضمن النفقات حسب طبيعتها أو غرض استعمالها وفقا لمدونات عن طريق التنظيم"

<sup>1</sup> نفس مرجع، ص: (92-93)

<sup>2</sup> نفس مرجع، ص: 93

<sup>3</sup> زكرياء الملك، دور الرقابة المالية في ترشيد النفقات العمومية مذكرة لنيل شهادة ماستر اكايمي جامعة محمد خيضر - بسكرة

السنة الجامعية 2018-2019 ص 06

## الفصل الثاني: الإطار النظري للميزانية العامة للدولة

كما يقصد به تخصيص مبلغ محدد لكل وجه من وجوه الإنفاق العام، أي أن النفقات العامة تفصل في توزيعها وتخصص في الميزانية العامة، ولا تدرج بشكل إجمالي وبذلك فإن الحكومة تكون ملزمة في الاعتمادات والسير ضمن تفصيل وتوزيع النفقات عند انفاقها، وحسب حدود اجازة سلطة التشريعية<sup>1</sup>

### رابعا: مبدأ العمومية(الشمولية)

ويعني أن تتضمن الميزانية قسمين: أولها خاص بالإيرادات والثاني بالنفقات دون ربط بحيث يظهر كل قسم مستقلا عن الآخر.

وهذه الطريقة توضح نتيجة نشاط الدولة مما ييسر مهمة البرلمان في الرقابة على بنود الميزانية ورقابة داخلية في مرحلة تنفيذ الميزانية.

ويتعارض هذا المبدأ مع بعض القواعد وهي:

- **عدم تخفيض الإيرادات والنفقات:** "التعديل النسبي بالزيادة أو النقصان": إذا طبقنا هذا المبدأ يجب تسجيل الإيرادات والنفقات بقيمتها الإجمالية ضمن الميزانية من الضرائب ونفقات التخلص من طرق القديمة في حسابات الميزانية للحصول على دخل إضافي في هذه الحالة يمكن اللجوء إلى المصادر التمويلية الأخرى كالقروض لتمثيل دخل إضافي للميزانية<sup>2</sup>.

والهدف من ذلك ضبط الموازنة العامة حيث تؤدي بزيادة الإيرادات إلى التبذير والإسراف والعكس يؤدي نقص الإيرادات إلى عدم تقديم الدولة خدماتها على وجه الأمثل.

- **قاعدة عدم الرصد:** " تمنع تغطية بعض أوجه عن طريق بعض الإيرادات أو العكس مما يخلق نوعا من عدم المساواة لصالح بعض الجهات العمومية فالهيئات المستفيدة من الإيرادات التي رصدت لحسابها يمكنها بسهولة الالتجاء للقروض لزيادة مواردها كما يمنحها نوعا من الاستقلال وأفضلية بالنسبة للسلطات القائمة على تنفيذ الميزانية.

وهذه القاعدة طبقت في فرنسا واستعملت كسلاح للحكومة للوقوف ضد البرلمان مثال ذلك زيادة الضريبة المقررة لنفقات عامة كرسم المشروبات لتغطية نفقات الصحة.

ويترتب على مبدأ عمومية الضريبة وفرة الحصيلة بسرائها على جميع المواطنين حسب ما يتوفر لديهم من عناصر الإخضاع، بحيث يصعب إرجاء أدائها أو تهرب منها وتجنبها.

<sup>1</sup> المادة 20 من القانون رقم 90-21 المتعلق بالحاسبة العمومية المؤرخ 15 غشت 1990،، الجريدة الرسمية رقم 35، الجزائر

<sup>2</sup> محمد الصغير بعللي، يسري أبو العلا، مرجع سابق، ص:93-94.

## الفصل الثاني: الإطار النظري للميزانية العامة للدولة

كما يتعذر نقل عبئها بصورة تؤدي إلى انحرافها عن بلوغ أهدافها فضلا عن ضرورة توافر انخفاض حساسية الممولين تجاه الضريبة وضالة شعورهم بعبئها، الأمر الذي يمكن تحقيقه إلا باعتدال أسعارها واستقرار الأحكام المنظمة لها وبساطة ويسر الإجراءات الإدارية المتعلقة بالربط والتحصيل<sup>1</sup>.

كما أن توزيع العبء الضريبي بين كافة المواطنين على أساس المقدرة التكلفة لكل منهم التي تحدد مدى قدراتهم على الإسهام في تمويل النشاط الحكومي وهو ما يعبر عنه بعمومية الضريبة، دون تأثير على إيجابيات أنشطتهم الإنتاجية في إطار خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تحدد أولويات الاستثمار والنشطة الإنتاجية.

### خامسا: مبدأ التوازن

يقصد بمبدأ التوازن الميزانية أن تتساوى جملة النفقات العامة.

وتأسيسا على ذلك فلا تعتبر الميزانية محققة لمبدأ التوازن إذا زاد إجمالي النفقات العامة عن إجمالي الإيرادات العامة فهذا يعبر عن وجود عجز في الميزانية.

وفي الاتجاه ذهبت المادة 121 من دستور حينما نصت على ما يلي:

"لا يقبل اقتراح أي قانون مضمونه أو نتيجته تخفيض الموارد العمومية، أو زيادة النفقات العمومية، إلا إذا كان مرفوقا بتدابير تستهدف الزيادة في إيرادات الدولة، أو توفير مبالغ مالية في فصل آخر من النفقات العمومية تساوي على الأقل المبالغ المقترح إنفاقها<sup>2</sup>."

وهو ما تؤكد المادة 139 من قانون الولاية بنصها على ما يلي:

"يجب على مجلس الشعبي الولائي أن يصوت على الميزانية الولاية على أساس التوازن"

ولكن العلماء والفقهاء والمحدثون في المالية العامة يرون عدم الأخذ بمبدأ توازن الميزانية يرون أن تكيف الدولة الحالة الاقتصادية عن طرق إحداث عجز أو فائض في ميزانيتها، وفق ما يعرف بالعجز المنظم.

وفي هذا معالجة لهزات الدورة الاقتصادية بالنسبة للدول الرأسمالية، كما أن الدول التي في طريق التنمية لا سبيل لها في تنفيذ مشروعاتها إلا عن طريق زيادة نفقاتها الاستثمارية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلا، مرجع سابق، ص: 94-95

<sup>2</sup> مرجع نفسه، ص: 96

<sup>3</sup> مرجع نفسه، ص: 96-97

## الفصل الثاني: الإطار النظري للميزانية العامة للدولة

### المطلب الثاني: المبادئ الحديثة للميزانية العامة

أولاً: قواعد الوضوح والشرعية والدقة للميزانية العامة

#### 1- قاعدة وضوح الميزانية العامة

ينبغي أن تتسم الميزانية العامة بالوضوح الكافي الذي يمكن من تفهم محتوياتها سواءً بالنسبة للسلطة التشريعية عند مناقشتها أو للقائمين على تنفيذها أو غيرهم من المهتمين بدراستها، وبناءً على ذلك لا تدرج مخصصات الميزانية العامة بشكل إجمالي، بل تبوب وتقسّم في أبواب وفصول ومواد تساعد في إيضاح بيانات الميزانية، إضافة إلى ذلك فإن عرض محتويات الميزانية بطريقة الأشكال والرسوم والجدول الإحصائية تساعد على فهم مدلول بيانات الميزانية الاستعادة منها.

#### 2- قاعدة شرعية الميزانية العامة

يتعين موافقة السلطة التشريعية على مشروع قانون الميزانية العامة قبل البدء في تنفيذه، مما يكسبه قوة القانون لمروره بنفس المراحل التشريعية التي تمر بها جميع القوانين<sup>1</sup>.

#### 3- قاعدة دقة الميزانية العامة

يقصد بها واقعية الميزانية وحسن ضبط تقديراتها المتعلقة بإيراداتها ونفقاتها، بما يجعل منها علامة صدق على توجيهات السلطة التنفيذية، ومما يساعد ذلك على اللجوء إلى الأساليب العلمية في تقدير الميزانية العامة، والاسترشاد بالتنفيذ الفعلي لميزانيات السنوات الماضية، وأن تعد حسابات الختامية في مواعدها.

ومن أهم الأسباب التي تؤدي إلى عدم دقة تقديرات الميزانية العامة:

- ضعف الجهاز الإداري في الدولة الذي يشكل عائقاً حقيقياً لفاعلية الميزانية العامة كأداة للسياسة المالية؛
- الاعتبارات السياسية حيث الاختيارات المالية الكبرى هي دائماً اختيارات سياسية، لأن الخيار في التكوين المالي هو في نهاية يتم في دائرة الخيار السياسي، ولذلك تعتمد حكومات بعض الدول وخاصة المتخلفة منها، إلى ذكر تقديرات غير دقيقة مراعية للظروف السياسية والاجتماعية لهذه الدول.

<sup>1</sup> إبراهيم علي عبد الله، أنور العجارمة، مبادئ المالية العامة، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان بدون سنة نشر، ص:38.

## الفصل الثاني: الإطار النظري للميزانية العامة للدولة

ثانياً: قواعد المرونة والعلانية في الميزانية العامة

### 1- قاعدة مرونة الميزانية العامة

يقصد بالمرونة السهولة في تنفيذ الميزانية، والتكيف مع كل الاحتمالات غير متوقعة خلال السنة المالية، وألا تكون كثرة الإجراءات عائقاً لتنفيذ الميزانية العامة، ولذلك فإن مما يساعد على تحقيق مرونة الميزانية العامة عدم الرجوع كثيراً في المسائل المالية للميزانية المركزية، كما أن تبسيط القوانين واللوائح المالية، واختصار إجراءاتها يضيفي درجة من المرونة على الميزانية.

### 2- قاعدة علانية الميزانية العامة

تعني قاعدة علانية الميزانية العامة ضرورة طرح مختلف الخطوات التي تمر بها الميزانية على الرأي العام من أجل تمكين المتهمين والمتخصصين في أمور الميزانية العامة لأهدافها. ولذلك يمكن القول بأنه كلما اتهم النظام السياسي الحاكم بالديمقراطية كلما سهل الالتزام بمنهجية الميزانية العامة للدولة، وخاصة مراعاة اعتبارات علمية وموضوعية وصحيحة في إعدادها وتنفيذها وطريقة عملها.

ولا ينبغي أن تؤدي احترام قاعدة العلانية المساس بمصالح الدولة. حيث تبرز نظرية أعمال السيادة في المجالين المالي والاقتصادي عدم مناقشة بعض بنود الميزانية العامة للدولة التي تستدعيها الضروريات السياسية ومنها الشؤون الحربية وقضايا الأمن الاستراتيجي والدفاع الوطني<sup>1</sup>.

ثالثاً: قاعدة الصدق والمشاركة

### 1- قاعدة الصدق في الميزانية العامة

لقد ورد هذا المبدأ أحكام الواد 27 و32 من القانون العضوي المؤرخ في 01 أوت 2001 المتعلق بالقوانين المالية الفرنسية. تنص المادة 32: "تقدم قوانين المالية في الشكل الصادق مجموعة موارد وأعباء الدولة. ويكون صدقها بناء على معلومات الموجودة والتقديرات التي يمكن أن تنتج عنها.

ويدل مبدأ صدق الميزانية على وجوب مطابقة الوسائل التي من أجلها طلب الترخيص البرلماني مع الأعباء المتوقعة والتي يجب أن تكون كافية لتمكين الدولة بأن توفى التزاماتها من حيث الديون ومن حيث حسابات الحاجيات بصورة لا تجعل بعض الاعتمادات المصوت عليها غير مستعملة<sup>2</sup>. فتكون ميزانية الدولة صادقة إذا

<sup>1</sup>العمارة جمال، أساسيات الموازنة العامة للدولة، مرجع سابق، ص: 107

<sup>2</sup>دنديني يحي، مرجع سابق، ص:(78-79)

## الفصل الثاني: الإطار النظري للميزانية العامة للدولة

كانت توقعات الإيرادات والنفقات حدثت النية أي تم حسابها بصورة دقيقة بعيدة عن كل المبالغات، إلا أنه يصعب التأكيد من هذا السلوك مما يجعل في غالب الأحيان التوقعات تعتمد على معطيات اقتصادية وفرضيات حكومية قد تغير حتما التوقعات.

وتمكن الفائدة من هذا المبدأ في تحسيس الوزراء المنفقين بالمسؤولية أثناء تقديمهم لطلبات الاعتمادات عند تحضير مشروع قانون المالية حتى لا تبقى بعض الاعتمادات غير مستعملة أو بتحويلها بين الدوائر الوزارية مما يحدث اختلالات في التوازنات المالية كما كان يحدث في السابق<sup>1</sup>.

### 2- قاعدة المشاركة في الميزانية العامة

وهو من المبادئ الحديثة التي يجري التأكيد حولها في الوقت الحاضر وهي سمة من سمات عمليات الميزانية الفعالة في الدول المتقدمة والساعية للتقدم، وتعني إتاحة الفرصة أمام كل الأطراف المعنية والمتأثرة بعملية الميزانية وتخصيصها بطريقة محددة بالمساهمة في عمليات إعدادها وتحضيرها ومراقبتها ومسائلتها<sup>2</sup>.

### المطلب الثالث: دور الميزانية العامة للدولة

يقصد بدور الميزانية المراحل العلمية التي تمر بها الميزانية من إعدادها واعتمادها فالمشروع في تنفيذها.

#### أولاً: إعداد الميزانية (التحضير)

تكتسي إعداد الميزانية العامة أهمية بالغة من حيث يعد نجاح أي ميزانية موقوف على حسن التحضير والإعداد لها. لقد جرت العاد أن تتولى السلطة التنفيذية مهمة تحضير مشروع الميزانية العامة، وذلك يظهر من خلال الأدوار المختلفة الموزعة حسب كل قطاع وزاري ويظهر هذا على النحو التالي:

تقوم الوزارات كل على تحضير مشروع الميزانية خاص بدائرتها القطاعية، تعده مديرتها الخاصة بالتخطيط والمالية، حيث يتم إعداد مشروع تقديري بكامل النفقات والاعتمادات المتوقعة وذلك بالتنسيق مع وزارة المالية أي وفقاً للتوجيهات والتعليمات التي تحددها وزارة المالية سلفاً في الذكر المنهجية التي تسلمها لكافة الوزارات<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> دنيدي يحي، مرجع سابق، ص: (78-79)

<sup>2</sup> العمري علي، خبيزة أنفال حدة، مداخلة بعنوان: دور الحكومة في إعداد الميزانية العامة للدولة، ملتقى وطني بعنوان: متطلبات إرساء مبادئ الحكومة في إدارة الميزانية العامة للدولة، جامعة ألكلي محند اولحاج، البويرة، 31-30 أكتوبر 2012، ص: 08

<sup>3</sup> جمال لعمارة، منهجية الميزانية العامة في الجزائر، الجزائر، كلية الحقوق والعلوم سياسية: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004،

## الفصل الثاني: الإطار النظري للميزانية العامة للدولة

تتولى وزارة المالية تجميع كافة المشاريع الصادرة عن القطاعات الوزارية ثم تقوم بترتيبها ومطابقتها مع التعليمات الرئاسية، بحيث تجعلها منسجمة معها ومواكبة للأهداف المسيطرة في الخطة التنموية للبلاد.

يتطلب اعداد الميزانية العامة اتباع أسس ومعايير إجرائية دقيقة تمر عبر مراحل مختلفة. فالمرحلة الادارية هي مجموع الترتيبات المالية الحالية، ويتم التحضير وفق برنامج زمني يضعه وزير المالية ويتبعه في ذلك بقية الوزراء كل في قطاعه الوزاري، حيث يقوم كل قطاع بتقديم طلبات الاعتماد إلى وزارة مالية.

إن عملية تحضير ميزانية الدولة تبقى من اختصاص السلطة التنفيذية(الحكومة) ويعود هذا الاختصاص الى الوزارة المالية، التي تعتبر مؤهلة تقنيا لهذا العمل وذلك بالتضامن مع قطاعات(الوزارات) الأخرى<sup>1</sup>.

### ثانيا: اعتماد الميزانية العامة:

وفي الجزائر إن مشروع الميزانية العامة الذي تعده الحكومة، لا يكون قابلا للتنفيذ إلا إذا وافق عليه البرلمان، لذلك فإنه وبانتهاء مرحلة التحضير على مستوى السلطة التنفيذية، فإن مشروع الميزانية يودع لدى مكتب المجلس الشعبي الوطني من أجل مشروع في إجراءات الاعتماد كما يلي:

#### - المناقشة:

تتطلب عملية المناقشة دراسة مشروع الميزانية أولا على مستوى لجنة المالية والميزانية لدى مجلس الشعبي الوطني ثم مشروع في إجراءات المناقشة العامة ثانيا.

#### - التعديل:

في الجزائر يمكن للنواب والحكومة وأعضاء اللجنة التقدم باقتراح تعديلات مكتوبة امام اللجنة المختصة ومناقشتها مع الوزير المعني، شريطة التقيد بأحكام المادة 121 من الدستور<sup>2</sup>.

#### - التصويت:

التصويت هو آخر مرحلة يمر بها مشروع الميزانية وتتم على مستويين ووفق تحقق شروط معينة. و يخول الدستور للمجلس الشعبي الوطني حق التصويت على ميزانية الدولة. كما يقوم مجلس الأمة لاحقا بمناقشة والمصادقة على قانون ميزانية الدولة حسب الدستور.

<sup>1</sup> فطيمة مفتاح، تحديث النظام الميزاني في الجزائر، مذكرة ماجستير، تلمسان تخصص تسيير المالية العامة، تلمسان: جامعة

ابي بكر بلقايد تلمسان، 2011، ص: (59-61)

<sup>2</sup> محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلا، مرجع سابق، ص: 101-100.

## الفصل الثاني: الإطار النظري للميزانية العامة للدولة

وحسب المادة 70 من القانون 84-17 المتعلق بقوانين مالية تشير الى التصويت على الميزانية العامة بصورة اجمالية، والقاعدة ان يصوت ويصادق البرلمان على ميزانية الدولة قبل بداية السنة المدنية الجديدة احتراماً لمبدأ السنوية<sup>1</sup>، كما ان الدستور قد قيد البرلمان من حيث الاختصاص الزمني في المصادقة على قانون المالية حيث يصادق البرلمان على قانون المالية في مدة أقصاها خمسة وسبعون يوماً من تاريخ ايداعه.

في حالة عدم المصادقة عليه في الاجل المحدد سابق، يصدر رئيس الجمهورية مشروع الحكومة بأمر. كما يشير القانون 84-17 المتعلق بقانون المالية الى حالة عدم تمكن البرلمان لاعتبارات معينة المصادقة على قانون المالية قبل بداية السنة، حينما نص المادة رقم 69 على ما يلي:

في حالة ما إذا كان تاريخ المصادقة على قانون المالية للسنة المعنية لا يسمح بتطبيق احكامه عند تاريخ اول يناير من السنة المالية المعتمدة.

- يواصل مؤقتاً تنفيذ ايرادات ونفقات الميزانية العامة للدولة حسب الشروط التالية:
- بالنسبة الى الايرادات طبقاً للشروط والنسب وكيفيات التحصيل المعمول بها تطبيقاً لقانون المالية السابق.
- بالنسبة لنفقات التسيير في حدود 1/12 من مبلغ الاعتمادات المفتوحة بالنسبة الى السنة المالية للميزانية السابقة وذلك شهرياً ولمدة ثلاثة أشهر.
- بالنسبة لاعتمادات الاستثمار وفي حدود ربع الحصة المالية المخصصة لكل قطاع ولكل مسير كما تنتج عن توزيع الدفع المتعلق بالمخطط السنوي للسنة مالية سابقة.
- يواصل تنفيذ مشاريع الميزانية الملحقة والاحكام ذات الطابع التشريعي المطبقة على الحسابات الخاصة للخزينة طبقاً للأحكام التشريعية والتنظيمية التي تسييرها قبل بداية السنة المالية الجديدة للميزانية<sup>2</sup>.

### ثالثاً: تنفيذ الميزانية العامة:

تتولى الحكومة تنفيذ مشروع قانون المالية وهي مرحلة الأخيرة وتتم بإتباع إجراءات مختلفين في التنفيذ وذلك بحسب حالة النفقات، وحالة الإيرادات، والاعوان المكلفون بالتنفيذ هم الأمور بصرف، المحاسبون العموميين، حيث لا تتنافى وظيفة الأمر بالصرف مع وظيفة المحاسب العمومي، حسب نص المادة 55 من القانون رقم 90-21 المتعلق بالمحاسبة العمومية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلا، مرجع سابق ، ص: 102

<sup>2</sup> مرجع نفسه ، ص: 103

<sup>3</sup> المادة رقم 50 من القانون رقم 90-21 المتعلق بالمحاسبة العمومية، مرجع سابق.

## الفصل الثاني: الإطار النظري للميزانية العامة للدولة

### 1- تنفيذ النفقات

تعتبر تنفيذ الإجراءات الذي بموجبه تقوم الدولة بتحمل الأعباء الواجبة عليها والمتمثلة في مجمل النفقات الواجب تسديدها.

### 2- تنفيذ الإيرادات

تخضع الإيرادات العامة إلى نظام مختلف تماما عن الذي تخضع إليه النفقات العامة، حيث يلزم قانون المالية الحكومة بتحصيل كل الإيرادات العامة المقدره في الميزانية العامة، عكس النفقات التي لا تلزم الدولة بصرفها إلا بحسب مدى ملاءمتها لجدوى الانفاق.

- الرقابة على تنفيذ الميزانية العامة للدولة
- ماهية الرقابة المالية العامة

الرقابة هي إحدى جوانب العملية الإدارية وتعني قياس الأداء الحالي ومقارنته بالمعايير المتوقعة للأداء والسابق تحديدها، من الواقع هذه المقارنة يصبح من الممكن تحديد ما إذا كان الأمر يحتاج إلى اتخاذ اجراءات تصحيحية لإعادة مستوى الأداء إلى المستوى المخطط والمعبر عنه بالمعايير السابق تحديدها<sup>1</sup> ولذلك وظيفة الرقابة تمارس بطريقة دائمة ومستمرة واتصالها الأكبر عادة ما يكون بوظيفة التخطيط<sup>1</sup>، كما يقصد بها مجموع العمليات اللازمة لمتابعة أعمال تنفيذ الخطط والسياسات الموضوعية بقصد التعرف على أية انحرافات ومعالجتها في الوقت المناسب إضافة إلى المحافظة على المال العام من الاختلاس أو الضياع أو سوء الاستعمال.

### 3- أساليب الرقابة على المال العام:

إن إدارة الرقابة والتحكم في الأموال العمومية والتي تعد في حد ذاتها مهمة أساسية للدولة، لا يمكن فصلها عن المنظومة التشريعية حيث أن هذه الأخيرة تحيط بكل العمليات المالية للدولة وبمختلف وحداتها.

- نظام الرقابة الداخلية (الإدارية) إن التسيير الجيد (المالي والمحاسبي) للأموال العامة يفترض ضرورة فرض رقابة داخلية على الإدارة ويجب أن تشمل هذه الرقابة مختلف مراحل التنفيذ عمليات النفقات وعمليات الإيرادات، وعموما فهي تنصب أكثر على نفقات باعتبارها تتعرض أكثر للتبذير. المغزى الرئيسي من هذه الرقابة هو المحافظة على المصالح العامة بأن تؤدي الهيئات أدوارها المكلفة بها وأن تصرف الاعتمادات المخصصة لها وفق ما حددته قوانين والتشريعات الخاصة بها.

<sup>1</sup> اكرم ابراهيم، الرقابة المالية في قطاع الحكومي، عمان، دار حهيئة للنشر والتوزيع، 2004، ص: 18

## الفصل الثاني: الإطار النظري للميزانية العامة للدولة

• الرقابة الخارجية: الرقابة الخارجية هي الرقابة تتولاها أجهزة خارجية غير خاضعة للسلطة التنفيذية، ومن بين هذه الأجهزة هناك البرلمان<sup>1</sup>.

كما تتجلى رقابة البرلمان في مرحلة التنفيذ الميزانية، بصورة واضحة لدى مناقشة قانون المالية التكميلي الذي تقدمه الحكومة للبرلمان أثناء السنة المالية بغرض تكملة أو تعديل بعض الأوضاع المستجدة طالبة فتح اعتمادات إضافية، حيث تقوم الحكومة بالضرورة بتقديم معلومات كافية إليه عن حالة تنفيذ الميزانية وتبرر طلبها بفتح الاعتمادات ومناقشة الحكومة في سياستها المالية<sup>2</sup>.

وتختم السنة المالية على مستوى م.ش.و. بالتصويت على قانون يتحدد بمقتضاه ضبط ميزانية السنة المالية المعينة أي اختتام السنة المالية.

### • الرقابة القضائية المستقلة لمجلس المحاسبة:

يوجد ضمن البناء المؤسساتي لمعظم الدول المعاصرة جهاز أعلى للرقابة المالية وبعض النظر عن اختلاف تسميته، وفي الجزائر يتمثل هذا الجهاز في المجلس المحاسبة الذي يعتبر أعلى مؤسسة للرقابة في مجال المالية العمومية ويختص بشمولية واختصاص أكبر في الرقابة.

يتمتع مجلس المحاسبة باختصاصات واسعة في مجال الرقابة. وتتمثل مهامه على وجه الخصوص في التدقيق في شروط الهيئات، الموارد والوسائل المادية والأموال العامة التي تدخل في نطاق اختصاصه وفي تقييم تسييرها وفي التأكد من مطابقة عمليات هذه الهيئات المالية والمحاسبية للتنظيمات والقوانين المعمول بها. إن الهدف من ذلك هو تشجيع الاستعمال الفعال والصارم وترقية إجبارية تقديم الحسابات وتطوير شفافية تسيير المالية العمومية. كما يساهم المجلس في إطار صلاحياته، في تعزيز الوقاية من مختلف أشكال الغش والممارسات غير قانونية أو غير الشرعية ومكافحتها.

ينص الأمر 95-20 المعدل والمتمم والمتعلق بمجلس المحاسبة وكذا المرسوم الرئاسي 95-377 المحدد للنظام الداخلي على إجراءات الرقابة. ويتعلق الأمر أساسا بإجراءات رقابة تصفية حسابات المحاسبين العموميين وإجراءات رقابة نوعية تسيير الهيئات والمصالح العمومية المذكورة في المواد من 7 إلى 10 من الأمر المذكور.

علاوة على هذين الإجراءين، وبمناسبة إجراء رقابة نوعية تسيير الهيئات، تدون الوقائع القابلة للإحالة على غرفة الانضباط في مجال تسيير الميزانية والمالية التي تسجلها الغرف المختصة عقب ارتكاب عون ما لخطأ من شأنه أن يدخل في مجال تطبيق المادة 88 من الأمر المذكور، تدون في تقرير مفصل يوجه إلى الناظر العام

<sup>1</sup> محمد عباس محرز، اقتصاديات مالية العامة، الجزائر ص: 455.

<sup>2</sup> محمد عباس محرز، مرجع سابق، ص: 45.

## الفصل الثاني: الإطار النظري للميزانية العامة للدولة

بغرض الإدلاء بخلاصات مكتوبة ومنه تطبيق الإجراء المتبع عقب إرساله إلى غرفة الانضباط في مجال تسيير الميزانية المالية ويتم بنفس الإجراء عندما يتعلق بإخطار خارجي<sup>1</sup>.

### المطلب الرابع: تطورات الميزانية العامة وأنواعه

ليس تمت شك في أن الميزانية (كمنهج) يتم السعي خلاله لإحداث التوازن بين الإنتاج والاستهلاك أو بين الدخل والإنفاق، تعتبر فكرة قديمة جدا. ويشير بعض الباحثين إلى "النبي يوسف عليه السلام" قد وضع ميزانية لاستفادة من أيام وسنوات

الرخاء والوفرة، وذلك على أساس التوازن بين إنتاج القمح واستهلاكه وأنه يمكن الادعاء بأن مثل هذا المنهج كان يأخذ بالحسبان بالنسبة لكافة الدول في العصور السابقة، بل وبالنسبة لكافة الأفراد والجماعات، وذلك استنادا لفرضية أن الإنسان اقتصادي بطبعه، وأنه لا بد أن يأخذ بالحسبان كيف ينظم حياته في إطار من التوازن الاقتصادي.

ولكن قدم هذا المنهج لا يرتبط بالضرورة بقدوم فكرة الميزانية بالمعنى المعاصر لها، ففي العصور القديمة والوسطى كانت إيرادات الدولة تعتمد بالدرجة الأساسية على غلة المحاصيل الزراعية والأموال العامة التي كانت تعتبر في نسبتها العظمى ملكا خاصا للحكام.

أما عن الوضع في لدولة الإسلامية لقد تعددت مصادر الإيرادات العامة فيها وتتنوعت، وكانت حصيلتها كبيرة جدا، بالمقاييس المطبقة في ذلك الوقت، وهذا ما استوجب تقديرنا الأخذ بنظام الحسبة والتفكير في طرق والأساليب التي سيتم توزيع الإيرادات على ضوءها، ولعلنا نستشعر أن في هذا الوضع ما يجعل للأفكار الخاصة بأهمية الميزانية بين الحصيلة الإيرادات واتجاهات إنفاقها موقعا مهما في الفكر المالي والإداري للدولة الإسلامية.

ولا يمكن الادعاء أن دولة الإسلامية أو غيرها من الدول التي اعتنت بحسابات الإيرادات العامة وإنفاقها قد عرفت الميزانية العامة بالمفهوم المعاصر لها. فقد أثار معظم الكتاب بأن أول من كان سباقا لهذا الأسلوب هي بريطانيا عام 1733، وبعدها اتسع انتشار الفكرة في القرن التاسع عشر، فعملت فرنسا في تطبيق أسلوب الميزانية السنوية عام 1820، وروسيا عام 1836، ومنذ ذلك الحين والميزانية تشهد تطورات عديدة وهامة وواسعة نظرا لتور المجتمع السريع. وتطور عملية البحث واتساعها وتعدد مداخلها وتنوعها، يمكن تطرق لأبرز هذه التطورات بالنظر إلى الميزانية من خلال أبعادها وصورها المختلفة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> علي زغود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص: 156

<sup>2</sup> علي العربي، عبد المعطي عساف، إدارة المالية العامة، بدون دار وتاريخ النشر، ص: 120

## الفصل الثاني: الإطار النظري للميزانية العامة للدولة

### أولاً: الميزانية التقليدية أو ميزانية البنود والاعتمادات

#### 1- مفهوم الميزانية التقليدية أو ميزانية البنود والاعتمادات

تعتبر ميزانية البنود والاعتمادات أو ما يسمى بميزانية الرقابة بمثابة الشكل التقليدي للميزانية العامة، ومن ثم فهي تعد أكثر أنواع الميزانيات شيوعاً في تطبيق، وتعتبر هذه الميزانية على الشكل التقليدي بالإعداد والموازنات العامة، حيث كانت ولم تزال وظيفتها الأساسية هي التأكد من سلامة الإنفاق العام في ضوء ما هو بالميزانية في حدود الاعتمادات والبنود المقررة ومن ثم فهي ميزانية الاعتمادات والبنود، ومن ثم فهي أداة لرقابة المالية والقانونية على أداء الوحدات الحكومية<sup>1</sup>.

وقد بدأ استخدام ميزانية البنود والاعتمادات أو ميزانية الرقابة في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1921، لتكون ميزانية تنفيذية شاملة تجمع بين تصنيف وظيفة على شكل برامج ووظائف وتصنيف اقتصادي يفرق بين كل من النفقات العامة الجارية والنفقات العامة الرأسمالية.

وفي ظل ميزانية الاعتمادات تصنف النفقات العامة تبعاً لنوعها وليس وفقاً لغرض منها، حيث يتم تبويب النفقات العامة ذات الطبيعة الواحدة في مجموعات متجانسة رئيسية وفرعية بغض النظر عن الجهة الحكومية القائمة بالتنفيذ، ويتم تقسيم النفقات بعد ذلك إلى فئات رئيسية تسنى (أبواب) التي يتم تقسيمها بدورها إلى بنود فرعية وبدورها تنقسم الأخيرة إلى مجموعات ثم أنواع.

#### 2- مميزات الميزانية التقليدية أو ميزانية البنود والاعتمادات

تتسم ميزانية البنود والاعتمادات بالصفات التالية:

- يساعد على تحديد المسؤوليات كل جهاز إداري من أجهزة الدولة في تنفيذ الميزانية العامة بدءاً من أدنى المستويات الإدارية، وصولاً إلى أعلاها (الوزارة)، وفي نطاق تحديد مسؤولية كل وزارة يتم تحديد مراكز المسؤولية لمختلف الوحدات الحكومية والتي تعد القاعدة الأساسية في أداء محاسبة الاعتمادات.
- إن التقسيم المزدوج لميزانية الدولة يلزم رؤساء الوحدات الحكومية بالصرف في حدود الاعتمادات المقررة داخل وحدة الحكومية، والتأكيد من أن الإنفاق تم وفقاً للوائح والقواعد والأنظمة المالية السائدة، ويساعد ذلك على اكتشاف الأخطاء والمخالفات المالية بسهولة ويسر نسبياً، وتحديد الجهات المسؤولة على ارتكاب الأخطاء، فمن خلال مقارنة الإنفاق الفعلي بالاعتمادات المقررة من قبل السلطة التشريعية يمكن تحديد أوجه الانحراف في الصرف والمسؤول عنها حفاظاً على المال العام.

<sup>1</sup>عاطف وليم اندراوس، مرجع سابق، ص: 589

## الفصل الثاني: الإطار النظري للميزانية العامة للدولة

- إن الاعتماد على تبويب المزدوج في إعداد الميزانية البنود والاعتماد سوف يفيد في توحيد أنماط الحسابات في كافة الوحدات الحكومية، مما يزيد من قدرة الأجهزة الرقابية على أداء الرقابة الحسابية بسهولة ويسر نسبياً؛
- أن عملية المقارنة بين الإنفاق الفعلي والتقديري التي يمكن أن تتحقق من خلال الرقابة الحسابية، سوف يحدد مدى عملية التنبؤ بنفقات الدولة و إيراداتها، ويساعد على تصويب أخطاء التنبؤ في الميزانيات الأعوام التالية<sup>1</sup>.

### 3- الانتقادات الموجهة لميزانية الاعتمادات والبنود

- عدم الوضوح الأهداف التي ترصدها الاعتمادات، حيث لا توجد ثمة علاقة بين التقديرات والنفقات ونتائج صرفها، فهي لا تبرز أي علاقة بين مخرجات النشاط الحكومي ومدخلاتها، من ثم فهي لا تكشف عن طبيعة البرامج الحكومية باعتبار أن التقييم حسب طبيعة النفقة لا يوضح أنها قد حققت أهدافها أم أنها مجرد نفقات تم سدادها وانتهى أمرها؛
- تأسيساً على النقطة السابقة تكون النتيجة الطبيعية هي عدم ارتباط ميزانية البنود بشكل دائم بالخطط التنموية للدولة، فنتيجة لغياب الربط بين النفقات والبرامج والأنشطة التي توجه لها هذه النفقات فلا يمكن بأي حال من الأحوال ربط هذه الميزانية بخطة التنمية التي يتم ترجمتها إلى عدد من البرامج السنوية؛
- نتيجة التركيز هذا على مجرد هدف الرقابة بين أوجه الإنفاق ونتائجه، فإن ميزانية البنود لا يمكن قياس الأداء الفعلي للأجهزة الحكومية كما تفشل في أداء الوظيفة التخطيطية؛
- انخفاض درجة المرونة التي توفرها هذه الميزانية عند تنفيذ برامج الإنفاق العام، بسبب طبيعة العلاقة الصارمة بين الاعتمادات وأوجه الإنفاق الفعلي، إذا أن الاعتمادات تخصص لأوجه إنفاق محددة، وتبعاً لذلك يمكن القول إن هذه الميزانية تقيد من حرية وقدرة إدارات الوحدات في اتخاذ القرارات<sup>2</sup>.

### ثانياً: ميزانية البرامج والأداء

إن نقطة التحول في أهداف الميزانية العامة من ميزانية البنود إلى ميزانية البرامج والأداء، بدأت حين ظهر من ينادي بضرورة إدخال أساليب الإدارة العلمية الحديثة في مجال الإدارة الحكومية للتأكد من قيامها بتنفيذ ما يعهد إليها من واجبات بكفاءة وفعالية وفق الخطة المعتمدة من قبل الحكومة، ولعل من أهم أسباب هذا التحول ما يلي:

- إدخال أساليب الإدارة المالية الحديثة في المجال الحكومي.
- ظهور أنظمة وأجهزة للرقابة المالية منفصلة عن جهاز الميزانية.
- الاهتمام بنوعية الخدمة والارتقاء بها.
- تطبيق النظم المحاسبية التي تحقق الرقابة الداخلية في المجال الحكومي.

<sup>1</sup> سعيد عبد العزيز عثمان، مقدمة في الاقتصاد العام مالية عامة مدخل تحليلي معاصر، القاهرة، الدار الجامعية للطبع والنشر،

2003، ص: 170

<sup>2</sup> عاطف وليم أندراوس، مرجع سابق، ص: (590-590)

## الفصل الثاني: الإطار النظري للميزانية العامة للدولة

- تطوير أنظمة وإجراءات المشتريات والمخازن دون استخدام ميزانية الدولة في تحقيق هذه الأهداف<sup>1</sup>.

### 1- مفهوم ميزانية البرامج والأداء

- تركز ميزانية البرامج والأداء على قياس التكاليف والإنجازات التي حققت وبتالي تفيد في اقتراح التحسينات الضرورية لتنفيذ البرامج، ومنه فهي تساعد وتهدف إلى الترشيد العلمي الإدارة الوحدات الصغيرة والتنظيم الحكومي، مثل عميد الكلية، مدير المستشفى، ناظر المدرسة، رئيس المصلحة.... الخ، مما يدعم من فاعلية اتخاذ القرار على مستوى الوحدات الحكومية التنفيذية انه يمكن وضع تكاليف نمطية لكل عمل تتولى انجازه أصغر الوحدات الإدارية ومقارنته بالتكاليف الفعلية للأداء، ودراسة أسباب الانحراف، ووسائل معالجته وتقاديه مستقبلا، مما يساعد رؤساء الوحدات الحكومية على اتخاذ قرارات التصحيحية الملائمة وفي التوقيت المناسب<sup>2</sup>.
- إن مطلع على الميزانية العامة للدولة لا يستطيع بحال من الأحوال تقييم الفعل الحكومي من الوجهة الاقتصادية إذا يتيسر له معرفة التكلفة الفعلية لوحدة الخدمة في المجالات الخاصة بهذا العمل المختلفة، فمعدو الميزانية العامة يعتنون بحسب بذكر الاعتمادات المقررة لتمويل الخدمات العامة دون تحديد الإنجازات المفترض تحقيقها من إنفاق هذه الاعتمادات، وبمعنى آخر فإن الأسلوب التقليدي لإعداد الميزانية يهتم فقط ببيان عوامل الإنتاج التي ستقوم الحكومة بشرائها خلال السنة المالية دون تحديد علة هذا الشراء مما جعل الباحث الاقتصادي عاجزا عن تقييم كفاءة النشاط الحكومي وعن معرفة مدى مراعاة الإدارات الحكومية مختلفة للمبادئ الاقتصادية لترشيد العام<sup>3</sup>.
- ويمكن القول بأن ميزانية الأداء تتضمن تقسيما وتبويبا جديدا لميزانية الدولة يظهر ما تنجزه الدولة من أعمال وليس ما تشتريه الدولة من سلع وخدمات، كما يتم إعدادها وتحضيرها من أصغر المكونات التي تتكون منها البرنامج، والهدف من إعدادها وتبويبها هو تحقيق كفاءة الاداء في مختلف وحدات التنفيذ، وفي مختلف البرامج الحكومية التي تتكون منها ميزانية الدولة. وبالمعنى السابق فميزانية البرامج تخدم عملية اتخاذ القرارات والمراجعة على مستوى الوزارات والمصاريف الحكومية، فهي تستخدم أساسا في استخدام القرارات التي تتعلق بالمفاضلة بين البرامج البديلة على مستوى الوحدات الإدارية العليا في التنظيم الإداري للدولة، وهذه القرارات بطبيعتها قرارات تخطيطية<sup>4</sup>، ولذلك فإن لتحقيق الفاعلية يستلزم إدماج جهاز الميزانية وجهاز التخطيط في إدارة الوحدة. وفي مثل هذه الظروف فإن وظيفة جهاز الميزانية سوف يتسع ليشمل الوظيفة التخطيطية.

<sup>1</sup> خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، ص: (345-346)

<sup>2</sup> سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سابق، ص: 210

<sup>3</sup> مجدي محمود شهاب، الاقتصاد المالي، نظرية مالية الدولة، السياسات المالية لنظام الرأسمالي، دار الجامعة الجديدة للنشر

والتوزيع، الإسكندرية 1999، ص: 347

<sup>4</sup> مجدي محمد شهاب، مرجع سابق، ص: 347

## الفصل الثاني: الإطار النظري للميزانية العامة للدولة

من ناحية أخرى فإن ميزانية الأداء سوف تحتوي على معلومات مفيدة لتحقيق المراجعة والرقابة على مستوى وحدات التنفيذ، كما أنها تخدم أهداف الإدارة على مستوى الوحدات التنفيذية التي تتكون منها الوزارات والمصالح الحكومية.

### 2- الشروط الواجب توافرها لميزانية الأداء والبرامج

إن اعتماد على ميزانية الأداء في نطاق الميزانية العامة للدولة يستلزم إعادة توزيع المسؤوليات والاختصاصات في كل من السلطة التشريعية والتنفيذية، حيث يزيد العبء على الوحدات الحكومية في مراحل إعداد وتنفيذ الميزانية العامة ز مراقبة تكاليف الأداء ومعدلاته، كما تحتاج السلطة التشريعية إلى قدر كبير من الخبرة العلمية يسمح لها بدراسة الميزانية والرقابة عليها في نطاق التبويب الذي يتناسب مع ميزانية الأداء<sup>1</sup>.

### 3- الصعوبات التي تواجه تطبيق أسلوب ميزانية الأداء

سنلخص الصعوبات التي تواجه تطبيق أسلوب ميزانية الأداء في إشكالين أساسيين هما كالتالي<sup>2</sup>:

- **الإشكال الأول:** تتمثل في المشاكل التي تواجهها بعض المرافق العامة لتحديد معايير كمية لعائد نشاطها بحيث يمكن الربط بين عائد الخدمة وتكلفتها، ذلك أنه إذا كان تحديد هذه المعايير أمراً متيسراً نسبياً في حالة الخدمات التعليمية والثقافية والصحية وبعض الخدمات الأخرى حيث يمكن تحديد تكلفة تعليم وتهيئة وعلاج كل فرد ممن يستفيدون بالخدمات العامة فإنه يبدو وغير متصور على الإطلاق في حالة بعض الخدمات الأخرى التي يتعذر توزيع عائدها على مجموع المستفيدين بها مثل الخدمات الأمن الداخلي والدفاع، ومن الواضح أن الباحث الاقتصادي يقف عاجزاً أمام هذه الصعوبات إذا أن تقدير عائد هذه الخدمات الأخيرة أمر سياسي محض لا شأن للاقتصاديين به، ولعله من المفيد في هذا الصدد أن نقف على عمق العلاقة بين المالية ومظاهر الحياة الاجتماعية والسياسية في الدولة.
- **الإشكال الثاني:** يتمثل في التوصل إلى أسلوب علمي ودقيق يمكن بمقتضاه توزيع موارد الدولة على مختلف أنواع الإنفاق العام، فميزانية الأداء تكفل لنا الاستخدام الرشيد للموارد الموزعة ولكنها لا تبين لنا كيفية توزيع هذه الموارد على النحو الذي يحقق الاستخدام الأمثل للموارد العامة، ويبدو لنا أن نظام برمجة وتخطيط وموازنة الإنفاق العام يوفر لنا إلى حد بعيد هذا الأسلوب المنشود<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سابق، ص: 112

<sup>2</sup> مجدي شهاب، مرجع سابق، ص: (349-350)

<sup>3</sup> مجدي شهاب، مرجع سابق، ص: (349-350)

## الفصل الثاني: الإطار النظري للميزانية العامة للدولة

### ثالثا: ميزانية التخطيط والبرمجة

إذا كانت ميزانية الاعتمادات والبنود تركز على التخطيط، فتعمل على تحديد الأهداف وبدائل تحقيق هذه الأهداف، وأخيرا اختيار البديل المناسب لتحقيق الأهداف، ويعتبر نظام ميزانية التخطيط والبرامج بمثابة خطوة جزئية نحو تطبيق تحليل المنافع والتكاليف لبرنامج العمل الحكومي، حيث تعتمد أساسا على تحديد وإعادة ترتيب المدخلات من حيث علاقتها بالمخرجات الأمر الذي يساعد في الوصول إلى قرارات أفضل، تبعا لذلك يمكن المدخلات من حيث علاقتها بالمخرجات الأمر الذي يساعد في الوصول إلى قرارات على تحديد وإعادة ترتيب المدخلات من حيث علاقتها بالمخرجات الأمر الذي يساعد في الوصول إلى قرارات أفضل، وتبعا لذلك يمكن القول أن ميزانية التخطيط والبرمجة تركز على التكاليف المرتبطة بتحقيق أهداف معينة.

ويمكننا التعرف على الملامح الرئيسية لهذا النظام من خلال دراسة العناصر الثلاثة وهي على التوالي: التخطيط والبرمجة والميزانية.

1- **التخطيط:** والذي يعنى بتحديد واختيار أهداف الوحدة الإدارية واختيار الأساليب والوسائل اللازمة لتحقيق هذه الأهداف في فترة زمنية معينة.

2- **البرمجة:** التي تتمثل في التغيير عن الخطة في صورة برامج، وبمعنى آخر فإن عملية البرمجة تشمل عملية تحديد وتبويب والأنشطة تبعا للأهداف الرئيسية، وتحديد اللازمة لتنفيذ البرامج<sup>1</sup>.

3- **الميزانية:** هي عبارة عن ترجمة شرائح السنوية من البرامج في صورة اعتمادات مالية سنوية مع مراعاة حدود التمويل المالي في المدى القصير.

وتتمثل وظيفة هذه المرحلة في التوفيق بين اعتبارات الأجل القصير وخطط المدى الطويل، فالمدى القصير محكوم أساسا بالموارد المالية المتاحة فورا مما يعيق حرية العمل الحكومي ويضع له حدودا جامدة لا سبيل. لتجاوزها فالمشرفين على هذه المرحلة يتحملون مسؤولية التنسيق بين ما تقرر اعتماده من أهداف وبرامج في المدى الطويل. بهدف التأثير في هيكل الخدمات العامة، و ما هو متوافر فعلا من موارد في خزانة الدولة، مما يستلزم إعطائهم الصلاحيات الملائمة لميزانية الإنفاق العام الذي يستلزمه تنفيذ البرامج بالموارد العامة المتاحة، أي أنه لا بد وأن يتقرر لهم حق زيادة الموارد المتوقعة عن طريق فرض الضرائب العامة، أو اللجوء للافتراض وفق الحد من الإنفاق العام عن طريق تأجيل تنفيذ بعض المشروعات العامة الواردة في البرامج.

تتمثل هذه العناصر بناءً تكاملا يتميز بالتمسك والتشابك في كل مرحلة من مراحل هذا النظام ونظيف له عنصرا رابعا يتمثل في الرقابة ونقصد في هذا الخصوص المعنى الأنجلوساكسوني أي التي تهدف إلى رفع كفاءة التطبيق والكشف عن أي عيوب لحقت بتنفيذ مراحل النظام المختلفة وأدت إلى عدم انضباطه<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> عاطف وليم أندراوس، مرجع سابق، ص: (598-599)

## الفصل الثاني: الإطار النظري للميزانية العامة للدولة

### رابعاً: تقييم ميزانية التخطيط والبرمجة

لغرض تقييم ميزانية التخطيط والبرمجة سيتم عرض المزايا والعيوب الخاصة بها<sup>2</sup>:

#### 1- مزايا ميزانية التخطيط والبرمجة

- الجمع بين الوظائف الرئيسية للميزانية العامة من التخطيط ورقابة ومحاسبة.
- التمكن من قياس المنفعة المتحققة من كل نشاط وقياس المدخلات والمخرجات لكل نشاط.
- تساعد على تنفيذ الخطة التنموية.
- ترشيد الإنفاق الحكومي وتعمل على زيادة الكفاءة في القطاع الحكومي، كما أنها تقلل من الهدر وضياح الأموال العامة.
- تزايد كفاءة العاملين في إدارة الميزانية العامة مما يساعد على اتخاذ القرارات السليمة.

#### 2- عيوب ميزانية التخطيط والبرمجة

على الرغم من مزايا ميزانية التخطيط والبرمجة، إلا أنها وجهت إليها عدة انتقادات منها التغيير في كثير من الجوانب المجتمعية قد يكون صعب التحقق ولا يمكن أن يعود على قرار الميزانية فحسب وصعوبة الوصول إلى نتائج البرامج الاجتماعية والاقتصادية فضلاً عن صعوبة وضع معايير للأداء وتنفيذها ومراقبتها، ولهذا نحاول حصر عيوب ميزانية التخطيط والبرمجة فيما يلي:

- لم يحقق هذا النظام هدفه في تحسين عملية تخصيص للنفقات العامة.
- اتهم هذا النظام بالغموض والالتباس وبالأخص في أذهان الأفراد.
- قد يستغل نظام الميزانية التخطيطية والبرمجة لحماية بعض الإيرادات غير جيدة.
- يفسح المجال للتبؤ وللأحكام المتباينة مما يحتاج إلى الكثير من الوقت والجهد والعمل المكتبي.
- يعاب على هذا النظام لتحيزه نحو المركزية وابتعاد عن اللامركزية مما يؤدي إلى تنازع بين المخططين ورجال الميزانية

<sup>1</sup> مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص: (352-353)

<sup>2</sup> عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، مرجع سابق، ص: 169

### خاتمة الفصل

من خلال تطرقنا لهذا الفصل توصلنا إلى أن الميزانية العامة للدولة استخدمت لتنظيم أمور الدولة، وهي وثيقة رسمية تعدها الحكومة سنويا، وتعرض فيها توقعات الإيرادات الدولة خلال السنة المالية وبرمجة نفقاتها، وتعد وفقا لقواعد ومبادئ وضوابط يحددها نص منظم لقوانين المالية بهدف تحسين مقرئها وتعزيز شفافيته ومصداقيته للمواطنين.

وللميزانية العامة أهمية سواء من الناحية السياسية والاقتصادية ، من ناحية سياسية تعد وسيلة في يد السلطة التشريعية في مواجهة السلطة التنفيذية، أما من ناحية الاقتصادية فهمي تعكس الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الدولة، وهي أداة تساعد في توجيه الاقتصاد الوطني، والأهمية منها هي تبسيط إجراءات الرقابة عليه.

**الفصل الثالث دراسة حالة:  
الميزانية العامة في الجزائر  
لسنة 2019-2022**

### تمهيد

بعد أن تم تقديم محاور الدراسة النظرية، من خلال التطرق إلى ماهية سياسة الدعم الاجتماعي و انعكاساتها و التوجه نحو إصلاحها و الذي كان موضوع الفصل الأول من هذا البحث، أما الفصل الثاني فتم التطرق فيه لدراسة الميزانية العامة للدولة و مبادئها و القواعد الأساسية لها، أما في الفصل الثالث سيتم إسقاط أهم النقاط التي تعرضنا لها في الجانب النظري على الجانب التطبيقي، و سيتم تحليل أثر الدعم الاجتماعي على الميزانية العامة للدولة في الجزائر و ذلك للفترة الممتدة من 2019 إلى 2022.

و بغرض الإلمام بمختلف جوانب هذا الفصل تم تقسيمه إلى مبحثين تحليل بنود الميزانية العامة للدولة خلال الفترة 2019-2022 كمبحث أول، أما المبحث الثاني فسيتم التطرق إلى تحليل بنود الدعم الاجتماعي في الميزانية العامة خلال الفترة 2019-2022

**المبحث الأول : تحليل تطور بنود الميزانية العامة للدولة خلال الفترة 2019-2022**

في هذا المبحث سيتم التطرق إلى شرح بنود الميزانية العامة للدولة فيما يخص النفقات و الإيرادات خلال الفترة الممتدة من سنة 2019 إلى 2022.

**المطلب الأول : تحليل تطور إيرادات الميزانية العامة للدولة خلال الفترة 2019-2022**

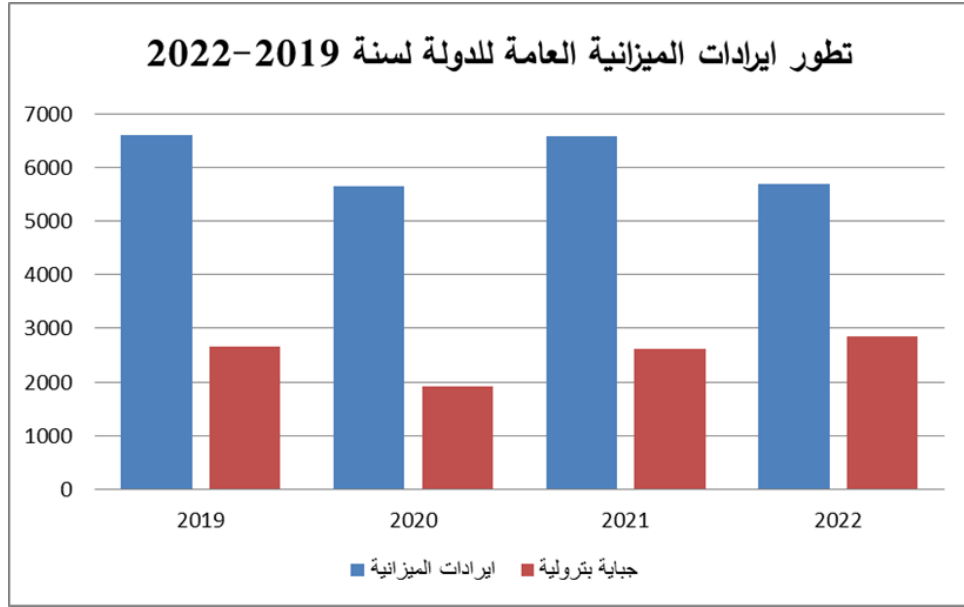
في هذا المطلب سيتم التطرق إلى شرح تحليل تطور إيرادات الميزانية العامة للدولة خلال الفترة 2019-2022

الجدول رقم (03-01) : تطور إيرادات الميزانية العامة للدولة خلال الفترة 2019-2022 الوحدة: مليار دج

السنوات	ايرادات الميزانية	جباية بترولية	نسبة الجباية البترولية%
2019	6601.6	2668.5	40.42%
2020	5640.9	1921.6	34.06%
2021	6586.6	2609.2	39.61%
2022	5683.22	2857.86	50.28%

المصدر : وزارة المالية ، المديرية العامة للضرائب، الجزائر ، 20 ماي 2023 ، سا 22:00 ، [www.mfdgi.gov.dz](http://www.mfdgi.gov.dz)

الشكل رقم (03-01): تطور إيرادات الميزانية العامة للدولة خلال الفترة 2019-2022



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03-01)

من خلال الجدول رقم (03-01) و الشكل رقم (03-01) نلاحظ تذبذب في إيرادات الميزانية العامة للدولة حيث سنة 2019 بلغت 6601.6 مليار دينار مثلت منها الجباية البترولية نسبة 40.42% و ذلك لقلة مصادر الإيرادات، أما في سنة 2020 فانخفضت الإيرادات إلى 5640.9 مليار دينار منها 34.06% جباية بترولية و ذلك راجع إلى الانهيار الحاد في أسعار البترول و مخلفات جائحة كورونا التي أدت إلى إيقاف التصدير و انخفاض الإيرادات بصفة عامة بما في ذلك الإيرادات البترولية.

أما في سنة 2021 فبلغت الإيرادات 6586.6 مليار دينار منها 39.61% جباية بترولية، و في سنة 2022 بلغت الإيرادات 5683.22 مليار دينار مثلت الجباية البترولية نسبة 50.28%.

للإشارة أن تركيز الدولة على مصادر إيرادات أخرى و جديدة إلا أن اعتمادها على الجباية البترولية يبقى الأكثر أهمية خلال السنوات.

## الفصل الثالث: دراسة حالة الميزانية العامة في الجزائر 2019-2022

### المطلب الثاني: تطور الميزانية العامة للدولة من حيث نفقات التسيير و التجهيز خلال الفترة 2019-2022

إن الميزانية العامة للدولة تعكس رغبة السلطات العامة في تلبية الاحتياجات المتزايدة والمتأصلة في الظروف المعيشية للمواطنين وللتنمية الاقتصادية والاجتماعية. لا يزال الإنفاق العام من حيث ميزانية التسيير وميزانية الاستثمار يعتمد بشكل كبير على عائدات النفط، التي تشكل المصدر الرئيسي لموارد الميزانية، و هو ما يبرزه الجدول رقم (03-02) الموالي.

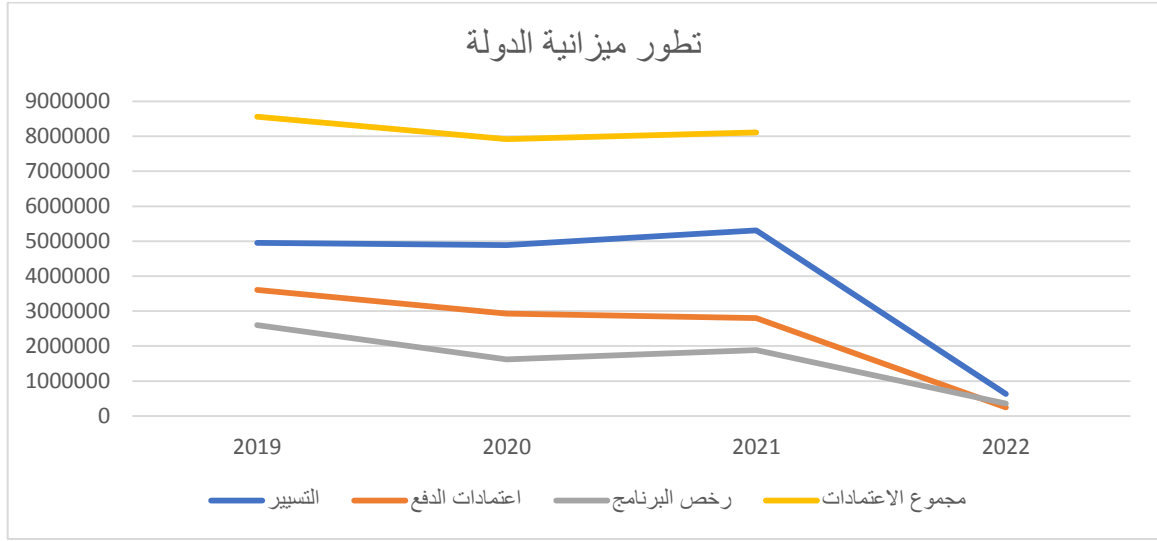
### الجدول رقم (03-02) : تطور الميزانية العامة للدولة من حيث نفقات التسيير و التجهيز خلال الفترة 2019-2022 الوحدة: مليار دج

السنة	التسيير (1)	التجهيز (02)		مجموع الإعتمادات 1+2
		اعتمادات الدفع	رخص برامج	
2019	4954476	3602682	2601662	8557158
2020	4893439	2929673	1619881	7923112
2021	5314507	2798525	1882186	8113032
2022	631153	244890	354690	876043

المصدر: : وزارة المالية، المديرية العامة للميزانية، الجزائر ، 20 ماي 2023، سا 22:00، [www.mfdgb.gov.dz](http://www.mfdgb.gov.dz)

## الفصل الثالث: دراسة حالة الميزانية العامة في الجزائر 2019-2022

الشكل رقم (03-02): تطور ميزانية العامة للدولة من حيث نفقات التسيير و التجهيز خلال الفترة 2019-2022



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03-02)

### المطلب الثالث : تحليل تطور نفقات التسيير خلال الفترة 2019-2022

في هذا المطلب سيتم التطرق إلى تحليل تطور نفقات التسيير أولا بالمقارنة مع النفقات العامة، و ثانيا بالمقارنة مع الإيرادات العامة.

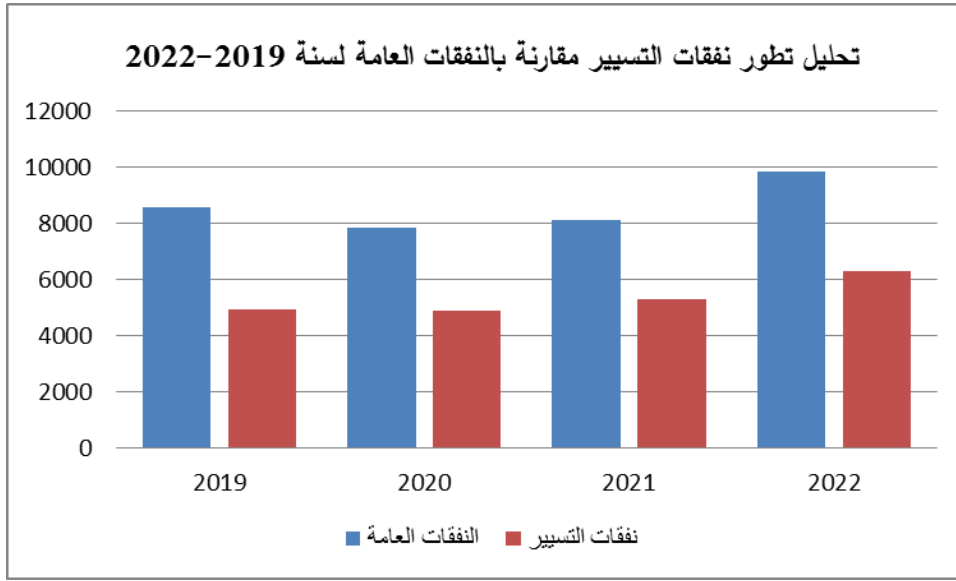
#### أولا: تحليل تطور نفقات التسيير مقارنة بالنفقات العامة خلال الفترة 2019-2022

جدول رقم (03-03) تحليل تطور نفقات التسيير مقارنة بالنفقات العامة خلال الفترة 2019-2022 الوحدة: مليار دج

السنة	النفقات العامة	نفقات التسيير	ن.التسيير/ن.العامة %
2019	8557.16	4954.48	58%
2020	7823.11	4893.44	63%
2021	8113.03	5314.51	66%
2022	9858.4	6311.53	64%

المصدر: وزارة المالية، المديرية العامة للميزانية، الجزائر، 20 ماي 2023، سا 22:00 ، [www.mfdgb.gov.dz](http://www.mfdgb.gov.dz)

الشكل رقم (03-03): تحليل تطور نفقات التسيير مقارنة بالنفقات العامة خلال الفترة 2019-2022



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03-03)

من خلال الجدول رقم (03-03) و الشكل رقم (03-03) نلاحظ تزايدا مستمرا في النفقات العامة للدولة من سنة 2019 إلى 2022 حيث في سنة 2019 بلغت 8557,16 مليار دينار مثلت منها نفقات التسيير 58 % ، أما في سنة 2020 فانخفضت النفقات مقارنة بسنة 2019 إلى 7823,03 مليار دينار منها نفقات التسيير 63%

أما في سنة 2021 فبلغت النفقات 8133.03 مليار دينار و في سنة 2022، فبلغت النفقات 9858,40 مليار دينار من خلال المعطيات هنالك ارتفاع في النفقات العامة و خاصة نفقات تسيير وذلك راجع إلى الأثر الرجعي المترتب عن تقويم شبكة الأجور الموظفين و العمال التابعين لقطاع الوظيفة العمومية<sup>1</sup>.

<sup>1</sup>الجريدة الرسمية رقم 23 المتضمنة للمرسوم الرئاسي رقم 22-138 المؤرخ في 2022/03/31 المعدل للمرسوم الرئاسي 304/07 المؤرخ في 2007/09/29 الذي يحدد الشبكة الاستدلالية لمرتبات الموظفين و نظام دفع رواتبهم.

## الفصل الثالث: دراسة حالة الميزانية العامة في الجزائر 2019-2022

ثانيا: تحليل تطور نفقات التسيير مقارنة بالإيرادات العامة خلال الفترة 2019-2022

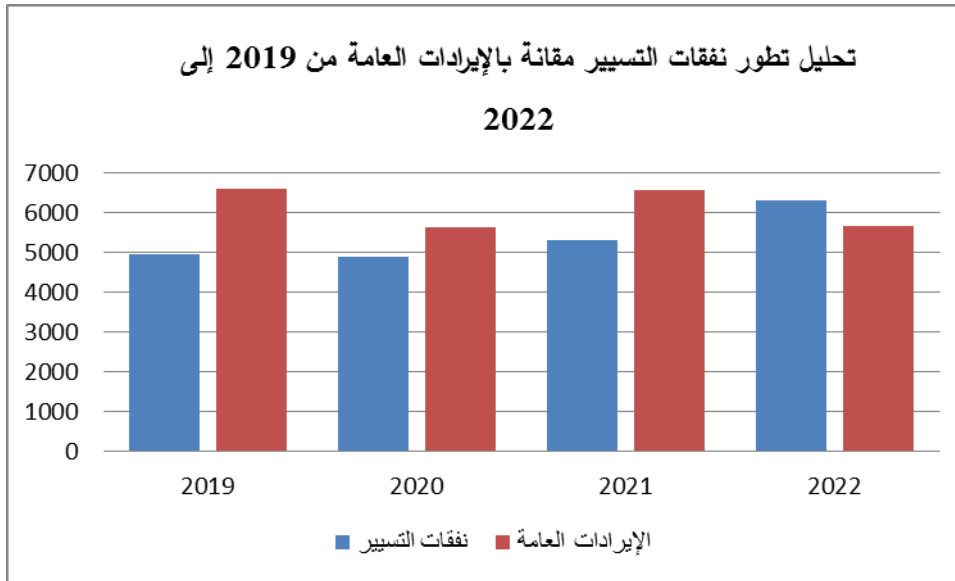
جدول رقم (03-04) تحليل تطور نفقات التسيير مقارنة بالإيرادات العامة خلال الفترة 2019-2022 الوحدة:

مليار دج

السنة	نفقات التسيير	الإيرادات العامة	ن.التسيير/الإيرادات العامة %
2019	4954.48	6601.60	%75
2020	4893.44	5640.90	%86
2021	5314.51	6586.60	%80
2022	6311.53	5683.22	%111

المصدر: وزارة المالية، المديرية العامة للميزانية، الجزائر، 20 ماي 2023، سا 22:00، [www.mfdgb.gov.dz](http://www.mfdgb.gov.dz)

الشكل رقم (03-04): تحليل تطور نفقات التسيير مقارنة بالإيرادات العامة خلال الفترة 2019-2022



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03-04)

من خلال الجدول رقم (03-04) و الشكل رقم (03-04) نلاحظ أنه و بالمقارنة بين نفقات التسيير و الإيرادات العامة للدولة نجد أن متوسط أربع سنوات بلغ 88 % و هي نسبة معتبرة تدل على أهمية تدخل الدولة في التكفل بالنفقات العامة المرتبطة بالتسيير.

## الفصل الثالث: دراسة حالة الميزانية العامة في الجزائر 2019-2022

### المطلب الرابع : تحليل تطور نفقات التجهيز خلال الفترة 2019-2022

في هذا المطلب سيتم التطرق إلى تحليل تطور نفقات التجهيز أولا بالمقارنة مع النفقات العامة، و ثانيا بالإضافة مع الإيرادات العامة.

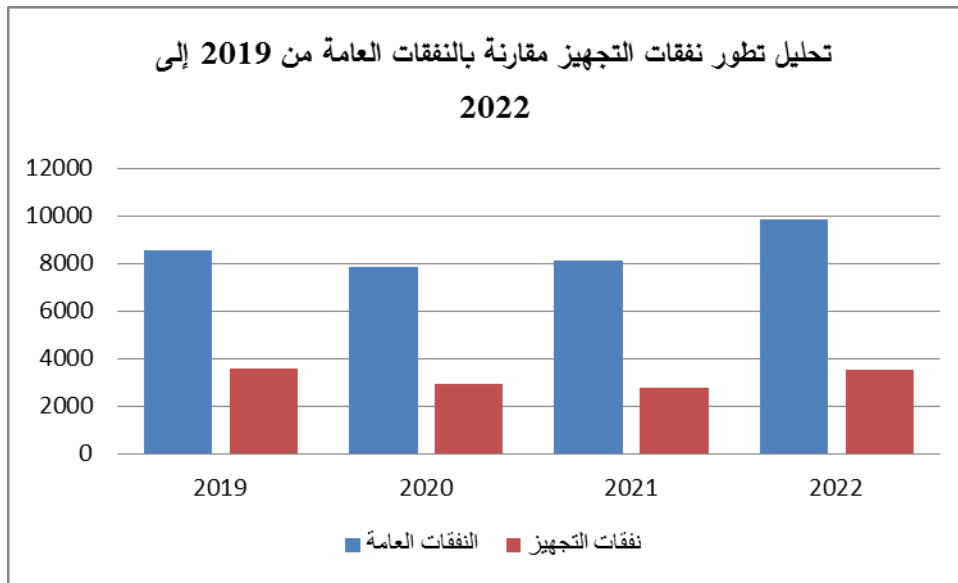
### أولا: تحليل تطور نفقات التجهيز مقارنة بالنفقات العامة خلال الفترة 2019-2022

جدول رقم (03-05) تحليل تطور نفقات التجهيز مقارنة بالنفقات العامة خلال الفترة 2019-2022 الوحدة: مليار دج

السنة	النفقات العامة	نفقات التجهيز	ن.التجهيز/ن.العامة %
2019	8557.16	3602.68	%42
2020	7823.11	2929.67	%37
2021	8113.03	2798.52	%34
2022	9858.4	3546.90	%36

المصدر: وزارة المالية، المديرية العامة للميزانية، الجزائر، 20 ماي 2023، سا 22:00 ، [www.mfdgb.gov.dz](http://www.mfdgb.gov.dz).

### الشكل رقم (03-05): تحليل تطور نفقات التجهيز مقارنة بالنفقات العامة خلال الفترة 2019-2022



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03-05)

## الفصل الثالث: دراسة حالة الميزانية العامة في الجزائر 2019-2022

من خلال الجدول رقم (03-05) و الشكل (03-05) نلاحظ استقرار في نفقات التجهيز بالمقارنة مع نفقات التسيير حيث في سنة 2019 بلغت 3602.68 مليار دينار حيث مثلت حوالي 42 % من النفقات العامة للدولة وذلك راجع لتركيز الدولة بدرجة كبيرة على تعزيز المشاريع الاستثمارية التنموية التي تدخل في إطار انجاز البنى التحتية و انجاز و تهيئة الطرق و المدارس.

أما في سنة 2020 فانخفضت نفقات التجهيز مقارنة بسنة 2019 إلى 2929.67 مليار حيث مثلت حوالي 37 % من النفقات العامة للدولة، و في سنة 2021 فبلغت نفقات التجهيز 2798.52 مليار دينار و في سنة 2022، فبلغت نفقات التجهيز 3546.9 مليار دينار.

من ما سبق نلاحظ أن نفقات التجهيز في انخفاض و ذلك راجع انخفاض مداخيل الدولة بالنظر عامل كوفيد و انهيار أسعار البترول.

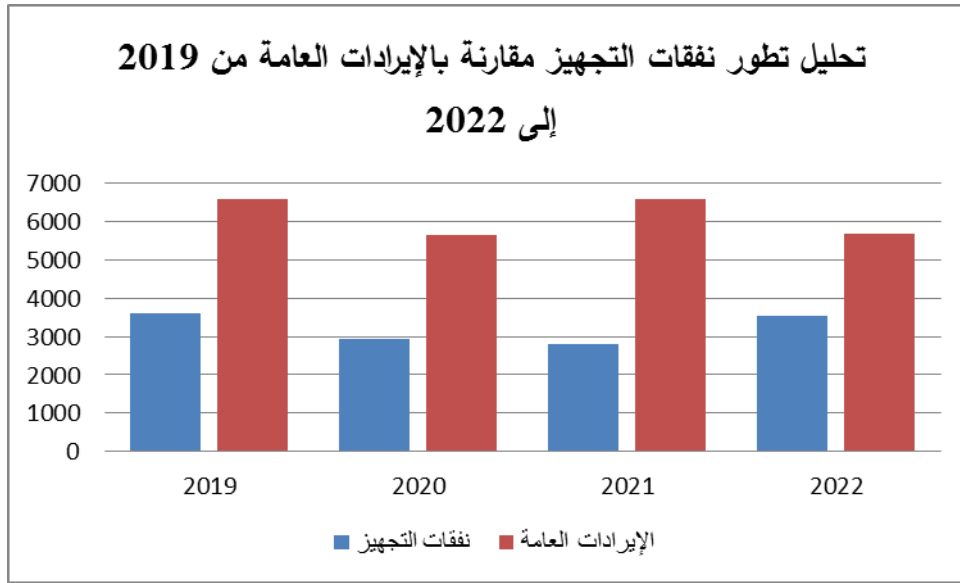
### ثانيا: تحليل تطور نفقات التجهيز مقارنة بالإيرادات العامة خلال الفترة 2019-2022

جدول رقم (03-06) تحليل تطور نفقات التجهيز بالنسبة للإيرادات العامة خلال الفترة 2019-2022  
الوحدة: مليار دج

السنة	نفقات التجهيز	الإيرادات العامة	ن.التجهيز/الإيرادات العامة %
2019	3602.68	6601.60	54%
2020	2929.67	5640.90	51%
2021	2798.52	6586.60	42%
2022	3546.90	5683.22	62%

المصدر: وزارة المالية، المديرية العامة للميزانية، الجزائر، 20 ماي 2023، سا 22:00 ، [www.mfdgb.gov.dz](http://www.mfdgb.gov.dz)

الشكل رقم (03-06): تحليل تطور نفقات التجهيز مقارنة بالإيرادات العامة خلال الفترة 2019-2022



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03-06)

من خلال الجدول رقم (03-06) و الشكل رقم (03-06) نلاحظ أنه و بالمقارنة بين نفقات التجهيز و الإيرادات العامة للدولة نجد أن متوسط أربع سنوات بلغ 52.25 % و هي نسبة معتبرة تدل على أهمية تدخل الدولة في التكفل بالنفقات العامة المرتبطة بالتجهيز، و ذلك بدعم المشاريع الاستثمارية و التنموية و تغطية شاملة لجميع مناطق الظل.

## المبحث الثاني : تحليل تطور بنود الدعم الاجتماعي في الميزانية العامة خلال الفترة 2019-2022

من خلال هذا المبحث سنطرق إلى تحليل تطور بنود الدعم الاجتماعي في الميزانية العامة بغرض تحليل تطور عناصر الدعم الاجتماعي بالمقارنة مع النفقات العامة للدولة، و كذا تحليل دعم كل من السكن و الأسر و الصحة و التقاعد و المجاهدين و المعوزين، و التطرق لتحليل أثر الدعم الاجتماعي و هذا من خلال ميزانية المواطن.

## الفصل الثالث: دراسة حالة الميزانية العامة في الجزائر 2019-2022

المطلب الأول : تحليل تطور عناصر الدعم الاجتماعي بالمقارنة مع النفقات العامة خلال الفترة 2019-2022

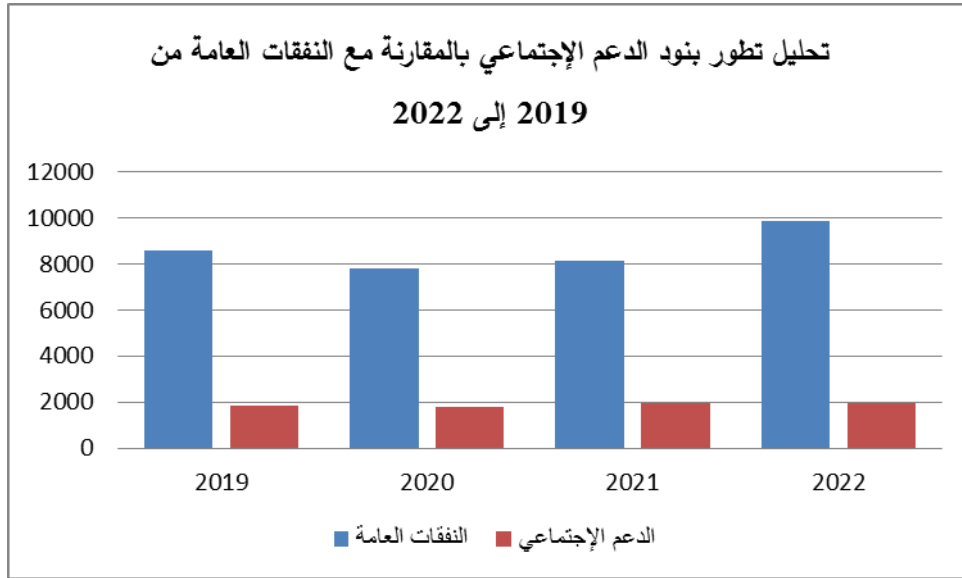
في هذا المطلب سيتم التطرق إلى تحليل تطور بنود الدعم الاجتماعي بالمقارنة مع النفقات العامة.

الجدول رقم (03-07): تحليل تطور عناصر الدعم الاجتماعي بالمقارنة مع النفقات العامة خلال الفترة 2019-2022 الوحدة: مليار دج

السنة	النفقات العامة	الدعم	الدعم/ النفقات العامة %	الدعم بالدولار
2019	8557.16	1820.75	21.27%	1371.58
2020	7823.11	1797.55	22.97%	1314.40
2021	8113.03	1929.33	23.78%	1410.76
2022	9858.4	1941.9	19.69%	1419.96

المصدر: وزارة المالية، المديرية العامة للميزانية، الجزائر، 20 ماي 2023، سا 22:00، [www.mfdgb.gov.dz](http://www.mfdgb.gov.dz)

الشكل رقم (03-07): تحليل تطور عناصر الدعم الاجتماعي بالمقارنة مع النفقات العامة خلال الفترة 2019-2022



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03-07)

من خلال الجدول رقم (03-07) و الشكل رقم (03-07) نلاحظ في سنة 2019 بلغت نسبة الدعم 21.27% من النفقات العامة و هي نسبة معتبرة، أما في سنة 2020 بلغت النسبة 22.97%، لترتفع في سنة 2021 إلى نسبة 23.78%، وفي سنة 2022 انخفضت إلى 19.69% .

## الفصل الثالث: دراسة حالة الميزانية العامة في الجزائر 2019-2022

و بالمقارنة بين الدعم الاجتماعي و النفقات العامة للدولة متوسط أربع سنوات من 2019-2022 بلغ 21.75% و هو نسبة معتبرة تؤكد أن الدولة تركز على عدم التخلي على سياسة الدعم الاجتماعي.

### المطلب الثاني : تحليل دعم السكن والصحة و الأسر خلال الفترة 2019-2022

من خلال دراستنا لعناصر الدعم الاجتماعي نجد أن الدولة قد صبت اهتمامها على عناصر معينة للدعم و ذلك حسب الأهمية و الأولوية وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المطلب بشيء من التفصيل.

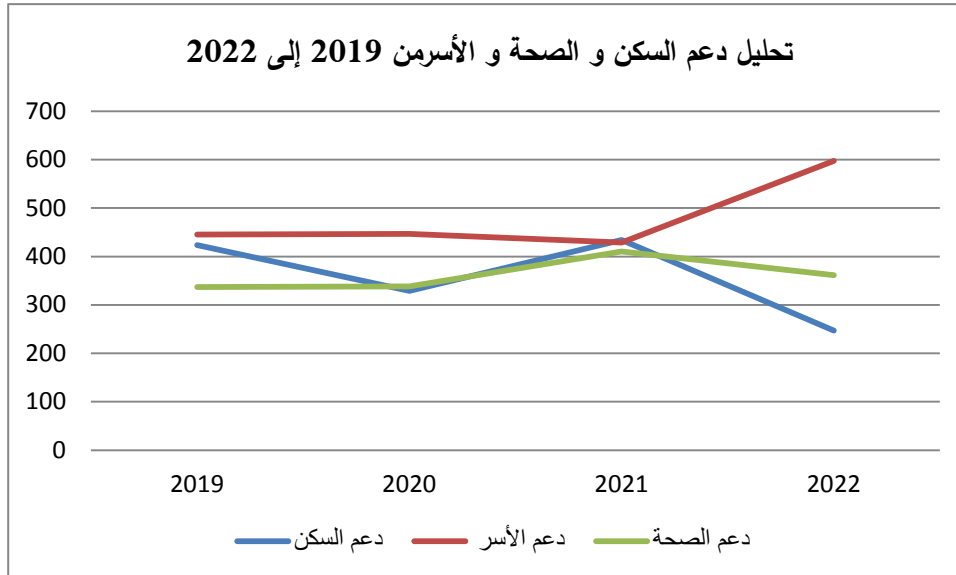
الجدول رقم (03-08): تحليل دعم السكن والصحة و الأسر خلال الفترة 2019-2022 الوحدة مليار

دج

السنة	دعم السكن	دعم الأسر	دعم الصحة
2019	423,428	445,300	336,900
2020	329,950	446,488	338,262
2021	434,244	429,111	410,000
2022	247,000	597,700	361,100

المصدر: وزارة المالية، المديرية العامة للميزانية، الجزائر، 20 ماي 2023، سا 22:00، [www.mfdgb.gov.dz](http://www.mfdgb.gov.dz).

### الشكل رقم (03-08): تحليل دعم السكن والصحة و الأسر خلال الفترة 2019-2022



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03-08)

من خلال الجدول رقم (08-03) و الشكل رقم (08-03) المتضمن لمايلي:

### أولاً: دعم السكن

يتمثل دعم السكن في المنح المقدمة في إطار برامج الإسكان بمختلف الصيغ (السكن الترقوي المدعم، السكن الاجتماعي التشاركي، السكن العمومي الترقوي، السكن الريفي..) والمقدرة في المتوسط بـ 700 ألف دينار، وكذا 500 ألف دينار مقدمة ضمن الخدمات الاجتماعية لفائدة الموظفين، علاوة على توفير السكنات الترقية الإيجارية للفئات المعوزة والتي يقل دخلها الشهري عن 24 ألف دينار<sup>1</sup>.

بلغ دعم السكن 423 مليار دينار في عام 2019 لينخفض إلى 329 مليار دينار في 2020 و ذلك بسبب تركيز الدولة على جوانب أخرى اثر تفشي وباء كورونا، لترتفع بعدها في عام 2021 إلى 434 مليار دينار. لتعود و تنخفض إلى 247 مليار دينار في عام 2022 و ذلك بسبب تحقيق اكتفاء و توجيه الدعم إلى جوانب أخرى.

### ثانياً: دعم الأسر

الذي يتركب بدوره من دعم الأسعار المتعلقة لمنتجات واسعة الاستهلاك كالحليب والخبز والزيت والسكر وغيرها، حفاظا على مستوى عام للأسعار تكون موازية للقدرة الشرائية للفرد البسيط و الأخذ بعين الاعتبار عدة عوامل كالتضخم المستورد وارتفاع الأسعار نتيجة الاحتكار وغيرها. وتجسيدا للدور الاجتماعي للدولة فقد تم تقديم تخصيصات مالية من أجل مداخيل العائلات و انخفاض نشاط المؤسسات والمهن الحرة، جراء جائحة كورونا، كما تم اتخاذ إجراءات مالية تتعلق بتأجيل عمليات الدفع المستحقة لتسديد القروض والفوائد وكذا دفع الضرائب.

على مدار الفترة 2019-2020 بأكملها ، بلغ عام 2019 إلى 445 مليار دينار ليرتفع في عام 2020 إلى 446 مليار دينار، لينخفض الدعم عام 2021 إلى 429 مليار دينار. أما في عام 2022 فقد بلغ أقصاه بمبلغ 597 مليار دينار.

### ثالثاً: دعم الصحة

تساهم سياسة مجانية العلاج في تحسين الوصول إلى الرعاية الصحية للأسر والأفراد التي تشمل نفقات الفحوص، التحاليل، والعمليات الجراحية، فضلا عن المبيت والإطعام وغيرها، ولاسيما للأشخاص الأكثر حرمانا غير المؤمن عليهم بالضمان الاجتماعي، إضافة إلى دعم المستشفيات والصيدليات المركزية.

<sup>1</sup>وزارة السكن و العمران و المدينة، الجزائر، يوم 20 ماي 2023، سا 23:25، [www.mhuv.gov.dz](http://www.mhuv.gov.dz)

## الفصل الثالث: دراسة حالة الميزانية العامة في الجزائر 2019-2022

بلغ الدعم المخصص الصحة 336 مليار دينار سنة 2019 مقابل 338 مليار دينار في سنة 2020 هذه المخصصات ارتفعت إلى 410 مليار دينار سنة 2021 و ذلك راجع أساسا إلى المجهودات التي بذلتها الدولة في الجانب الصحي إثر تفشي فيروس كورونا المستجد.

### المطلب الثالث : تحليل دعم المجاهدين والمعوزين والتقاعد خلال الفترة 2019-2022

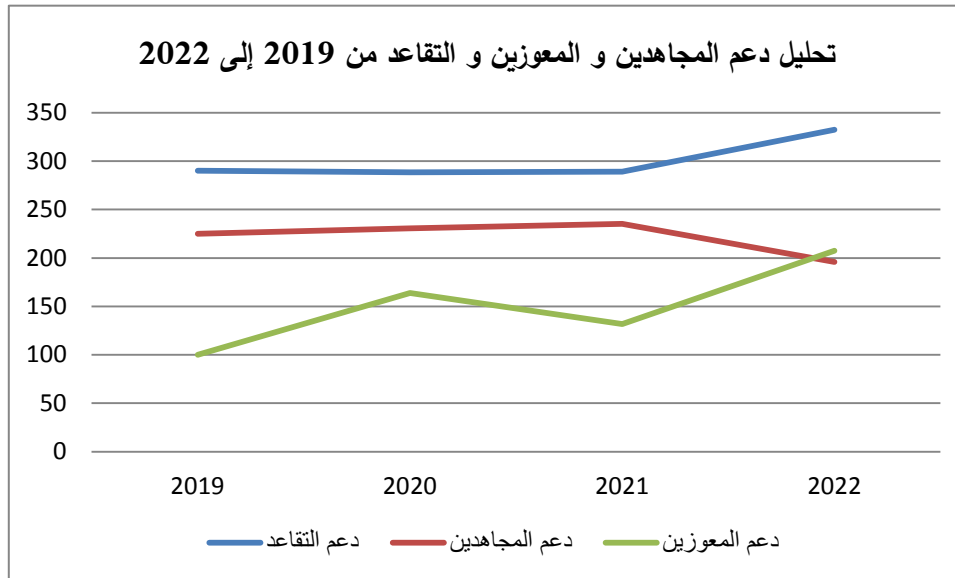
في هذا المطلب سيتم التطرق لبعض أهم عناصر الدعم الاجتماعي.

الجدول رقم (03-09): تحليل دعم المجاهدين والمعوزين والتقاعد خلال الفترة 2019-2022 الوحدة مليار دج

السنة	دعم التقاعد	دعم المجاهدين	دعم المعوزين
2019	290,000	224,960	100,179
2020	288,379	230,754	163,745
2021	289,000	235,317	131,678
2022	332,500	196,000	207,600

المصدر: وزارة المالية، المديرية العامة للميزانية، الجزائر، 20 ماي 2023، سا 22:00، [www.mfdgb.gov.dz](http://www.mfdgb.gov.dz).

### الشكل رقم (03-09): تحليل دعم المجاهدين والمعوزين والتقاعد خلال الفترة 2019-2022



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03-09)

من خلال الجدول رقم (03-09) و الشكل رقم (03-09) المتضمن لمايلي:

### أولاً: دعم المجاهدين

إنّ زيادة في معاشات المجاهدين كانت نتيجة الرفع في معاشاتهم الشهرية ويتم دفع المصاريف من قبل الصندوق الوطني للتقاعد كما يتم دفع مصاريف للاشتراكات المستحقة لإثبات سنوات المشاركة في حرب التحرير الوطنية بالإضافة إلى زيادة المصاريف الأخرى بنحو 235 مليار دينار عام 2021.

علاوة على هذا تخصص الحكومة أغلفة مالية معتبرة في إطار الإعانات المقدمة لفئة المجاهدين وتعمل على توفير كامل الحماية الاجتماعية لأرامل وأبناء الشهداء، كما تعنى فروعاً أخرى بالإعانة من حصة كبيرة من الدعم منها المتحف الوطني للمجاهد وفروعه الجهوية، مرفوقاً بمخصصات إحياء المناسبات المخددة للثورة التحريرية، والتكاليف المرتبطة بالتكريمات وطباعة المجلات، بالإضافة إلى امتيازات أخرى تقدم لأعضاء المنظمة الوطنية للمجاهدين. من جهة أخرى تواصل الحكومة دعم التقاعد على الرغم من سلسلة العجز المسجلة، خصوصاً و أنها عمدت إلى تحسين نسبة المعاشات خلال العقد الأخير وهو ما أدى إلى زيادة العبء المالي على الموازنة العامة<sup>1</sup>.

### ثانياً: دعم التقاعد

ويتم دعم معاشات التقاعد من خلال تحويل مبالغ مالية إلى صندوق المعاشات قصد تمكينهم من تلبية احتياجات المتقاعدين، و من خلال المعلومات المدرجة في الجدول السابق هنالك تزايد مستمر في دعم التقاعد حيث بلغت

أقصاها 332 مليار دينار عام 2022 وذلك راجع إلى الزيادات في الرواتب والمعاشات بشكل أساسي والزيادة في الأجر القاعدي الأدنى.

### ثالثاً: دعم المعوزين

تخصص الدولة مبالغ معتبرة لفئة المعوزين وذوي المداخل الضعيفة قصد تحسين قدرتهم الشرائية وذلك بدعم نقدي من خلال الموازنة العامة، وكذا إعفائهم من دفع العديد من الضرائب حيث بلغ الدعم 100 مليار دينار عام 2019 و يرتفع إلى 207 مليار دينار عام 2022.

<sup>1</sup>وزارة المالية، المديرية العامة للميزانية، الجزائر، 20 ماي 2023، سا 23:25، [www.mfdgb.gov.dz](http://www.mfdgb.gov.dz)

## الفصل الثالث: دراسة حالة الميزانية العامة في الجزائر 2019-2022

المطلب الرابع: تحليل أثر الدعم الاجتماعي من خلال ميزانية المواطن من 2019 إلى 2022

في هذا المطلب سيتم تحليل أثر الدعم الاجتماعي على ميزانية المواطن من 2019 إلى 2022

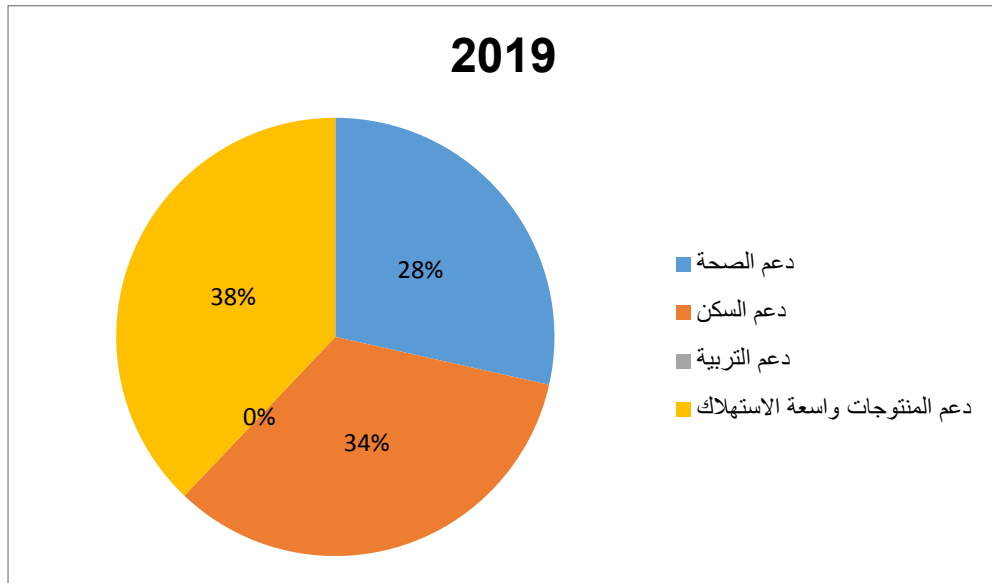
الجدول رقم (10-03): تحليل أثر الدعم الاجتماعي من خلال ميزانية المواطن خلال الفترة 2019-2022

الوحدة مليار دج

السنة	دعم الصحة	دعم السكن	دعم التربية	دعم المنتجات الواسعة الاستهلاك	نسبة الدعم للعائلات، للسكن، والصحة	مجموع التحويلات الاجتماعية
2019	336,8	396,9	/	447,8	65,09%	1815
2020	338,3	360,2	124,5	446,5	63,7%	1797,6
2021	340,64	420,94	130,43	197,23	63,83%	1927,49
2022	361,1	247	131,6	315,5	62%	1942

المصدر: وزارة المالية، المديرية العامة للميزانية، الجزائر، 20 ماي 2023، سا 23:25، [www.mfdgb.gov.dz](http://www.mfdgb.gov.dz)

الشكل رقم ( 10-03 ): أثر الدعم الاجتماعي من خلال ميزانية المواطن خلال سنة 2019



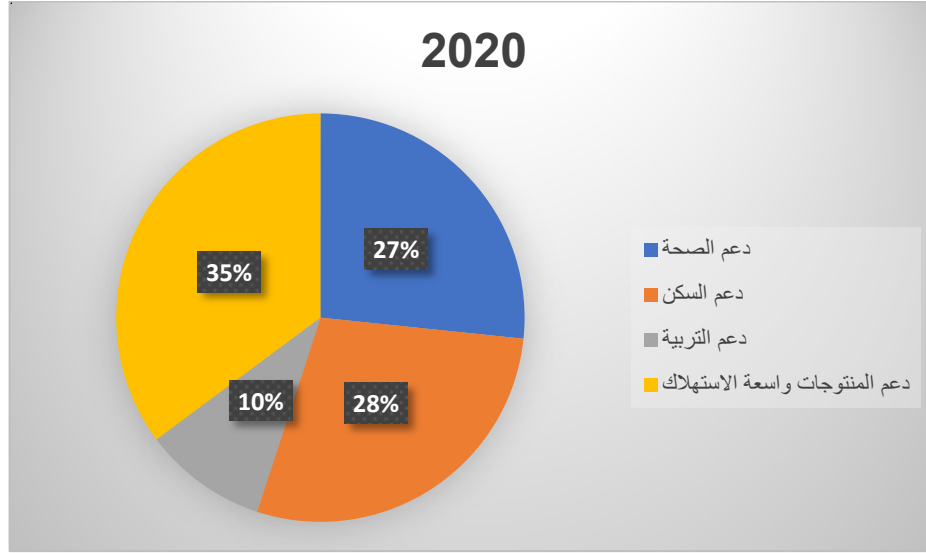
المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (10-03)

يوضح الشكل رقم (10-03) ميزانية المواطن خلال سنة 2019 و التي بلغت 1815 مليار دينار حيث أخذت حصة دعم المنتجات الواسعة الاستهلاك نسبة 38 % (وهي أكبر نسبة من إجمالي التحويلات) بقيمة تزيد عن 447 مليار دينار، ثم تليها حصة السكن بنسبة 34 % بقيمة 397 مليار دينار مما يسمح بأسعار وإيجارات

## الفصل الثالث: دراسة حالة الميزانية العامة في الجزائر 2019-2022

أقل بكثير من أسعار السوق. في حين يتوزع باقي التحويلات على دعم الصحة بنسبة 28% بقيمة 336 مليار دينار.

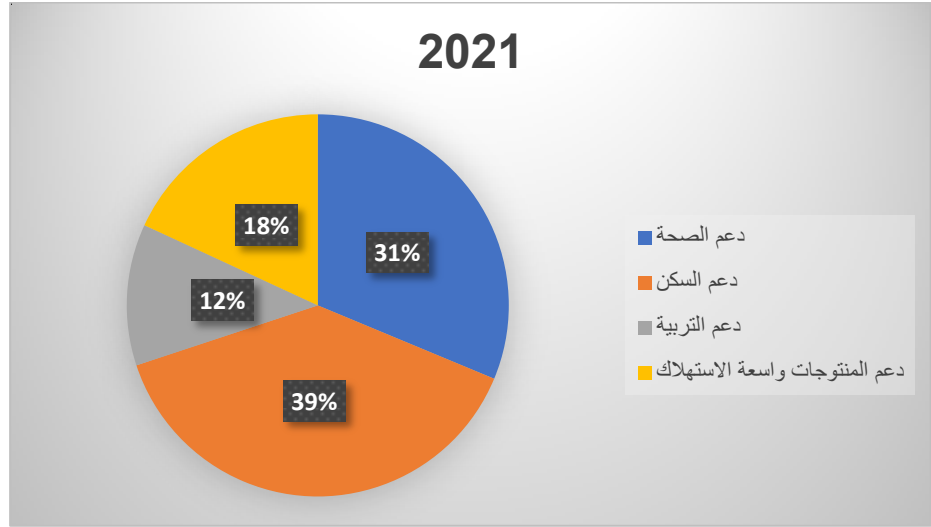
الشكل رقم ( 03-11 ): أثر الدعم الاجتماعي من خلال ميزانية المواطن خلال سنة 2020



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03-10)

يوضح الشكل رقم (03-11) ميزانية المواطن خلال سنة 2020 حيث بلغت 1797 مليار دينار و التي انخفضت بنسبة 1% مقارنة بالسنة الماضية ، حيث أخذت حصة دعم المنتجات الواسعة الاستهلاك نسبة 35% (وهي أكبر نسبة من إجمالي التحويلات) بقيمة تزيد عن 446 مليار دينار ، ثم تليها حصة السكن بنسبة 28% بقيمة 360 مليار دينار مما يسمح بأسعار وإيجارات أقل بكثير من أسعار السوق. في حين يتوزع باقي التحويلات على دعم الصحة بنسبة 27% بقيمة 336 مليار دينار و دعم التربية بنسبة 10% بقيمة 124 مليار دينار.

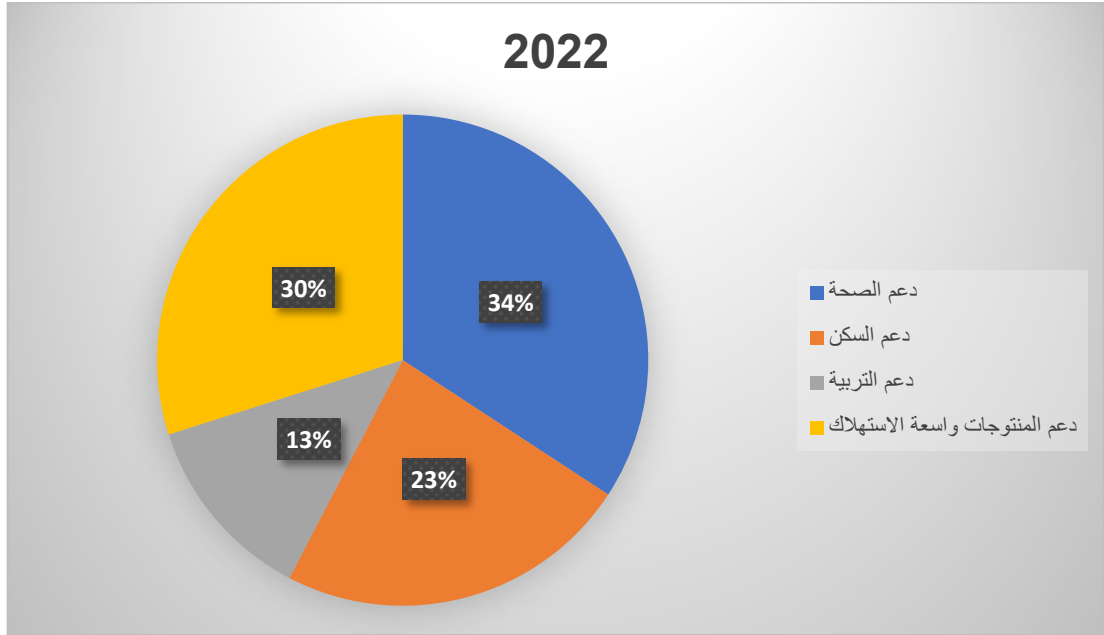
الشكل رقم (03-12): أثر الدعم الاجتماعي من خلال ميزانية المواطن خلال سنة 2021



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03-10)

يوضح الشكل رقم (03-12) ميزانية المواطن خلال سنة 2021 حيث بلغت 1927 مليار دينار و التي ارتفعت بنسبة 7% مقارنة بالسنة الماضية ، حيث أخذت حصة السكن (وهي أكبر نسبة من إجمالي التحويلات) بنسبة 39 % بقيمة 420 مليار دينار مما يسمح بأسعار وإيجارات أقل بكثير من أسعار السوق. ثم تليها حصة دعم الصحة بنسبة 31% بقيمة 340 مليار دينار حين يتوزع باقي التحويلات على دعم المنتجات الواسعة الاستهلاك و التي انخفضت إلى نسبة 18 % بقيمة 197 مليار دينار ، و دعم التريية بنسبة 12% بقيمة 130 مليار دينار.

الشكل رقم ( 03-13 ): أثر الدعم الاجتماعي من خلال ميزانية المواطن خلال سنة 2022



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03-10)

يوضح الشكل رقم (03-13) ميزانية المواطن خلال سنة 2022 حيث بلغت 1942 مليار دينار و التي ارتفعت بنسبة 1% مقارنة بالسنة الماضية ، حيث أخذت حصة الصحة (وهي أكبر نسبة من إجمالي التحويلات) بنسبة 34 % بقيمة 361 مليار دينار، ثم تليها دعم المنتجات الواسعة الاستهلاك و التي انخفضت إلى نسبة 30 % بقيمة 315 مليار دينار، في حين يتوزع باقي التحويلات على حصة دعم السكن بنسبة 23% بقيمة 247 مليار دينار و دعم التربية بنسبة 13% بقيمة 131 مليار دينار.

## خاتمة الفصل

من خلال هذا الفصل التطبيقي تمت دراسة أثر سياسة أثر الدعم الاجتماعي على الموازنة العامة في الجزائر من 2019 إلى 2022، و ذلك بتحليل تطور بنود الميزانية العامة للدولة كمبحث أول ومن خلاله تم تحليل تطور إيرادات الميزانية العامة للدولة ، وكذا تحليل نفقات التسيير و التجهيز خلال فترة الدراسة، أما المبحث الثاني فتضمن تحليل تطور بنود الدعم الاجتماعي في الميزانية العامة للدولة من خلال عرض و تحليل تطور عناصر الدعم الاجتماعي بالمقارنة مع النفقات العامة للدولة، و تحليل دعم كل من السكن و الأسر و الصحة و التقاعد و المجاهدين و المعوزين، و كذلك التطرق لتحليل أثر الدعم الاجتماعي من خلال ميزانية المواطن، و قد تبين لنا أنه من خلال هذه الدراسة أن الدولة تبنت خيار دعم المواطن بغض النظر من تسجيل عجز متواصلة.

الخاتمة العامة

لمعالجة إشكالية البحث والمتمثلة فيما مدى تأثير سياسة الدعم الاجتماعي على الميزانية العامة للدولة، و لاختيار فرضيات الدراسة قسم البحث إلى ثلاث فصول، حيث تم التطرق في الفصل الأول الإطار النظري لسياسة الدعم الاجتماعي الذي يشمل ماهية سياسة الدعم الاجتماعي و انعكاساتها و التوجه نحو إصلاحها.

أما الفصل الثاني فتطرقنا لدراسة الميزانية العامة للدولة و مبادئها و القواعد الأساسية لها، و في الفصل الثالث فسنحاول إسقاط أهم النقاط التي تعرضنا لها في الجانب النظري على الجانب التطبيقي، و سيتم تحليل أثر الدعم الاجتماعي على الميزانية العامة للدولة في الجزائر و ذلك للفترة الممتدة من 2019 إلى 2022.

#### أولاً: الإجابة على بعض الفرضيات

للإجابة على الفرضية التي نصت على أنه : يوجد أثر لسياسة الدعم الاجتماعي على الميزانية العامة للدولة والتي تم اثبات صحتها من خلال الدراسة والتحليل.

#### الإجابة على الفرضيات الفرعية:

- أكدت الدراسة على وجود ضرورة لتطبيق نظام سياسة الدعم الاجتماعي و هذا ما يؤكد على حفاظ الدولة على الطابع الاجتماعي للنفقات .
- أكدت الدراسة على أن هنالك أثر لإصلاح نظام سياسة الدعم الاجتماعي على الميزانية العامة للدولة في الجزائر و ذلك من خلال السعي إلى تطبيق الدعم مباشر .
- أكدت الدراسة على أن هنالك أثر لتحليل تطور بنود الميزانية العامة للدولة.
- أكدت الدراسة على أن هنالك أثر لتطور عناصر سياسة الدعم الاجتماعي على الميزانية العامة، و ذلك من خلال اعطاء أولوية لقطاع على حساب الأخر حسب الأهمية.

#### ثانياً: نتائج الدراسة

من خلال معالجتنا لموضوع أثر سياسة الدعم الاجتماعي على الميزانية العامة للدولة من 2019 إلى 2022 توصلنا إلى مجموعة من النتائج تتمثل في:

- سياسة الدعم الاجتماعي تسبب ضغوطات كبيرة على الميزانية العامة للدولة.

- سياسة الدعم الاجتماعي في الجزائر سياسة معمة يستفيد منها الأغنياء أكثر من الفقراء، إذن هي لا تحقق مبدأ العدالة الاجتماعية.
- عدم إتباع سياسة الدعم المستهدف جعل منها سياسة مكلفة للدولة تستنزف موارد الميزانية للدولة.
- السياسة الاجتماعية في الجزائر مرتبطة ارتباطا وثيقا بالجبابة البترولية للجزائر، و تتعرض هذه الأخيرة إلى لتقلبات أسعار النفط هذا ما ينعكس على مبادرة هذه السياسة الاجتماعية.
- تعطي الجزائر أولوية في دعم قطاعات السكن و الأسرة و الصحة و المجاهدين و التقاعد و المعوزين على باقي القطاعات الأخرى بحيث بلغ متوسط الدعم الاجتماعي 303.45 مليار دج سنة 2019، أما سنة 2020 فبلغ 299.55 مليار دج ليرتفع خلال سنة 2021 الى 321.56 مليار دج، أما سنة 2022 بلغ 323.65 مليار دج.
- سياسات الدعم الحكومي لا تتناسب مع خصوصية الاقتصاد الجزائري باعتبار اقتصادا ريعيا يعتمد بصفة كبيرة على إيرادات قطاع المحروقات.

### ثالثا: اقتراحات الدراسة

من خلال النتائج التي تم التوصل إليها يمكن وضع أهم الاقتراحات من خلال معالجتها لهذا الموضوع:

- يجب على الحكومة الجزائرية إصلاح سياسة الدعم المنتهجة وذلك عن طريق تسطير استراتيجية شاملة (تتضمن تكاليف البرامج، مدة التجسيد، ونسبة الاستهداف) للانتقال من الدعم المعمم إلى الدعم الموجه، مع المحافظة على القدرة الشرائية للأفراد.
- ضرورة تكوين منظومة معلوماتية و إحصائية من خلال رقمنة مختلف القطاعات، بغرض تصميم قاعدة بيانات تساعد على تقدير كافة الشرائح من معوزين، ذوي الاحتياجات الخاصة، ذوي الدخل الضعيف، وغيرها.
- يجب على الحكومة العمل على إيجاد مصادر بديلة لتمويل الدعم الاجتماعي و الخروج من التبعية لقطاع المحروقات.
- تحسين نظام الأجور الحالي في ضوء المعايير العالمية و ربطه بتكاليف المعيشة و إنتاجية العامل و خط الفقر القومي، إضافة إلى تحسين المعاشات، و إيجاد فرص عمل و منح إعانة بطالة للعاطلين عن العمل.

### رابعا: آفاق الدراسة

يعتبر موضوع الدراسة من المواضيع الخصبة للبحث والتداول العلمي، وقد فتحت هذه الدراسة أمام اهتمامنا مجموعة من المواضيع التي يمكن أن تكون محلا للدارسات المستقبلية من أهمها:

- دور سياسات الدعم الحكومي في التخفيض من مستوى البطالة.
- ما مدى نجاعة الإصلاحات لسياسات الدعم الحكومي في استعادة التوازنات الاقتصادية و المالية الكلية.
- ما هو أثر اعتماد سياسات الدعم الحكومي على الناتج الخام الجزائري.
- دراسة قياس أثر سياسة الدعم الضمني و الصريح على رصيد الموازنة العامة في الجزائر.
- تقييم الأداء الحكومي في تطبيق سياسة الدعم الاجتماعي.
- سياسات الدعم الاجتماعي في الدول العربية -دراسة مقارنة-

# قائمة المصادر والمراجع

المراجع و المصادر:

أولاً: المراجع باللغة العربية

1- الكتب

- 1- ابن منظور، لسان العرب، المجلد الثاني، دار المعارف، القاهرة، مصر، بدون سنة نشر.
- 2- إبراهيم علي عبد الله، أنور العجارمة، مبادئ المالية العامة، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان بدون سنة نشر.
- 3- أحمد عرفة أحمد يوسف، الدعم الاقتصادي حقيقته وأنواعه، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2015.
- 4- اكرم ابراهيم، الرقابة المالية في قطاع الحكومي، عمان، دار ههينة للنشر والتوزيع، 2004.
- 5- الخير بوضياف، ميزانية الدولة المفهوم و المبادئ: دراسة في ظل تحولات وظائف الدولة، دار المتنبى للطباعة و للنشر، 2023.
- 6- بلال صلاح الأنصاري، مبادئ واقتصاديات المالية العامة، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2017.
- 7- جمال لعامرة، منهجية الميزانية العامة في الجزائر، جزائر، كلية الحقوق والعلوم سياسية: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004.
- 8- حامد عبد المجيد دراز، سميرة إبراهيم أيوب، مبادئ المالية العامة، القسم الأول، الدار الجامعية 2002.
- 9- حراق مصباح، اقتصاديات المالية العامة: مع الاسقاط على حالة الجزائر بالإشارة إلى القانون العضوي 15-18 المتعلق بقوانين المالية، النشر الجامعي الجديد، الجزائر، 2021.
- 10- حمدي أحمد العناني، اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق، دراسة اتجاهات الإصلاح المالي و الاقتصادي، الدار المصرية اللبنانية، 2003.
- 11- لعامرة جمال، أساسيات الموازنة العامة للدولة، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004.

- 12- مجدي محمود شهاب، الاقتصاد المالي، نظرية مالية الدولة، السياسات المالية لنظام الرأسمالي، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، الإسكندرية 1999.
- 13- محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلا، مرجع سابق، الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.
- 14- محمد ساحل، المالية العامة، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2017.
- 15- محمد عباس محرز، اقتصاديات مالية العامة، الجزائر.
- 16- سعيد عبد العزيز عثمان، مقدمة في الاقتصاد العام مالية عامة مدخل تحليلي معاصر، القاهرة، الدار الجامعية للطبع والنشر، 2003.
- 17- عاطف وليم أندروس، الاقتصاد المالي العام في ظل التحويلات الاقتصادية المعاصرة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2010.
- 18- علي العربي، عبد المعطي عساف، إدارة المالية العامة، بدون دار وتاريخ النشر.
- 19- علي زغدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.
- 20- فوزي عطوي، المالية العامة، النظم الضريبية وموازنة الدولة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان، 2003.
- 21- رضا خلاصي، شذرات المالية العامة للدولة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2016.
- 22- توفيق عبد الجليل، المحاسبة الحكومية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة، القاهرة، 2009.

## 2- الرسائل و الأطروحات

- السيد حسن صيام ، سياسة دعم الأسعار: دراسة الإعانات الاقتصادية مع تركيز خاص عن التجربة المصرية، أطروحة دكتوراه مقدمة بكلية الحقوق، جامعة القاهرة، مصر، 1983.
- كافية عيدوني ، أثر الدعم الاجتماعي على الميزانية العامة للدولة في الجزائر ، مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية جامعة الجزائر 03- الجزائر.
- زكرياء الملك، دور الرقابة المالية في ترشيد النفقات العمومية مذكرة لنيل شهادة ماستر اكايمي جامعة محمد خيضر - بسكرة السنة الجامعية 2018-2019.

- نور محمد لمين، دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية والريفية كبديل اقتصادي خارج قطاع المحروقات، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، دفعة (2011-2012).
- نصر الدين بن خليفة، أثر سياسة الدعم الاجتماعي على النمو الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2019).
- فطيمة مفتاح، تحديث النظام الميزاني في الجزائر، مذكرة ماجستير، تلمسان تخصص تسيير المالية العامة، تلمسان: جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، 2011
- قدار مريم، عيدودي فاطمة الزهرة، دراسة تحليلية للتحويلات الاجتماعية في الجزائر خلال فترة(2018-2000)، التحليل إلى المركبات الأساسية (APC) ، ص 973.

### 3- القوانين

- القانون رقم 90-21 المتعلق بالمحاسبة العمومية المؤرخ 15 غشت 1990،، الجريدة الرسمية رقم 35، الجزائر.
- القانون رقم 84-17 المتعلق بقوانين المالية المؤرخ في 10 جويلية 1984، الجريدة الرسمية رقم 28 ، الجزائر.

### 4- الملتقيات

- العمري علي، خبيزة أنفال حدة، مداخلة بعنوان: دور الحكومة في إعداد الميزانية العامة للدولة، ملتقى وطني بعنوان: متطلبات إرساء مبادئ الحكومة في إدارة الميزانية العامة للدولة، جامعة آكلي محند اولحاج، البويرة، 31-30 أكتوبر 2012.

### 5- المجلات

- أحمد حافظ الطائي، سياسات الدعم الحكومي في العراق بين الرفض والقبول، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد الأربعون 2014.
- هيفاء نجيب مهودر، الدعم الحكومي في الفكر الاقتصادي، مجلة الاقتصادي الخليجي ، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، العراق، العدد 23، 2012،

- زينب توفيق السيد عليوة، تقييم أثر الدعم الحكومي في النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 1990 إلى 2014، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 74-75، ربيع - صيف 2016.
- حنصال أبو بكر، بن أحمد سعدية ، استراتيجية الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر من منظور الفعالية وتحقيق العدالة الاجتماعية الاقتصادية ، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، العدد 2018/07.
- مها محمود أبو زيد، نظام الدعم النقدي المشروط وعدالة توزيع الدخل، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد 56، العدد الثالث، يوليو 2019.
- محمود أحمد محمود أمين، سياسات الدعم الحكومي في مصر (المشاكل والحلول). المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد 03، 2013.
- معيزي، قويدر، تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق، مجلة الاقتصاد العدد الثامن ، ماي 2013.
- مميث سلمى، عيدودي فاطمة الزهراء، أثر الصدمات النفطية على الدعم الحكومي لقطاع السكن في الجزائر (1986-2017)، مجلة الاصلاح الاقتصادي والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 13، العدد 26، 2018.
- عبد العزيز قاسم محارب، الدعم: صورته، وأنواعه، وآثاره، مجلة المال والتجارة، العدد 577.
- خالد عيسى العدوان، محمد كنوش الشرعة، الأبعاد السياسية للموازنة العامة للدولة، مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 41، العدد 03، 2014، كلية الآداب، جامعة اليرموك، الأردن.

### ثانيا: المراجع بالأجنبية

- World Trade Report. Exploring The Links Between Subsidies. Trade The Wto .2006.
- Rapport de présentation du projet de la loi de finances pour 2016.
- Imf Country Report N 16/128. {Algeria Selected Issues}. May 2016.

- [www.mfdgi.gov.dz](http://www.mfdgi.gov.dz)
- [www.mfdgb.gov.dz](http://www.mfdgb.gov.dz)
- [www.mfdgpp.gov.dz](http://www.mfdgpp.gov.dz)
- [www.mhuv.gov.dz](http://www.mhuv.gov.dz)
- [www.Arab-rerom.Net/ar/publication](http://www.Arab-rerom.Net/ar/publication)

الملاحق

الملحق رقم (01): إيرادات الميزانية لسنة 2022

(بملايين دج)	إيرادات الميزانية
	1.الموارد العادية
	1.1.الإيرادات الجبائية :
1 191 069 477	001.201- حواصل الضرائب المباشرة
95 364 049	002.201- حواصل التسجيل و الطابع
1 207 443 422	003.201- حواصل الضرائب المختلفة على الأعمال
453 109 392	(منها الرسم على القيمة المضافة المطبق على المنتوجات المستوردة)
20 035 075	004.201- حواصل الضرائب غير المباشرة
343 948 793	005.201- حواصل الجمارك
<b>2 857 860 816</b>	<b>المجموع الفرعي(1)</b>
	2.2.الإيرادات العادية
39 884 715	006.201- حاصل دخل أملاك الدولة
191 216 710	007.201- الحواصل المختلفة للميزانية
50 000	008.201- الإيرادات النظامية
<b>231 151 425</b>	<b>المجموع الفرعي(2)</b>
	3.1- إيرادات أخرى
490 300 000	- إيرادات أخرى
<b>490 300 000</b>	<b>المجموع الفرعي (3)</b>
<b>3 579 312 241</b>	<b>مجموع الموارد العادية</b>
	2. الجباية البترولية
2 103 909 240	011.201- الجباية البترولية
<b>5 683 221 481</b>	<b>المجموع العام للإيرادات</b>

## الملحق رقم (02): إيرادات الميزانية من 2019 الى 2021

الكلية

Discussion board  
Use the discussion board to view an  
web-based discussion on the docum  
Learn M

الجدول 1.VII: إجمالي إيرادات الميزانية						
مليار دينار	2021	2020	2019	2018	2017	
	2 609,2	1 921,6	2 668,5	2 887,1	2 177,0	إيرادات المحروقات
	1 193,6	1 183,4	1 264,7	1 203,8	1 207,6	الضريبة على المداخيل والأرباح
	1 155,2	1 044,7	1 134,1	1 097,1	995,3	الضريبة على السلع والخدمات
	83,2	69,3	83,7	88,4	92,6	التسجيل والطوابع
	-1,4	-0,4	-1,2	-1,71	-30,2	إيرادات أخرى غير موزعة
	1 215,7	1 094,2	1 089,6	1 228,0	1 240,9	إيرادات غير جبائية
	331,2	328,2	362,1	324,2	364,8	الحقوق الجمركية
	6 586,6	5 640,9	6 601,6	6 826,9	6 047,9	المجموع

المصدر: الميزانية العامة للخزينة

# تصريح شرفي للطالبة بلعباس سندس

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et  
des Sciences de Gestion

Département: .....

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



رعة محمد بوضياف بالمسيلة  
ة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

م: ...

## تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة والنزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسقله:

الطالب (ة): بلعباس سندس ... المولود(ة) بتاريخ: 31.10.81.2000 بن: الكسيلة  
الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (اور.س.) رقم: 20272804 الصادرة بتاريخ: 10.10.18.104 عن: بلعباس سندس  
المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علم الاقتصاد تخصص: اقتصاد خلال السنة الجامعية: 2020-2021  
والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: التأثير الاقتصادي للاندماج على الكفاءة  
العامة للمؤسسة

أصرح بشرفي أنني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2023/06/07

التوقيع و البصمة

 .....